

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بغداد

# كتاب معاني القراءات للأزهري (دراسة نحوية)

رسالة تقدمت بها  
مياسة وليد طه

الى مجلس كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب  
في اللغة العربية / نحو

بإشراف الأستاذ الدكتور  
قيس اسماعيل الأوسي

2004م

1425هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((قُلْ لَوْ كَانِ الْبَحْرُ مِثْلًا  
لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ  
قَبْلَ أَنْ تَنْفِكَ كَلِمَاتُ رَبِّي  
وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَكْرًا))



# الإهداء

إلى ...

أبي الذي صبر فعجزت عيناى نظراً إليه خجلاً

إلى ...

أمى من أنار الدرب شجرة العطاء وينبوع العنان

إلى ...

أخوتى الذين كانوا ثمرة بعد ثمرة فأعطوني الأمل

أهدي اليهم قطرة من فيض عطائهم

مياسة



## إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(كتاب معاني القراءات للأزهري- دراسة نحوية) ، التي تقدمت بها الطالبة (مياسة وليد طه) جرى تحت إشرافي في قسم اللغة العربية بكلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد . وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية/ لغة .

توقيع المشرف

الاسم : أ.د. قيس اسماعيل الأوسي

التاريخ : / / 2004م

بناء على التوصيات المتوافرة ، أشرح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع

الاسم : د. ساجدة مزبان حسن

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / / 2004م

## المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ - ت	<b>المقدمة</b>
27-1	<b>التمهيد</b>
78-28	الفصل الأول : الأسماء .
50-29	المبحث الأول : المرفوعات .
29	<b>• الابتداء</b>
29	1. بين الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية .
31	2. بين الرفع على الابتداء والنصب على العطف .
32	3. بين الرفع على الابتداء والنصب على البدلية .
33	4. بين الرفع على الابتداء والنصب على المصدرية .
36	5. بين الرفع على الابتداء والخفض على العطف .
37	<b>• الخبر</b>
37	1. بين الرفع على الخبر والنصب على البدلية .
38	2. بين الرفع على الخبر والنصب على وجهين .
40	3. بين الرفع على الخبر والخفض على الإتياع .
41	<b>• العطف</b>
41	بين العطف على المرفوع والعطف على المخفوض .
42	<b>• تكرير الفعل</b>
42	بين الرفع على تكرير الفعل والنصب على الاستثناء .
44	<b>• البديل</b>
44	بين الرفع على البديل والخفض على الإضافة .
45	<b>• النعت</b>
45	1. بين الرفع والخفض

رقم الصفحة	الموضوع
46	2. بين الرفع على النعت والنصب على الحال .
48	• الرفع على أكثر من وجه
48	1. بين الرفع على أكثر من وجه والنصب على العطف .
49	2. بين الرفع على أكثر من وجه والنصب على وجهين .
68-51	المبحث الثاني : المنصوبات
52	• المفعول به
52	1. بين النصب على المفعولية والرفع على الابتداء .
53	2. بين النصب على المفعولية والرفع على وجهين .
54	3. بين النصب على المفعولية والخفض على العطف .
56	• المصدر
56	1. بين النصب على المصدر والرفع على وجهين .
57	2. بين النصب على المصدر والرفع على الخبر .
58	3. بين النصب على المصدر والخفض على النعت .
59	• الحال
59	بين النصب على الحال والرفع على الخبر
60	• العطف
60	1. بين النصب والخفض .
62	2. بين النصب على العطف والخفض بحرف جر مقدر .
64	• النعت
64	بين النصب على النعت والرفع على الاستئناف .
65	• التوكيد
65	بين النصب على التوكيد والرفع على الابتداء .
67	• النصب على أكثر من وجه

رقم الصفحة	الموضوع
67	بين النصب على المفعولية أو على النداء أو على المعية والرفع على النداء .
78-69	المبحث الثالث : المجرورات
70	• الإضافة
70	بين الخفض على الإضافة والنصب على المفعولية .
71	• العطف
71	بين الخفض والرفع .
72	• النعت
72	1. بين الخفض والرفع.
73	2. بين الخفض على النعت والرفع على الخبر .
74	• البديل
74	بين الخفض على البديل والرفع على وجهين .
76	• الخفض على أكثر من وجه
76	بين الخفض والنصب على أكثر من وجه .
108-78	الفصل الثاني : الأفعال
88-79	المبحث الأول : الأفعال المرفوعة .
81	• بين الرفع والنصب .
81	1. بين الرفع على الاستئناف والنصب على العطف .
82	2. بين الرفع على العطف والنصب على العطف .
83	3. بين الرفع على وجهين والنصب على جواب الأمر .
85	• بين الرفع والجزم .
85	1. بين الرفع على الاستئناف والجزم على العطف .
86	2. بين الرفع على الصفة والجزم على جواب الأمر .
98-89	المبحث الثاني : الأفعال المنصوبة

رقم الصفحة	الموضوع
90	• بين النصب والرفع
90	1. بين النصب على إضمار (أن) والرفع على العطف .
93	2. بين النصب على جواب (عل) والرفع على العطف .
94	3. بين النصب على جواب الطلب (الاستفهام) والرفع على العطف .
95	4. بين النصب بـ(أن) والرفع على وجهين .
96	5. بين النصب على جواب التمني والرفع على وجهين .
103-99	المبحث الثالث : الأفعال المجزومة
100	• بين الجزم والرفع .
100	1. بين الجزم على النهي والرفع على العطف .
101	2. بين الجزم على العطف والرفع على وجهين .
102	• بين الجزم والنصب .
102	بين الجزم على العطف والنصب على العطف .
108-104	المبحث الرابع : مسائل متفرقة .
105	• بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول .
106	• بين التعدي واللزوم .
107	• بين التمام والنقصان .
139-109	الفصل الثالث : الحروف
114-110	المبحث الأول : في الأحادي .
111	• (اللام) بين الخافضة والمؤكدة .
127-115	المبحث الثاني : في الثنائي .
116	• (ان) بين التخييف والتشديد .
118	1. (لا) بين التوكيد والزيادة .
122	2. (لا) النافية ، نصب الاسم بعدها أو رفعه .
125	• (ما) بين الحرفية والاسمية .



رقم الصفحة	الموضوع
131-128	المبحث الثالث : في الثلاثي .
129	• (ان) بين الفتح والكسر .
139-132	المبحث الرابع : في الرباعي .
133	• (حتى) رفع الفعل بعدها أو نصبه .
136	1. (لما) بين التشديد والتخفيف .
138	2. (لما) بين المصدرية والشرطية .
141	الخاتمة
158-142	مصادر البحث ومراجعته
A - B	الخلاصة باللغة الانكليزية .



# المقدمة

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لك رب العالمين ، يا من خلقت فأبدعت ، وأنعمت فأجزلت ، وهديتنا صراطك المستقيم ، والصلاة والسلام على حبيب الحق وشفيع الخلق ، وآله الطاهرين مصابيح التقى ، وصحبه المجاهدين سرايا الهدى .  
أما بعد :

فالقراءات القرآنية قد اعتمدت أصلاً من أصول دراسة العربية الفصحى ، لأنها أوثق نص على ما كانت عليه ظواهر اللغة النحوية والصرفية والصوتية ، فلا خلاف على أن هذه القراءات ، على اختلاف أوجهها ، سجل دقيق لما كان يجري في كلام العرب من تصاريف ، ذلك أن كل قراءة تمثل وجهاً اعرابياً يختلف عن غيره ، فينشأ عن ذلك الاختلاف اختلاف في التوجيه أو التخريج ، ويقف وراء ذلك كله الاختلاف في المعنى ، إذ على أساس من الاختلاف في المعنى يكون الاختلاف في نظم الكلام .

وقد اخترت كتاب (معاني القراءات) للأزهري (ت370هـ) ميداناً لدراستي ، لأنه أول كتاب في القراءات يعنى بمعانيها، إذ استقصى آراء النحويين في توجيهها ، وكانت له آراؤه في الكشف عن معانيها ، لذا جاءت تسمية الكتاب اسماً على مسمى . واخترت الجانب النحوي من الكتاب لتعلقه بالنظم القرآني وأساليبه في التعبير ، فهو ميدان المعاني .

وقد اقتضى موضوع البحث أن تأتي الرسالة في ثلاثة فصول ، يسبقها تمهيد ، وتعقبها خاتمة ، جاء (التمهيد) تحت عنوان ((الأزهري وكتابه والقراءات)) ، تعريفاً بالأزهري، وعرضاً لحياته ، وبياناً لمنهجه في الكتاب ، وتعريفاً بالقراءات وأنواعها وشروطها .

أما فصول الدراسة ، فقد أفردت الأول منها لدراسة (الاسم) ، واشتمل على ثلاثة مباحث، درست في (أولها) : المرفوعات ، وفي (الثاني) : المنصوبات ، وفي (الثالث) : المجرورات .

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان (الأفعال) ، واشتمل على أربعة مباحث ، تناولت في (أولها) : الأفعال المرفوعة ، وفي (ثانيها) : الأفعال المنصوبة ، وفي (ثالثها) : الأفعال المجزومة ، وفي (رابعها) : مسائل متفرقة .

أما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة (الحروف) ، وجاء على أربعة مباحث أيضاً كان (أولها) : في (الأحادي) متمثلاً في (اللام) ، و(ثانيها) : في (الثنائي) متمثلاً في (ما) و(إن) و (لا) ، و(الثالثها) : في (الثلاثي) متمثلاً في (أن) ، ورابعها : في (الرباعي) متمثلاً في (حتى) و(لما) .

وبعد إتمام هذا العمل ختمته بخاتمةٍ ضمت النتائج التي توصلت إليها ، ثم أوردت مصادر البحث ومراجعته ، وقد ضمت كتب النحو ، والقراءات ، ومعاني القرآن وإعرابه ، وتفسيره . فمن كتب النحو التي استندت إليها : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ومغني اللبيب لابن هشام . ومن كتب القراءات : السبعة لابن مجاهد ، والحجة لابن خالويه ، والحجة لأبي علي ، والحجة لأبي زرعة ، والكشف لمكي بن أبي طالب القيسي ، والتيسير لأبي عمرو الداني ، والنشر لابن الجزري . ومن كتب معاني القرآن وإعرابه : معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وإعراب القرآن للنحاس ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري . ومن كتب التفسير : تفسير الطبري ، وتفسير الرازي ، وتفسير القرطبي ، وتفسير النسفي ، والبحر المحيط لأبي حيان .

وأخيراً جعلت للرسالة ملخصاً باللغة الانكليزية .

واجهت الباحثة صعوبات كثيرة ، إحداها تعلقت باختيار موضوع البحث ، إذ ذهبت أفتش عن موضوع يصلح للدراسة ، فكان أن اخترت موضوعاً سبق هذا الموضوع ، أخذ من وقتي وجهدي ما أخذ في رحلة البحث عن مصادره ومراجعته ، ولما تيقنت من عدم وجود ما أستند إليه منها ، قررت الرجوع عنه ، لأن زادي قليل ، والطريق صعب وطويل .

وأخرى تعلقت بصعوبة الحصول على مصادر البحث ومراجعته ، فما تعرضت له المكتبات ، من أعمال السلب والنهب والإحراق ، أربك عمل الباحثين ، وكسر نفوسهم وعزائمهم ، فذهبت أفتش في رفوفٍ محترقة ، بقايا تلك المصادر والمراجع ، أتطلب ضالتي لعلي أهتدي إليها ، ولما وجدتني في ليلٍ بهيم ناديت لهفي<sup>(1)</sup> ، فتداركتني عناية أستاذي المشرف على الرسالة (الأستاذ الدكتور قيس اسماعيل الأوسي) ، بأن أسعفني بمكتبته ، وقد قيل : ((إلى أمه يلهف (اللهفان)) و ((بأمه يستغيثُ (اللهف))<sup>(2)</sup> .

(1) (اللهف) و(اللهف) : الأسي على شيء يفوتك بعدما تشرف عليه . و(نادى لهفه) إذ قال : (يا لهفي) ،

و(يا لهفا عليه) بقلب ياء الإضافة ألفاً . لسان العرب (لهف) .

(2) يقال ذلك لمن اضطر فاستغاث بأهل ثقته . لسان العرب (لهف) .

وكان من رعايته لبحثي هذا أن تعهده بما عرف به من دقة وحرص ودأبٍ ، وعلى يديه استحكمت نبتته ، واستغلظ زرعه ، وآتى أكله .

وكان من عنايته أن قرأ هذه الرسالة مرات ، كان آخرها بعد الطباعة ، فراجعها المراجعة الأخيرة ، وصحح ما وقع فيها من أخطاء طباعية .

ولا يفوتني أن أشكر أستاذاً رئيس قسم اللغة العربية ، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن مطلق الجبوري ، على فضله في ترشيح هذا الموضوع لدراستي .

ولا يفوتني أيضاً أن أشكر معلمي وأستاذاً الدكتور هاشم طه شلاش لفضله بما أمدني به من مصادر الدراسة .

ومن الامتنان أيضاً أن أقدم شكري الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لفضلهم في مناقشة رسالتي وإغنائها بملاحظاتهم السديدة .

ولا يفوتني أن أركع بعلمي هذا عند أقدام والديّ ، إقراراً بحقهما ، وشكراً لفضلهما ، سائلة الرحمن الرحيم أن «يَرْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا» ، وأن يحفظ من ارتقب فنال أزهار عمري وشموع أيامي (أخوتي) ، وشكري إلى كل من مدّ لي يد العون .

ومن الاعتراف بالجميل أن أقدم شكري للعاملين في مكتبة جامعة بغداد ، ولاسيما السيدات زينب ، وآلاء ، وسعاد ، اللواتي لم يدخرن جهداً في مساعدة الباحثين ، فجزاهن الله عنا خير الجزاء .

وأخيراً أقول : هذا عملٌ متواضع في بابهِ ، غايته خدمة كلام الله تعالى ، فإن كان قاصراً فالكمال لله وحده ، وإن كان تاماً فبتوفيق منه سبحانه .



# التمهيد

## الأزهري وكتابه والقراءات

أولاً : الأزهري

ثانياً : كتبه (معاني القراءات)

ثالثاً : القراءات القرآنية

التمهيد

# الأزهرى وكتابه والقراءات

أولاً : الأزهرى

ثانياً : كتبه ( معاني القراءات )

ثالثاً : القراءات القرآنية

## أولاً : الأزهرى

### إسمه :

هو أبو منصور ، محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر ، على خلاف بين المترجمين له في سلسلة تسميته أو نسبه<sup>(1)</sup> ، وهو ((الأزهرى الهروى اللغوى الشافعى))<sup>(2)</sup> ، و((الأزهرى) نسبة الى (الأزهر) اسم جده<sup>(3)</sup> ، و((الهروى) نسبة الى مدينة (هراة)<sup>(4)</sup> في بلاد خراسان حيث ولد بها<sup>(5)</sup> ، و((اللغوى) المشهور باللغة ، العالم بالعربية ، صاحب (تهذيب اللغة) وغيره من المصنفات الكبار<sup>(6)</sup> ، و((الشافعى) الشافعى المذهب<sup>(7)</sup> ، إذ اشتغل بالفقه على مذهب الشافعى<sup>(8)</sup> ، وهو شديد الانتصار له<sup>(9)</sup> .

### مولده :

ولد الأزهرى بمدينة (هراة) سنة اثنتين وثمانين ومئتين للهجرة<sup>(10)</sup> ، ونقل ياقوت عن الحاكم في كتاب (تاريخ السنين) : ((أن مولد أبى منصور الأزهرى في سنة اثنتين ومائتين))<sup>(11)</sup> ، وواضح أن لفظة (ثمانين) قد سقطت ، وذهب ابن شهبة إلى أنه ولد سنة ثمانين ومائتين<sup>(12)</sup> ، وواضح أيضاً سقوط لفظة (اثنتين) ، فقد ذكر الحنبلى نقلاً عن ابن شهبة أنه : ((ولد بهراة سنة اثنتين وثمانين ومائتين))<sup>(13)</sup> ، والذي ينفي أن تكون ولادته سنة اثنتين ومائتين أنه قد توفي سنة سبعين وثلثمائة<sup>(14)</sup> .

(1) ينظر : الأزهرى والمعجمية 18 .

(2) سير أعلام النبلاء 315/16 .

(3) ينظر : الأنساب ، للسماعى 189/1 ، واللباب ، لابن الأثير 48/1 .

(4) ينظر : شذرات الذهب 72/3 ، وتهذيب اللغة 5/1 .

(5) ينظر : تهذيب اللغة (هروى) / ، ومعجم البلدان 396/5 .

(6) ينظر : إنباه الرواة 17/4 ، ووفيات الأعيان 458/3 ، والعبر فى خبر من غير 135/2 .

(7) ينظر : معجم الأدباء 194/17 ، ووفيات الأعيان 458/3 .

(8) ينظر : إنباه الرواة 17/4 .

(9) ينظر : طبقات الشافعية ، للسبكي 106/2 .

(10) ينظر : وفيات الأعيان 458/3 ، والمختصر فى أخبار البشر 11/4 ، وطبقات الشافعية ، للأسنوى 49/1 .

، وبغية الوعاة 19/1 ، وهديّة العارفين 49/2 .

(11) معجم الأدباء 194/7-195 .

(12) ينظر : الأزهرى والمعجمية 22 .

(13) شذرات الذهب 72/3 .

(14) ينظر : سير أعلام النبلاء 317/16 ، والعبر فى خبر من غير 135/2 ، وشذرات الذهب 72/3 .



## نشأته وسيرته العلمية :

ولد أبو منصور الأزهرى بهرة ، وفيها تعلم أول علومه على يد شيوخه الهرويين ، فأخذ عنهم علوم الحديث والفقه والتفسير واللغة<sup>(1)</sup> ، فد(سمع الحديث بهرة)<sup>(2)</sup> ، عن الحسين بن ادريس ، ومحمد بن عبد الرحمن السامى ، وآخرين<sup>(3)</sup> ، واشتغل به قبل اشتغاله بأي علم ، ثم اشتغل بالفقه الشافعى<sup>(4)</sup> ، اذ ((كان عارفاً بالحديث ، عالى الاسناد ، ثخين الورع))<sup>(5)</sup> ، فكانت هرة أول مدرسة للأزهرى ، ثم سافر عنها وهو شاب طلباً للعلم ، فطاف أرض العرب<sup>(6)</sup> ، اذ رحل الى بغداد فسمع أبا القاسم البغوى ، وأبا بكر بن أبى داود ، ونفطويه ، وابن السراج ، وآخرين<sup>(7)</sup> ، فكانت بغداد ثاني مدرسة للأزهرى بعد مدرسة هرة ،

ثم رحل عن بغداد قاصداً الحج ، وأسره القرامطة في طريق عودته ، فبقي في أسرهم دهرًا طويلاً<sup>(8)</sup> ، وقد سجل الأزهرى نفسه ذلك في مقدمة كتاب (تهذيب اللغة) ، اذ قال : ((امتحن بالإسارسة عارضت القرامطة الحاج بالهبير ، وكان القوم الذين وقعت في سهمهم عرباً ، عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير ، نشئوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه في محاضرهم زمان القيظ ، ويرعون النعم ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائح التي اعتادوها ، ولا يكاد لحن أو خطأ فاحش ، فبقيت في إسارهم دهرًا طويلاً))<sup>(9)</sup> . ويبدو أن الأزهرى استفاد من الأسر استفادة جمة<sup>(10)</sup> .

(1) ينظر : إنباه الرواة 173/4 .

(2) الوافى بالوفيات 45/2 .

(3) ينظر : سير أعلام النبلاء 316/16 ، وطبقات الشافعية ، لسبكي 106/2 .

(4) ينظر : الأزهرى والمعجمية 23 .

(5) بغية الوعاة 19/1 .

(6) ينظر : اللباب ، لابن الأثير 48/1 ، ووفيات الأعيان 458/3 .

(7) ينظر : معجم الأدباء 626/17 ، والوفى بالوفيات 45/2 .

(8) ينظر : العبر في خبر من عبر 135/2 ، وبغية الوعاة 19/1-20 .

(9) تهذيب اللغة 7/1 .

(10) إنباه الرواة 172/4 .

## شيوخه :

ذكرت كتب التراجم ان للأزهري شيوخاً أخذ عنهم علمه ، فبعد أن سمع من مشايخه بهراة ارتحل لطلب العلم ، فسمع من مشايخ بغداد ، وكانت له شروط فيمن يلازمه من الشيوخ، ((فلاعتدال والأمانة والصدق والعلمية والحفظ والتقوى عناصر يجب أن تتوافر في الشيخ الذي ينقل عنه ، وإلا فقد يتعذر على التلميذ أن يلازم شيخاً كذاباً أو سكيراً أو قليل الحفظ))<sup>(1)</sup>، اذ نقل عنه قوله : ((دخلت على ابي بكر محمد بن دريد داره ببغداد ، لآخذ عنه شيئاً من اللغة ، فوجدته سكران ، فما عدت اليه))<sup>(2)</sup> ، فلم يأخذ عنه شيئاً تورعاً وتديناً<sup>(3)</sup> . ومن شيوخه الهرويين الذين استقصاهم الدكتور رشيد العبيدي<sup>(4)</sup> :

1. أبو علي بن محمد بن يحيى القراب (310هـ) .
  2. ابو علي احمد بن علي بن رزين الباشاني (321هـ) .
  3. أبو الفضل محمد بن ابي جعفر المنذري (329هـ) .
  4. أبو بكر بن عثمان السجزي (330هـ) .
  5. أبو الحسين المزني (356هـ) .
  6. أبو محمد المزني (361هـ) .
  7. أبو بكر الإيادي .
  8. أبو تراب الهروي .
  9. أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن اسماعيل السعدي الهروي .
  10. ابو محمد البغوي .
  11. عبد الله بن محمد بن هاجك .
- وهناك آخرون لم يذكرهم الدكتور رشيد العبيدي ، هم :
12. الربيع بن سليمان<sup>(5)</sup> (256هـ) .
  13. الحسين بن ادريس<sup>(1)</sup> (301 هـ) .

(1) الأزهرى والمعجمية 28 .

(2) إنباه الرواة 172/4 ، وينظر : معجم الأدباء 165/17 .

(3) ينظر : معجم الأدباء 165/17 ، والعبر في خبر من غير 135/2 ، والوافي بالوفيات 45/2 ، وطبقات الشافعية ، للسبكي 106/2 ، وبغية الوعاة 19/1 ، وشذرات الذهب 72/3 ، والأزهري والمعجمية 29 .

(4) ينظر : الأزهرى والمعجمية 38-42 .

(5) ينظر : معجم الأدباء 165/17 ، وبغية الوعاة 19/1 .

14. محمد بن عبد الرحمن السامى<sup>(2)</sup> (301هـ) .

ومن شيوخه البغداديين الذين استقصاهم الدكتور رشيد العبيدي :

1. أبو اسحاق الزجاج (311هـ) .
2. أبو بكر بن أبي داود (316هـ) .
3. أبو بكر السراج (316هـ) .
4. أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (317هـ) .
5. أبو بكر بن دريد (321هـ) .
6. أبو عبد الله نبطويه (323هـ) .
7. أبو بكر الأنباري (328هـ) .
8. أبو عمر الوراق (345هـ) .

#### تلاميذه :

كان الأزهرى محيطاً بعلوم متنوعة ، حملت طلبية العلم على الرحلة إلى مجلسه بهراة ، فكانت ((حلقة منبراً للمرتادين والمتزودين بزد المعرفة))<sup>(3)</sup> ، وكان لمصنفه (تهذيب اللغة) شهرته ، ومكانته بين مصنفات عصره ، فسار في الآفاق ، ((واشتهر اشتها الشمس ، وقبلته نفوس العلماء ، ووقع التسليم له))<sup>(4)</sup> ، فكان له أثره الواضح في تلاميذه ، إذ ((قرأه عليه الأجلء من أهل بلده وأشرفها))<sup>(5)</sup> منهم<sup>(6)</sup> :

1. الشار أبو نصر – أمير غرستان (381هـ) .
2. أبو أمامة جنادة بن محمد بن الحسين الأزدي الهروي (399هـ) .
3. علي بن أحمد بن محمد بن خمرويه المعروف بالواحدى ، توفي بعد (400هـ) .
4. أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن العبيدي الباشاني (401هـ) .
5. أبو الفضل احمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف النهشلي الصفار الشافعي (416هـ) .
6. أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني (425هـ) .

(1) ينظر : سير أعلام النبلاء 316/16 ، وطبقات الشافعية ، للسبكي 106/2 .

(2) ينظر : سير أعلام النبلاء 316/16 ، وطبقات الشافعية ، للسبكي 106/2 .

(3) الأزهرى والمعجمية 75 .

(4) إنباه الرواة 174/4 .

(5) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(6) الأزهرى والمعجمية 76-80 .

7. أبو يعقوب اسحاق بن القراب (429هـ) .
8. أبو ذر عبد بن احمد الهروي (434هـ) .
9. ابو عثمان سعيد بن عثمان القرشي .
10. الحسين الباشاني الهروي .

### مصنفاته :

كان الأزهرى شديد العناية بعلوم العربية والحديث والتفسير ، مولعاً بالعلوم المختلفة ، فهو ((إمام عالم باللغة العربية ، قيم بالفقه والرواية))<sup>(1)</sup> ، صاحب ((المؤلفات الكبار الجليّة القدر))<sup>(2)</sup> ، لذا جاءت مصنفاته في ميادين مختلفة ، وهي كما ذكرها الدكتور رشيد العبيدي<sup>(3)</sup>:

1. أخبار يزيد بن معاوية .
2. الأدوات .
3. تفسير أسماء الله الحسنى .
4. تفسير ألفاظ كتاب المزني .
5. تفسير إصلاح المنطق .
6. تفسير ديوان أبي تمام .
7. تفسير السبع الطوال .
8. تفسير شواهد غريب الحديث .
9. تفسير القرآن الكريم .
10. تهذيب اللغة .
11. الجامع .
12. الحيض .
13. الرد على الليث .
14. الروح وما جاء فيه من القرآن والسنة .
15. علل القراءات .
16. فوائد منقولة عن تفسير المزني .
17. القراءات وعلل النحويين فيها .
18. معاني شواهد غريب الحديث .
19. معرفة الصبح (الفصبح) .

(1) إنباه الرواة 171/4 ، وينظر : طبقات الشافعية ، للسبكي 106/2 .

(2) شذرات الذهب 72/3 ، وينظر : العبر في خبر من غير 135/2 .

(3) ينظر : الأزهرى والمعجمية 85-99 .

20. ناسخ القرآن ومنسوخه .

وفاته :

توفي الأزهرى في شهر ربيع الآخر سنة سبعين وثلثمائة ، بمدينة هراة<sup>(1)</sup> ، وقال بعض المؤرخين : سنة إحدى وسبعين وثلثمائة<sup>(2)</sup> .

ثانيا : كتابه (معاني القراءات)

في كتابه (معاني القراءات) يعتمد الأزهرى كثيراً على جمهور القراء ، فما جاء عنهم في قراءة متواترة لا يخرج عنها وإن خالفت قواعد النحويين ، ويرفض القراءة إذا كانت شاذة عند جمهور القراء ، فما قرأ به السلف لا يسمح بغيره ، لأن ((القراءة سنة))<sup>(3)</sup> ، فالعبرة تكون بصحة نقلها وسندها عن رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، ولا تكون ((بالرأي أو الهوى أو الاختيار))<sup>(4)</sup> ، ويعنى ببيان أوجه الخلاف بين القراءات ، وتعليل كل وجه منها ، لذلك نجده ينقل في توجيهاته عن نحاة ولغويين ، أمثال أبي اسحاق الحضرمي ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، وآخرين ، وهو بهذا المنهج يكون قد جمع بين منهج مدرسة القراء التي تعتمد الرواية والسند الصحيح<sup>(5)</sup> ، ومنهج مدرسة النحاة التي سعت الى إعراب القرآن ، وضبطه ، وتفسيره ، ((مستعينة بحفظ اللغة والرواية عن الأعراب))<sup>(6)</sup> ، ويمكن إجمال المنهج الذي التزمه الأزهرى في كتابه (معاني القراءات) بما يأتي :

(أولاً) :

يرجح قراءة على أخرى باستعمال ألفاظ دالة على ذلك ، نحو : (القراءة المختارة)<sup>(7)</sup> ، و(القراءة الجيدة)<sup>(8)</sup> ، و (هو الاختيار)<sup>(1)</sup> ، و (القراءة عليه)<sup>(2)</sup> ، و (أجود

(1) ينظر : طبقات الشافعية ، للسبكي 106/2 ، واللباب ، لابن الأثير 48/1 ، وإنباه الرواة 171/4 ، ووفيات الأعيان 459/3 ، وهدية العارفين 49/2 .

(2) ينظر : إنباه الرواة 171/4 ، ووفيات الأعيان 459/3 .

(3) معاني القراءات 109 .

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو 231 .

(5) ينظر : مدرسة البصرة 231 ، 232 .

(6) من أعيان الشيعة 17 .

(7) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 40 ، 258 ، 307 ، 528 .

(8) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 49 ، 119 ، 484 .

القراءتين<sup>(3)</sup> ، و (الاختيارعندي)<sup>(4)</sup> ، و(أجودها في القراءة)<sup>(5)</sup> ، و(هذا وجه حسن)<sup>(6)</sup> ، و(الاختيار كذا)<sup>(7)</sup> ، و(القراءة بـ(كذا) )<sup>(8)</sup> ، و(الوجه الأول أجودهما)<sup>(9)</sup> ، و(القراءة عندنا)<sup>(10)</sup> .  
ولا يكتفي بذكر ألفاظ الترجيح أو الاختيار ، بل يعلل اختيار القراءة ، كما يعلل القراءات الأخرى ، كقوله في الآية الكريمة ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾<sup>(11)</sup> : ((الرفع هي القراءة المختارة ، ومن نصب فعلى إضمار فعل ، كأنه قال : وجعل على أبصارهم غشاوة))<sup>(12)</sup> ، فبعد أن ذكر القراءة المختارة ( قراءة الرفع) على الابتداء ، عاد ليعلل قراءة النصب التي توجب تقدير فعل ناصب . ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾<sup>(13)</sup> : ((ومن قرأ : (وجنات من اعناب) فهو في موضع النصب ، معطوف على قوله : (فاخرجنا منه خضرا .....وجنات من اعناب) ، والقراءة عليه))<sup>(14)</sup> .  
ومن استحسانه أحد أوجه القراءات قوله في الآية الكريمة ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(15)</sup> : ((ومن رفع فقرأ : (والبحر)

- (1) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 93 .
- (2) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 163 .
- (3) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 107 ، 139 .
- (4) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 252 .
- (5) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 271 .
- (6) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 286 ، 379 .
- (7) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 70 .
- (8) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 62 ، 201 ، 208 .
- (9) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 333 .
- (10) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 80 .
- (11) سورة البقرة: 7 ، اتفق القراء على رفع (غشاوة) ، إلا ما روى المفضل عن عاصم : (غشاوة) بالنصب .  
ينظر : السبعة 140 .
- (12) معاني القراءات 40 .
- (13) سورة الأنعام: 99 ، قرأ الحسن ، والأعشى عن أبي بكر : (وجنات) بالضم . وقرأ الباقر : (جنات) نصباً .  
ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 264 ، واتحاف فضلاء البشر 24/2 .
- (14) معاني القراءات 163 .
- (15) سورة لقمان: 27 ، قرأ أبو عمرو ويعقوب : (والبحر يمدده) بالنصب . وقرأ الباقر : (والبحر) بالرفع .  
ينظر : النشر 347/2 ، واتحاف فضلاء البشر 364/2 .

جعل (الواو) : واو الحال ، كأنه قال : والبحرُ هذه حاله ، فيكون ابتداء ، خبره : (يمده من بعده سبعة أبحر) ، وهذا وجه حسن<sup>(1)</sup> .

وقد يصرح باختيار إحدى القراءتين ، لكنه لا يرفض القراءة الأخرى ، وإنما يعد القراءة المختارة (أجود القراءتين) ، ومن أمثلة ذلك قوله في (ليس البر) من الآية الكريمة ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(2)</sup> : ((الاختيار الرفع ، لأن (ليس) يرفع الذي يليه . ومن نصب فعلى أنه جعل اسم (ليس) : (أن تولوا) ، و(البر) : خبره ، وهو جائز . والرفع أجود القراءتين<sup>(3)</sup> .

### (ثانياً) :

نسب الأزهري القراءات القرآنية إلى أصحابها من القراء ، إذ جعل لنفسه ثمانية قراء تؤخذ عنهم القراءة ، وهم القراء (السبعة) الذين اعتمد عليهم ابن مجاهد في كتابه (السبعة) : ابن عامر الدمشقي (118هـ) ، وابن كثير (120هـ) ، وعاصم بن أبي النجود (127هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (154هـ) ، وحمزة بن حبيب الزيات (156هـ) ، ونافع المدني (169هـ) ، والكسائي (189هـ)<sup>(4)</sup> . وزاد عليهم يعقوب الحضرمي (205هـ)<sup>(5)</sup> ، وهو أحد القراء الثلاثة تمام (العشرة)<sup>(6)</sup> .

(1) معاني القراءات 379 .

(2) سورة البقرة: 177 ، قرأها حمزة عن عاصم : (ليس البر) بالنصب . وقرأها الباقر : (ليس البر) بالرفع . ينظر : السبعة 176 ، والتيسير 79 ، والنشر 226/2 .

(3) معاني القراءات 70 .

(4) ينظر : السبعة 88 .

(5) ينظر : مقدمة المؤلف الصفحة (13) الهامش (2) ، إذ جاء فيه قول المحقق : ((ولما علمنا أن القراءة وأسانيدها منقولة عن كتاب (السبعة) بتصريف يسير كما وضع من الكتابين)) ، ولما كان الأزهري قد اعتمد كتاب (السبعة) لابن مجاهد ، فكيف يذكر قراءة يعقوب مع قراءات السبعة ، إذ إنه يذكر القراء السبعة وقراءة كل منهم ، ويذكر معهم يعقوب الحضرمي ، كقوله في الآية الكريمة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة 4 : ((قرأ : (ملك يوم الدين) ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة بن حبيب . وقرأ : (مالك يوم الدين) عاصم ، والكسائي ، ويعقوب الحضرمي)) . معاني القراءات 26 .

(6) يقول ابن الجزري : ((فليعلم أنه لا فرق بين قراءة يعقوب وقراءة غيره من السبعة عند أئمة الدين)) . غاية النهاية 388/2 ، ويقول فيه ابن مريم : ((وإنما ألحق يعقوب بهؤلاء السبعة أخيراً لكثرة روايته وحسن اختياره ودرأيته)) . الموضح ، للشيرازي 103/1 .

وقد اتخذ الأزهري هؤلاء القراء الثمانية أساساً للقراءات التي عني ، في كتابه ، بالكشف عن معانيها ، فيذكر لكل منهم قراءته ، نحو قوله في الآية الكريمة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(1)</sup> : ((قرأ : (ملك يوم الدين) ابن كثير ، ونافع ، وابو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة بن حبيب . وقرأ : (مالك) عاصم ، والكسائي ، ويعقوب الحضرمي))<sup>(2)</sup> .

وفي مواضع أخرى يذكر عبارة (اتفق القراء)<sup>(3)</sup> ، يشير بها الى أن هؤلاء الثمانية قد أجمعوا على قراءة واحدة ، كقوله في الآية الكريمة ﴿أَلَمْ \* ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(4)</sup> : ((اتفق القراء على نصب (لا ريب فيه) ))<sup>(5)</sup> .

وفي مواضع أخرى يذكر عبارة (اتفق القراء) ، ولكن يستثني منهم من خرج على تلك القراءة ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾<sup>(6)</sup> : ((اتفق القراء على (غشاة) بالرفع ، إلا ما روى المفضل عن عاصم : (غشاة) بالنصب ))<sup>(7)</sup> ، وهذا هو منهجه في أغلب القراءات التي أوردها .

وفي مواضع أخرى يذكر عبارة (سائر القراء) إشارة منه الى عدم إجماع القراء الثمانية على القراءة ، كقوله في الآية الكريمة ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ﴾<sup>(8)</sup> : ((قال سيبويه : كان ابو عمرو يختلس الحركة<sup>(9)</sup> من (بارئكم) ، وهو صحيح ، وسيبويه أضبط لما روى عن أبي عمرو من غيره ، لأن حذف الكسر في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر ، ولا يجوز ذلك في القرآن ، وسائر القراء قرأوا بالإشباع وكسر الهمزة))<sup>(10)</sup> .

(1) سورة الفاتحة : 4 ، قرأ عاصم والكسائي ويعقوب : (مالك) بالألف ، وقرأها الباقر : (ملك) بغير ألف . ينظر : النشر 271/1 .

(2) معاني القراءات 26 .

(3) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 34 ، 40 .

(4) سورة البقرة : 1 ، 2 .

(5) معاني القراءات 34 .

(6) سورة البقرة : 7 ، اتفق القراء على رفع (غشاة) ، إلا ما روى المفضل عن عاصم : (غشاة) بالنصب . ينظر : السبعة 140 ، وهي من الشواذ عند ابن خالويه ، ينظر : القراءات الشاذة 2 .

(7) معاني القراءات 40 .

(8) سورة البقرة : 54 ، قرأ ابو عمرو : (بارئكم) مختلصة الهمزة ، وكذلك (يأمركم) و(ويأمرهم) و (ينصركم) باختلاس الحركة في هذه الأحرف الثلاثة . ينظر : السبعة 155 ، 156 ، والتيسير 73 .

(9) (الاختلاس) : هو النطق بالحركة سريعة ، وهو ضد الإشباع . ينظر : الاقتناع 301 .

(10) معاني القراءات 50 .



ومما يؤكد لنا أن المقصود بـ(سائر القراء) و(اتفق القراء) هم (القراء الثمانية) الذين ذكرهم ، أنه كان يذكرهم ، في بداية الكتاب بأسمائهم ، ثم أخذ بعد ذلك يذكر اسم من خرج على اتفاقهم ، من دون الحاجة الى ذكر أسماء الآخرين ، كقوله : ((قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، ويعقوب : (وأن الله)<sup>(1)</sup> بالفتح ، وقرأ الباقون : (وإن الله) بكسر الألف))<sup>(2)</sup> .

**(ثالثاً) :**

يذكر الأزهري كثيراً من القراءات على أنها لغات ، من غير الإشارة الى أجودها وأصحها ، نحو قوله في الآية الكريمة ﴿فَنظَرْنَا إِلَىٰ مِيسِرَةٍ﴾<sup>(3)</sup> : ((هما لغتان : (ميسرة) و(ميسرة) ، ومثله : (مقبرة) و (مقبرة) ، و(مشربة) و (مشربة) : للغرفة))<sup>(4)</sup> .

وقد يذكر معنى القراءة في تلك اللغات ، كقوله في الآية الكريمة ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ﴾<sup>(5)</sup> : (((السحت) و(السحت) لغتان ، معناهما : الحرام ، سمي (سحتاً) لأنه يسحت البركة ، أي : يحققها ويستأصلها))<sup>(6)</sup> .

وأحياناً يشير الى أجود تلك اللغات وأصحها ، كقوله في الآية الكريمة ﴿مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمْ﴾<sup>(7)</sup> : ((قرأ حمزة والكسائي : (ما وليهم) مما لا . ورواه أبو بكر عن عاصم بالإمالة ايضاً . وفخمه الباقون . قال أبو منصور : هما لغتان ، والتفخيم أفصحهما))<sup>(8)</sup> . ومثل ذلك قوله تعالى في الآية الكريمة ﴿ورضوانٌ من الله﴾<sup>(9)</sup> : ((قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر :

(1) سورة مريم : 36 ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب : (أن) بفتح الألف ، وقرأ الباقون : (إن) بكسر الألف . ينظر : إرشاد المبتدي 428 ، والنشر 318/2 .

(2) معاني القراءات 284 .

(3) سورة البقرة : 280 ، قرأ نافع وحده : (ميسرة) بضم السين . وقرأ الباقون : (ميسرة) بفتح السين . ينظر : السبعة 192 ، والتيسير 85 ، والنشر 236/2 .

(4) معاني القراءات 90 .

(5) سورة المائدة : 42 ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب : (السحت) بضم الحاء . وقرأ الباقون : (السحت) بإسكان الحاء . ينظر : التيسير 99 ، والنشر 216/2 .

(6) معاني القراءات 140 .

(7) سورة البقرة : 142 ، قرأ حمزة والكسائي وورش وخلف : (ما وليهم) بالإمالة . وقرأها الباقون بالتفخيم . ينظر : المبسوط 113،114 ، وإرشاد المبتدي 189،190 .

(8) معاني القراءات 65 .

(9) سورة آل عمران : 15 ، قرأ عاصم وحده : (رضوان) بضم الراء . وقرأ الباقون : (رضوان) بكسر الراء . ينظر : السبعة 202 ، والتيسير 86 ، والنشر 238/2 .

(ورضوان) بضم الراء في كل القرآن ، لإقوله في المائة : «مَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ»<sup>(1)</sup> فإنه كسر الراء هاهنا ، وهذه رواية يحيى عن أبي بكر . وقال الأعشى<sup>(2)</sup> : (رضوانه) بالضم مثل سائر القرآن . وكسر الباقون الراء في جميع القرآن ، وكذلك روى حفص عن عاصم .

قال أبو منصور : (الرضوان) و(الرضوان) لغتان فصيحتان ، من (رضي - يرضى) ، إلا أن الكسر أكثر في القراءة ، وهو الاختيار<sup>(3)</sup> . وكذلك قوله في الآية الكريمة «تَضَرَّعًا وَخُفْيَةً»<sup>(4)</sup> : ((قرأ عاصم في رواية أبي بكر : (تضرعاً وخفية) بكسر الخاء في السورتين<sup>(5)</sup> ، وقرأ الباقون : (خفية) بضم الخاء .

قال أبو منصور: هما لغتان (خفية) و (خفية) ، والضم أجودهما، ومعناهما : ضد (الجهر))<sup>(6)</sup> . وقد يستشهد بأية تؤكد ما ذهب اليه بشأن ما يجوز في قراءة آية اخرى ، كقوله في الآية الكريمة «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ»<sup>(7)</sup> : ((روى هبيرة عن حفص : (يورثها من يشاء) بفتح الواو ، وتشديد الراء . والباقون : على (يورثها) .

قال أبو منصور : هما لغتان : (ورثت) و (أورثت) ، والأجود (يورثها) ، كما قال: «وَأُورِثُنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ»<sup>(8)</sup> ((<sup>(9)</sup> .

وفي مواضع أخرى يستقصي القراءات ، ليستقصي اللغات الواردة في لفظة ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة «وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(10)</sup> : ((هما لغتان (عقد ، يعقد) و(عاقد ،

(1) سورة المائدة: 16 .

(2) أبو يوسف يعقوب بن محمد التميمي الكوفي ت200هـ ، وهو من أجل أصحاب أبي بكر بن عياش . غاية النهاية الجزء الثاني 390 .

(3) معاني القراءات 96 .

(4) سورة الأنعام: 63 ، روى أبو بكر : (خفية) بكسر الخاء هنا وفي سورة الأعراف . وقرأ الباقون : (خفية) بضم الخاء . ينظر : التبصرة 194 ، والتيسير 103 ، والنشر 259/2 .

(5) أي : سورة الأعراف : 55 «ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» .

(6) معاني القراءات 156 .

(7) سورة الأعراف: 128 ، وعن الحسن أنه قرأ : (يورثها) بفتح الواو ، وتشديد الراء . وقرأ الباقون : (يورثها) بسكون الواو ، وكسر الراء . ينظر : اتحاف فضلاء البشر 60/2 .

(8) سورة الأعراف: 137 .

(9) معاني القراءات 188 .

(10) سورة النساء: 33 ، قرأها الكوفيون (عاصم وحزمة والكسائي) : (عقدت) بغير ألف ، وقرأها الباقون : (عاقدت) بالألف . ينظر : السبعة 233 ، والتبصرة 182 ، والتيسير 96 ، والنشر 249/2 .

يعاقد)، وقد قرأ بهما القراء . وفيها لغة (ثالثة)<sup>(1)</sup> : أخبرني المنذري عن ابن اليزيدي عن أبي زيد أنه قال : وقرئ : (والذين عاقدت) و(عاقدت) بالتخفيف . قال ابو زيد : وقرأ بعضهم : (عاقدت) بتشديد القاف . والمعنى في جميعها : التوكيد لليمين)<sup>(2)</sup> .

وهو يذكر ما في الآية من لغات لم يقرأ بها . ومن أمثلة ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾<sup>(3)</sup> : (روى المفضل عن عاصم : (غلظة) بفتح الغين ، وقرأ الباقر : (غلظة) بكسر الغين .

قال أبو منصور : هما لغتان (غلظة) و(غلظة) ، وأجودهما الكسر . وفيه لغة ثالثة لم يقرأ بها : (غلظة) بالضم ، فلا تقرأ بها)<sup>(4)</sup> .

ولم يكتف الأزهري بالإشارة الى أن القراءة لغة ، بل ذهب يصفها بـ(الجيدة)<sup>(5)</sup> ، و(المعروفة)<sup>(6)</sup> و(الفصيحة)<sup>(7)</sup> ، و(الصحيحة)<sup>(8)</sup> .

وقد نفهم من كلامه إطلاقه أكثر من صفة في وصف اللغة ، ومن أمثلة ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(9)</sup> : ((من شدد (النون) في (ذانك) فهو على لغة من يقول في الواحد : (ذلك) في موضع (ذاك) .

قال أحمد بن يحيى : ومن شدد (النون) في سائر الحروف ، وهي لغات جاءت عن العرب ، فالأحسن الأكثر فيها التخفيف)<sup>(10)</sup> .

(1) ورد في المطبوع : (ثالثة) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(2) معاني القراءات 126 .

(3) سورة التوبة: 123 ، روى المفضل عن عاصم ، والأعشى : (غلظة) بفتح الغين . وقرأ ابو عبد الرحمن السلمي : (غلظة) بضم الغين ، ورواها المفضل عن عاصم أيضاً . وقرأها الجمهور: (غلظة) بكسر الغين . ينظر : المحرر الوجيز 82/7 .

(4) معاني القراءات 218 .

(5) ينظر : معاني القراءات 52 ، 82 ، 113 .

(6) ينظر : معاني القراءات 237 ، 189 .

(7) ينظر : معاني القراءات 112 .

(8) ينظر : معاني القراءات 98 .

(9) سورة القصص: 32 ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو : (فذانك) بتشديد النون ، وقرأ الباقر : (فذانك) بالتخفيف . وروي عن ابن كثير أنه قرأ : (فذانيك) بنون خفيفة بعدها ياء . ينظر : السبعة 493 ، والتيسير 171 ، والنشر 248/2 .

(10) معاني القراءات 122

وذكر في قوله تعالى ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾<sup>(1)</sup> ، أن القراءة المختارة هي بفتح (السين) من (عسيتم)، وذهب إلى أن القراءة بكسرهما هي لغة لبعض العرب ، وإن كرهها الفصحاء . وهذا موقف للأزهري من لغات العرب يحمد عليه ، إذ هو دليل على احترامه لها وإن تدنت درجة فصاحتها ، إذ يقول : ((قرأ نافع وحده : (عسيتم) بكسر (السين) في السورتين ، وقرأ يعقوب هاهنا : (عسيتم) بفتح السين ، وفي سورة القتال<sup>(2)</sup> : (عسيتم) وسائر القراء قرأوا : (عسيتم)، وهي القراءة المختارة . واتفق أهل اللغة على أن كسر (السين) ليس بجيد ، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب وإن كرهها الفصحاء))<sup>(3)</sup> .

وكان الأزهري متنبها للألفاظ التي جاءت معربة في قراءات ، وغير معربة في قراءات أخرى ، ومن أمثلة ذلك قوله في (ابراهيم) من الآية الكريمة ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾<sup>(4)</sup> : ((القراءة بـ(الياء) ، لتتابع القراء عليه . ومن قرأ : (ابراهيم) فهي لغة عبرانية تركت على حالها ، ولم تعرب))<sup>(5)</sup> .

ونجده في مواضع ينبه على أن اختلاف القراءتين إنما هو اختلاف لغتين ، ومن أمثلة ذلك قوله في (يحسبهم) من الآية الكريمة ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءُ﴾<sup>(6)</sup> : قرأ ابن كثير ، ونافع ، وابو عمرو ، والكسائي ، والحضرمي : (يحسبهم) و (يحسبون) و(يحسب) بكسر السين في كل القرآن . وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، وعاصم بفتح السين في ذلك كله .

قال ابو منصور : هما لغتان معروفتان عن العرب ، على (فعل ، يفعل) : (حسب ، يحسب)، والكسر لغة اهل الحجاز ، والفتح لغة تميم ، و(حسب ، يحسب) جاء نادراً . ومثله من باب السالم : (نعم ، ينعم) ، وزاد بعضهم (يئس ، يئس ، ويأس) ((<sup>(7)</sup>)).

(1) سورة البقرة: 246 ، قرأ نافع وحده : (عسيتم) بكسر السين . وقرأ الباقون : (عسيتم) بفتح السين . ينظر : السبعة 186 ، والتيسير 81 ، والنشر 230/2 .

(2) أي : سورة محمد "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" 22 : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا﴾ .

(3) معاني القراءات 81 .

(4) سورة البقرة: 124 ، قرأ ابن عامر وحده : (ابراهيم) بالألف في سورة البقرة . وقرأ الباقون : (ابراهيم) بالياء ، في جميع القرآن . ينظر : السبعة 169 ، 170 ، والتبصرة 259 ، والتيسير 76 .

(5) معاني القراءات 62 .

(6) سورة البقرة : 273 ، قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة : (يحسبهم) بفتح السين . وقرأ الباقون : (يحسبهم) بكسر السين . ينظر : السبعة 191 ، والتيسير 84 ، والنشر 236/2 .

(7) معاني القراءات 89 .

(رابعاً) :

يقف الأزهري عند القراءات التي يوردها ، ليفسر ألفاظها لغوياً ، تفسير اللغوي البارح ، فيذكر معانيها ، واصولها ، ومشتقاتها ، وجموعها ، نحو قوله في (النبئين) من الآية الكريمة ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾<sup>(1)</sup> : ((من همز (النبئ) و(الانباء) و(النبئين) فهو من (النبأ) ، ومن (أنبا عن الله) أي : أخبر ، كأنه على هذا (فعل) بمعنى (مفعل) ، مثل (نذير) بمعنى (منذر) ، ولها نظائر في القرآن . ومن لم يهزم (النبئ) ذهب به الى (نبا الشيء ، ينبو) اذا ارتفع ، ويقال للمكان المرتفع : (نبي) ، وكذلك (النبوة) و(النبوة) . وأكثر العرب على ترك الهمزة في (النبئ) ، وهو اختيار أهل اللغة ، لأنه لو كان مهموزاً لجمع على (الانباء) ، وقد جمعه الله على (الأنبياء) ))<sup>(2)</sup> .

ومن أمثلة ذلك قوله في (تقاة) من الآية الكريمة ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾<sup>(3)</sup> : ((من قرأها : (تقية) فهي اسم من (اتقى ، يتقي ، اتقاء ، أو تقيّة) ، فد(الاتقاء) مصدر حقيقي ، و(التقية) : اسم يقوم مقام المصدر . ومن قرأ : (تقاة) فله وجهان ، (أحدهما) : أن (التقاة) : اسم يقوم مقام (الاتقاء) ايضاً ، مثل (التقية) . (والوجه الثاني) : ان قوله (تقاة) جمع (تقى) ... إلا أن (تقاة) اشهر في العربية))<sup>(4)</sup> .

وفي مواضع اخرى بين الأزهري الفرق في المعنى في اختلاف صيغ الجمع التي جاءت بها القراءات ، كما بين اختلاف اللغات فيها ، يقول في الآية الكريمة ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾<sup>(5)</sup> : ((من قرأ : (فرهن) أراد أن يفصل بين (الرهان) في الخيل ، وبين (الرهن) . وقال الفراء<sup>(6)</sup> : (رهن) جمع (الرهان) . وقال غيره : (رهن) و(رهن) مثل : (سقف) و(سقف) . ومن قرأ : (فرهان) جمع (رهن) ، وأنشد أبو عمرو في (الرهن)<sup>(7)</sup> :

(1) سورة البقرة: 61 ، قرأ نافع وحده : (النبئين) بالهمز . وقرأ الباقون : (النبئين) بغير همز . ينظر : السبعة 156 ، والتيسير 73 ، واتحاف فضلاء البشر 210/1 .  
(2) معاني القراءات 52 ، وينظر : 101 ، 114 ، 145 .  
(3) سورة آل عمران: 28 ، قرأ يعقوب وحده : (تقية) بفتح التاء ، وكسر القاف ، وتشديد الياء . وقرأ الباقون : (تقاة) بضم التاء ، وألف بعد القاف في اللفظ . وينظر : النشر 239/2 .  
(4) معاني القراءات 99 .  
(5) سورة البقرة: 283 ، قرأ ابن كثير ، وابو عمرو : (فرهن) بضم الراء والهاء من غير ألف . وقرأ الباقون : (فرهان) بالألف وكسر الراء . ينظر : السبعة 194 ، والتيسير 85 ، والنشر 237/2 .  
(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 88/1 .  
(7) البيت لقعب ، وقد ورد الشطر الثاني منه (وغلقت عندها قبلك الرهن) . ينظر : اللسان (رهن) .

بانبت سعاد وأمسى دونها عدن وعلقت عندها من قلبك الرهن))<sup>(1)</sup>

وفي مواضع أخرى بين الأزهري ان اختلاف القراءتين ، إنما هو من اختلاف اللفظين والمعنى واحد ، يقول في (فيضاعفه) من الآية الكريمة ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾<sup>(2)</sup> : ((من قرأ : (يضاعف) أو (يضعف) فمعناها واحد ، أخبرني المنذري عن الحراني ، عن ابن السكيت ، انه قال : تقول العرب : (ضاعفت الشيء ، وضعفته) ، ومثله : (صاعر خده ، وصعره) ، و(امرأة مناعمة ، ومنعمة) و (عاليت الرجل فوق البعير ، وعليته) ))<sup>(3)</sup> .

وذكر في مواضع أن صيغتي الفعل وإن اختلفتا في القراءتين ، إلا أن المعنى واحد ، لأن المسند اليه واحد ، يقول في الآية الكريمة ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾<sup>(4)</sup> : ((المعنى واحد في (يعلمه) و (نعلمه) ، و(التعليم) لله جل وعز في الوجهين))<sup>(5)</sup> .

وفي مواضع كثيرة بين أن اختلاف القراءتين في حركة إعراب اللفظة ، إنما يعني اختلاف المعنى ، ومن أمثلة ذلك قوله في (خالصة) من الآية الكريمة ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(6)</sup> : ((من رفع فقال : (خالصة) فهي على أنه خبر بعد خبر ، كما تقول : (زيد عاقل لبيب) ، المعنى : قل : هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، أراد جل وعز أنها حلال للمؤمنين ، يعني : الطيبات من الرزق ، ويشركهم فيها الكافر ، واعلم أنها تخلص للمؤمنين في الآخرة ، لا يشركهم فيها كافر . ومن قرأ : (خالصة) نصبها على الحال ، على أن العامل في قوله (في الحياة الدنيا) في تاويل الحال ، كأنك قلت : هي ثابتة للمؤمنين : مستقرة في الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة))<sup>(7)</sup> .

(1) معاني القراءات 92 .

(2) سورة البقرة: 245 ، قرأ ابن كثير ، وابن عامر ، ويعقوب : (فيضعفه) بتشديد العين من غير ألف . وقرأ الباقون : (يضاعفه) بالألف والتخفيف . ينظر : السبعة 184 ، والتيسير 81 ، والنشر 228/2 .

(3) معاني القراءات 80 .

(4) سورة آل عمران: 48 ، قرأ نافع ، وعاصم ، ويعقوب : (يعلمه) بالياء . وقرأ الباقون : (نعلمه) بالنون . ينظر : السبعة 206 ، والتيسير 88 ، والنشر 240/2 .

(5) معاني القراءات 102 .

(6) سورة الأعراف: 32 ، قرأ نافع وحده : (خالصة) بالرفع . وقرأ الباقون : (خالصة) بالنصب . ينظر : السبعة 280 ، والتيسير 109 ، والنشر 268/2 .

(7) معاني القراءات 178 .

### (خامساً) :

حرص الأزهري على ان يضبط القراءة ، فكان ينص على اختلاف القراءة بالحركة ، أو بالحرف ، ومن أمثلة ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾<sup>(1)</sup> : ((قرأ ابن عامر وحمزة : بكسر الألف . وقرأ الباقر : (ان الله) بفتح الألف . وأمال ابن عامر (الراء) من (المحراب) . ولم يملها غيره))<sup>(2)</sup> . ومن أمثله أيضاً قوله في الآية الكريمة ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾<sup>(3)</sup> : ((قرأ ابن كثير ، ونافع ، وابو عمرو ، ويعقوب : (ننشزها) بالراء . وقرأ الباقر : (ننشزها) بالزاي))<sup>(4)</sup> . وذكر حركاتها ، وسكناتها ، وتشديدها ، وتخفيفها ، نحو قوله في الآية الكريمة ﴿قَطْعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾<sup>(5)</sup> : ((قرأ ابن كثير ، والكسائي ، والحضرمي : (قطعا) ساكنة الطاء . وقرأ الباقر : (قطعا) مثقلاً))<sup>(6)</sup> ، وقوله في الآية ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾<sup>(7)</sup> : ((قرأ نافع وحده : (يتبعهم) خفيفة ، وقرأ الباقر : (يتبعهم) بالتشديد ، والمعنى واحد))<sup>(8)</sup> .

وفي احيان أخرى يذكر الحرف مشدداً او مخففاً ، زيادة في الضبط ، كقوله في الآية الكريمة ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ﴾<sup>(9)</sup> : ((قرأ ابن كثير ، وأبو بكر عن عاصم :

(1) سورة آل عمران: 39 ، قرأ ابن عامر وحمزة : (إن الله) بكسر الألف . وقرأ الباقر : (أن الله) بفتح الألف . ينظر : السبعة 205 ، والتيسير 87 ، والنشر 239/2 .

(2) معاني القراءات 101 .

(3) سورة البقرة: 259، قرأ ابن كثير ، ونافع ، وابو عمرو ، ويعقوب : (ننشزها) بالراء وضم النون . وقرأ الباقر : (ننشزها) بالزاي وضم النون أيضاً . ينظر : السبعة 189 ، والتيسير 82 ، والنشر 231/2 .

(4) معاني القراءات 85 .

(5) سورة يونس: 27 ، قرأ ابن كثير ، والكسائي ، ويعقوب : (قطعا) بسكون الطاء . وقرأ الباقر : (قطعا) بفتح الطاء . ينظر : إرشاد المبتدي 362 ، والنشر 283/2 .

(6) معاني القراءات 222 .

(7) سورة الشعراء: 224 ، قرأ نافع وحده : (يتبعهم) بسكون التاء ، وفتح الباء . وقرأ الباقر : (يتبعهم) بتشديد التاء وفتحها ، وكسر الباء . ينظر : السبعة 474 ، والنشر 273/2 .

(8) معاني القراءات 351 .

(9) سورة الحديد: 18، قرأ ابن كثير وعاصم : (إن المصدقين والمصدقات) بتخفيف (الصاد) فيهما . وقرأ الباقر : (إن المصدقين والمصدقات) بتشديد (الصاد) فيهما . ينظر : التيسير 208 ، والنشر 384/2 .

(إن المصدقين والمصدقات) بتخفيف (الصاد) . وسائر القراء شددوا (الصاد والذال) ((<sup>(1)</sup>) . كما حرص على بيان ما في القراءة من اختلاف في القطع والوصل ، أو المد والقصر ، ومن أمثلة ذلك قوله في (استكبرت) من الآية الكريمة ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾<sup>(2)</sup> : ((من قطع (الألف) فهو استفهام ، ومن وصل فهو على الوجود))<sup>(3)</sup> . وقوله في (لأتوها) من الآية الكريمة ﴿لَأَتُوهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا﴾<sup>(4)</sup> : ((قرأ ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر : (لأتوها) مقصورة . وقرأ الباقر : (لأتوها) بالمد))<sup>(5)</sup> .

### (سادساً) :

وفي مواضع نجده حريصاً على ذكر أقوال العلماء في تخريج أوجه الإعراب المختلفة للقراءات ، ومن أمثلة ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(6)</sup> : ((من قرأ : (يوم ينفع) بالرفع ، رفعه ب(هذا) ، ورفع (هذا) به ، وهي القراءة المختارة . ومن قرأ : (هذا يوم ينفع) بالنصب ، ففيه قولان ، قال الفراء : (يوم ينفع) في موضع الرفع ، وإنما نصب لأنه اضيف الى الفعل ، فكذا اذا اضيف إلى اسم غير متمكن ، كقوله : ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يُنْطِقُونَ﴾<sup>(7)</sup> ، فيه ما في هذا<sup>(8)</sup> . وقال الزجاج : من قرأ : (هذا يوم ينفع) فهو منصوب على الظرف))<sup>(9)</sup> .

ونراه في مواضع أخرى يذكر قولاً لأحد العلماء يؤيد اختياره القراءة ،

(1) معاني القراءات 481 .

(2) سورة ص: 75 ، روى شبل عن ابن كثير : (بيدي أستكبرت) بوصل الهمزة . وقرأ الباقر : (بيدي أستكبرت) مقطوعة الألف . ينظر : السبعة 556-557 ، واتحاف فضلاء البشر 424/2 .

(3) معاني القراءات 418 .

(4) سورة الأحزاب: 14 ، قرأ ابن كثير ، ونافع : (لأتوها) بالقصر . وقرأ الباقر : (لأتوها) بالمد . ينظر : التيسير 178 ، والنشر 348/2 .

(5) معاني القراءات 384 .

(6) سورة المائدة: 119 ، قرأ نافع وحده : (يوم) بالنصب . وقرأ الباقر : (يوم) بالرفع . ينظر : السبعة 250 ، والتيسير 101 والنشر 256/2 .

(7) سورة المرسلات: 35 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 327/1 .

(9) معاني القراءات 148 ، وينظر : معاني القرآن ، للزجاج 248/2 .



كقوله في الآية الكريمة ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾<sup>(1)</sup> : ((قال أبو منصور : من قرأ : (وكلمة الله) نصباً ، فالمعنى : وجعل الله كلمته العليا . وقال الفراء : لا أشتهد هذه القراءة ، لظهور (الله) ، لأنه اذا نصبها ، والفعل فعله ، كان أجود الكلام أن يقال : (وكلمته هي العليا)<sup>(2)</sup> . قال أبو منصور القراءة بالرفع))<sup>(3)</sup> أي : أن القراءة المختارة الرفع ، وذكر ما يزيد ذلك الاختيار قوة وهو قول الفراء . وفي أحيان أخرى يذكر أقوال العلماء ، ويختار منها ما يراه صواباً ، كقوله في الآية الكريمة ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾<sup>(4)</sup> : ((قال الفراء : (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) : لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم<sup>(5)</sup> ... وأخبرني المنذري عن المبرد أنه قال : المعنى في قوله (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قل إن الهدى هدى الله) : كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أي : ممن خالف دين الاسلام ، لأن الله لا يهدي من هو كاذب كفار ، فهدى الله بعيد عن غير المؤمنين . قال أبو منصور : وقول الفراء عندي اصح من قول المبرد))<sup>(6)</sup> .

### (سابعاً) :

الالتزام بإجماع الحجة من القراء ، فلا تجوز القراءة إلا بما قرأ به أحد القراء الثمانية ، وإن كانت القراءة مما جاز في العربية ، شأنه في ذلك شأن العلماء الأتقياء الذين يرون أن القراءة لا تخالف ، لأن ((القراءة سنة))<sup>(7)</sup> ، لذا نراه في مواضع كثيرة من كتابه ، لا يجيز القراءة التي لم يقرأ بها ، كقوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(8)</sup> : ((وقد روى عن ابن عامر أنه قرأ : (أنبئهم) بكسر الهاء . وهذا غير جائز عند أهل اللغة ، ولكن لو قرى : (انبيهم) بحذف الهمزة كان جائزاً في العربية ، ولا يجوز في القراءة ، لأنه لم يقرأ به أحد))<sup>(9)</sup> .

(1) سورة التوبة: 40 ، قرأ يعقوب وحده : (كلمة) بالنصب . وقرأ الباقر : (كلمة) بالرفع . ينظر : إرشاد المبتدي 353 ، والنشر 2/379 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 1/438 .

(3) معاني القراءات 208 .

(4) سورة آل عمران: 73 ، قرأ ابن كثير وحده : (ان يؤتى) بمد الألف . وقرأ الباقر : (أن يؤتى) بقصر الألف . ينظر : السبعة 207 ، والتيسير 89 ، والنشر 2/365 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 1/222 .

(6) معاني القراءات 104-105 .

(7) معاني القراءات 73 .

(8) سورة البقرة: 33 ، قرأ ابن عامر : (أنبئهم) بكسر الهاء . وقرأ الباقر : (انبيهم) بضمها . ينظر : السبعة 154 ، وهي من الشواذ عند ابن خالويه ، ينظر : القراءات الشاذة 4 .

(9) معاني القراءات 48 .

اذن فالقراءة عند الأزهري بغير ما أجمع عليه الحجة من القراء لا تجوز وإن وافقت العربية ، وهو بهذا يخرج شرط موافقة العربية ، ويجعل من صحة السند والرواية عن رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" شرطاً أساسياً في القراءة ، فلا ((ينبغي أن يقرأ بما يجوز في اللغات إلا أن تثبت رواية صحيحة ، أو يقرأ به كبير القراء))<sup>(1)</sup> ، فنجد اختياره للقراءة قائماً على إجماع القراء كاختياره في الآية الكريمة ﴿فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا﴾<sup>(2)</sup> ، اذ يقول : ((اجتمع القراء على فتح الألف من قوله : (فإن له) ، عطفاً على قوله : (ألم يعلموا أنه) . ولو قرأ قارئ بالكسر : (فإن له) فهو في العربية جائز على الاستئناف بعد (الفاء) ، كما يقول : (له نار جهنم) ، ودخلت (إن) مؤكدة ، كقوله في سورة الجن ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾<sup>(3)</sup> بالكسر ، لم يختلف القراء فيه .

وقد قرأ بعض في سورة براءة<sup>(4)</sup> : (فإن له) بالكسر ، غير أن قراء الأمصار لما اجتمعوا على الفتح كان المختار))<sup>(5)</sup> .

ونلاحظ عبارة ((لا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه))<sup>(6)</sup> ، وعبارة ((لا تجوز القراءة بها))<sup>(7)</sup> ، تتكرر بين الحين والآخر ، لتوكيد أن القراءة لا تجوز إلا بما اجمع عليه القراء من القراءة ، لأنها سنة متبعة ، فالأزهري يلتزم مقياساً للقراءة ، وهو السنة الماثورة عن رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" .

ويبدو من كلام الأزهري أن مقياس القراءة الصحيحة كونها سنة ، ((فالقراءة سنة لا تتعدى))<sup>(8)</sup> ، فلا يختار من القراءة إلا ما اتفق عليه القراء ، أي : ان شرط صحة السند والرواية هو

(1) معاني القراءات 30 .

(2) سورة التوبة: 63 ، اتفق القراء على فتح الألف . و(فإن) قراءة أبي عبيدة ، ومحبوب ، والحسن ، وابن أبي عبة . ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 2/334 ، والمحمر الوجيز 6/553 .

(3) سورة الجن: 23 ، اتفق القراء على كسر الألف . ينظر : المبسوط 448-449 ، وإرشاد المبتدي 608 ، وقد قرأ طلحة : (فإن) بالفتح . وقال ابن خالويه فيه : ((سمعت ابن مجاهد يقول : ما قرأ بذا أحد ، وهو لحن لأنه بعد فاء الشرط ، وسمعت ابن الأنباري يقول : هو صواب ومعناه : ومن يعص الله ورسوله فجزاؤه أن له نار جهنم)) .

القراءات الشاذة 163 .

(4) أي : سورة التوبة .

(5) معاني القراءات 211-212 .

(6) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 235 ، 212 .

(7) ينظر على سبيل المثال : معاني القراءات 88 ، 171 ، 239 .

(8) معاني القراءات 99 .

الأساس الأول في كتابه ، ولا يقوم جل الكتاب إلا على هذا الشرط ، أما شرط (موافقة رسم المصحف) فيأتي من بعده في الأهمية ، إذ لا نجده في الكتاب إلا شذرات منثورة هنا وهناك ، كقوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(1)</sup> : ((ما روي لابن كثير : (قال فرعون وآمنتم به) فإني لا أعرفها ، ولا أحب القراءة بها ، لأن (الواو) زيادة في المصحف))<sup>(2)</sup> .

### ثالثاً : القراءات القرآنية القراءات لغة :

مفردتها (قراءة) ، وهي مصدر الفعل (قرأ ، يقرأ) من الباب الثالث ، ومعناها : الجمع والضم<sup>(3)</sup> . و (قرأ الكتاب قرآناً) - بالضم - أي : جمعه وضمه ، وسمي (القرآن) قرآناً لأنه يجمع السور فيضمها ، و (قرأ قرآناً) بمعنى : تلا<sup>(4)</sup> ، و (قرأ الكتاب قراءةً وقرآناً) : تلاه ولفظ به مجموعاً<sup>(5)</sup> ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾<sup>(6)</sup> أي : تلاوته<sup>(7)</sup> .

### والقراءات اصطلاحاً :

اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، وكيفيتها ، من تخفيف ، وتشديد ، وغيرهما ، ولا بد فيها من التلقي والمشافهة ، لأن القراءات لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة<sup>(8)</sup> ، أو هي : ((علم بكيفية اداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله))<sup>(9)</sup> ، أو هي : ((علم يُعلم

(1) سورة الأعراف: 123 ، قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، ويعقوب : (آمنتم) بهمزة واحد ممددة على الاستفهام ، أي : بهمزة ومدة مطولة بعدها في تقدير ألفين . وقرأ عاصم وحمره والكسائي ويعقوب : (أأمنتم) بهمزتين بعدهما ألف . ينظر : السبعة 290 ، والنشر 268/2 .

(2) معاني القراءات 187 .

(3) ينظر : اللسان (قرأ) .

(4) ينظر : الصحاح (قرأ) .

(5) ينظر : متن اللغة (قرأ) .

(6) سورة القيامة: 18 .

(7) ينظر : الكليات 34/4 .

(8) ينظر : البرهان في علوم القرآن 1/395،396 .

(9) منجد المقرئين 61 .

منه إتقان الناقلين لكتاب الله تعالى ، واختلافهم في الحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والوصل ، وغير ذلك من هيئة النطق ، والإبدال ، وغيره من حيث السماع))<sup>(1)</sup> .

نستخلص من ذلك أن (القراءة) هي : النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، أو كما نطقت أمامه ، سواء كان النطق باللفظ المنقول عنه فعلاً أو تقريراً ، واحداً أو متعدداً<sup>(2)</sup> ، فالقراءة ((مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء ، مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن ، مع اتفاق الروايات ، والطرق عنه ، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف ام في نطق هيأتها))<sup>(3)</sup> .

### مقاييس القراءة الصحيحة :

وضع علماء القراءات ثلاثة مقاييس ليميزوا بها القراءة الصحيحة من الشاذة ، هي<sup>(4)</sup> :

1. صحة السند والرواية .
2. موافقة رسم المصحف .
3. موافقة العربية .

لم تكن هذه المقاييس من صنع المتأخرين ، بل وجدت منذ زمن مبكر ، فوجدت صحة السند والرواية يوم تلقى الصحابة القرآن عن النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، ووجدت موافقة المصحف يوم نُسخت المصاحف<sup>(5)</sup> ، ووجدت موافقة العربية يوم كثر الاختلاف وقل الضبط ، فكانت هذه المقاييس أصولاً يعول عليها علماء القراءات ، فهذا ابن مجاهد يؤلف كتابه (السبعة في القراءات) معتمداً على أصليين من هذه المقاييس ، (الأول) : أن تكون صحيحة السند ، حملها رواة موثوقون ، (والثاني) : أن تكون القراءة مطابقة لخط المصحف<sup>(6)</sup> ، وكذلك فعل مكّي بن ابي طالب القيسي ، إذ قال : ((إن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام ، قسم يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، هي : أن ينقل عن الثقات إلى النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً ، ويكون موافقاً لخط المصحف))<sup>(7)</sup>

(1) اتحاف فضلاء البشر 67/1 .

(2) ينظر : القراءات القرآنية - تاريخ وتعريف 65 .

(3) مناهل العرفان 412/1 .

(4) ينظر : النشر 9/1 ، والقراءات القرآنية - تاريخ وتعريف 52 .

(5) ينظر : علوم القرآن 166 .

(6) ينظر : السبعة 18 ، والقراءات القرآنية - تاريخ وتعريف 123 .

(7) الإبانة 29 .

### المقياس الأول : صحة السند والرواية

وهو صحة سند القراءة الى الرسول "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، و((أن يروي تلك القراءة العدل ، الضابط عن مثله ، كذا حتى تنتهي ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم))<sup>(1)</sup> .

ويكون السند متواتراً ، و(التواتر) : ((حكم صحيح يقتضيه المنهج السليم في كل ما يرجع إلى النقل ، وبه تمتاز القراءات من الأحاديث الصحيحة))<sup>(2)</sup> ، وهو شرط القراءة الصحيحة ، فلا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ، فالقراءة التي تفتقر إلى السند المتواتر لا تسمى قرآناً ولا يقرأ بها<sup>(3)</sup> .

وصحة السند والرواية إلى رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" من أهم أركان القراءة الصحيحة ، فلا ترجح قراءة على أخرى إلا اذا كانت الرواية في احدهما أثبتت من الأخرى ، فاذا ثبت التواتر في رواية إحداها لا يحتاج الركنين الآخرين من رسم المصحف وموافقة العربية ، إذ إن ((أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والاقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية))<sup>(4)</sup> ، فالقراءات ((تؤثر رواية ولا تتجاوز))<sup>(5)</sup> ، أي : أن مدار القراءة الصحيحة هو الرواية الصحيحة الإسناد ، المتواترة النقل ، فهي القائمة على الإجماع بالنقول الصحيحة المتواترة الموصولة السند الى الرسول "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" .

### المقياس الثاني : موافقة رسم المصحف

وهو موافقة القراءة المنقولة لخط المصحف ، فاذا وافقت تلك القراءة الخط صح نقلها ، أما اذا خالفت الخط فلا يصح نقلها ، وتكون من الشواذ ، ويلاحظ أن العلماء قد تمسكوا بهذا المقياس بعد مقياس صحة السند والرواية ، فبنوا أحكامهم عليه في رد كثير من القراءات التي خالفت رسم المصحف ، فهذا الفراء يقول : ((اتباع المصحف اذا وجدت له وجهاً من كلام العرب ، وقراءة الفراء أحب إلي من خلافه))<sup>(6)</sup> ، لكننا نجد موقفه من رسم المصحف غير ثابت<sup>(1)</sup> ، اذ يقول في الآية

(1) النشر 13/1 .

(2) الحجة ، لأبي زرعة 13 .

(3) ينظر : في علوم القراءات 49 .

(4) النشر 13/1 .

(5) الخصائص 398/1

(6) معاني القرآن ، للفراء 293/2 .

الكريمة ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(2)</sup> : (قد اختلف القراء ، فقال بعضهم: هو لحن ، ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب)<sup>(3)</sup> ، أما الزجاج فكان أتباعه لمقياس رسم المصحف أثبت من الفراء ، اذ يقول : ((كل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب ، لم أجز مخالفته ، لأن أتباعه سنة))<sup>(4)</sup> .

وظهر خلاف في هذا المقياس ، اذ إن المصاحف كتبت بحرف واحد هو حرف قريش ، ولما كانت المصاحف قد كتبت من غير إعجام ولا إشكال ، كان للحرف أن يسع ((من القراءات ما يرسم بصور مختلفة : إثباتاً وإبدالاً ، فكتبت بعضها برواية ، وفي بعضها برواية أخرى))<sup>(5)</sup> . أما ابن الجزري فيضيف إلى هذا المقياس عبارة (ولو احتمالاً) ، وقصده في ذلك : ((ما يوافق الرسم ولو تقديراً ، اذ موافقة الرسم قد تكون (تحقيقاً) ، وهو الموافقة الصريحة ، وقد تكون (تقديراً) ، وهو الموافقة احتمالاً))<sup>(6)</sup> .

فموافقة المصحف قد تكون تحقيقاً ، أي : أن تكون القراءة موافقة لرسم المصحف موافقة تامة ، كقوله تعالى ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾<sup>(7)</sup> ، وقوله ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾<sup>(8)</sup> ، ولا يقبل بغير تلك القراءة . وقد تكون الموافقة تقديراً ، أي : موافقة محتملة ، كقوله تعالى ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(9)</sup> ، وقوله ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾<sup>(10)</sup> ، اذ كتبت بغير ألف في جميع المصاحف ، فتكون الألف حذفت اختصاراً ، ويقرأ بها تقديراً ، فمن هنا ((جوزوا القراءة بما يخالف المصحف اذا كان متواتراً ، وتلقوا الحروف المتواترة المخالفة للرسم بالقبول))<sup>(11)</sup> ، وبهذا أدخلوا الكثير من القراءات المخالفة لرسم المصحف مع القراءات الصحيحة . وهذا مما لا يجوز ، وإن كانت القراءة مما وافقت العربية وصح سندها ، لأنها ((شدت

(1) ينظر : بين الفراء والزجاج في معاني القرآن ، للدكتور محمد صالح التكريتي ، مجلة الأستاذ ، ص 28 ع 5 ، 1990 .

(2) سورة طه: 63 .

(3) معاني القرآن ، للفراء 183/2 .

(4) معاني القرآن ، للزجاج 364/3 .

(5) تاريخ القرآن وغرائب رسمه 97 .

(6) النشر 11/1 .

(7) سورة آل عمران: 52 .

(8) سورة آل عمران: 39 .

(9) سورة الفاتحة: 3 .

(10) سورة آل عمران: 26 .

(11) القراءات القرآنية - تاريخ وتعريف 129 .

عن رسم المصحف المجمع عليه ، وإن كان اسنادها صحيحاً ، فلا تجوز القراءة بها ، لافي الصلاة ، ولا في غيرها))<sup>(1)</sup> .

وهكذا أصبحت موافقة القراءة لرسم المصحف مقياساً أساسياً ، لا يجوز تجاهله ، ف((كل ما كان منها موافقاً لمصحفنا ، غير خارج عن رسم المصحف ، جاز لنا أن نقرأ به ، وليس ذلك فيما خالفه))<sup>(2)</sup> ، إذ ان ما يخالف الرسم هو في حكم المنسوخ أو المرفوع<sup>(3)</sup> .

### المقياس الثالث : موافقة العربية

وهو موافقة القراءات ((للقواعد والآراء النحوية المستقاة من المنطق العربي الفصيح))<sup>(4)</sup> ، وهو مقياس قديم ، لعله السبب الجوهرى في نشأة النحو العربى فبعد شيوع اللحن في القراءة والقول ، قام الصحابة "رضوان الله عليهم" بنقط المصحف وشكله ، خشية اختلاف الأمة في كتاب الله ، فقام أبو الأسود الدؤلى بنقط المصحف حتى انتهى إلى وضع قواعد النحو في الغالب من الآراء<sup>(5)</sup> ، وأضاف علماء القراءات إلى تلك القواعد النحوية مقياساً آخر لصحة القراءة ، وهو موافقة صحيح اللغة<sup>(6)</sup> ، فهو - كما قلنا - مقياس قديم ، إلا أن ابن الجزري أضاف عبارة : ((ولو بوجه))<sup>(7)</sup> ، والعربية في عهد أبي الأسود لم تتفرع هذه التفرعات ، ولم يكن لها توجيهات واحتمالات مختلفة<sup>(8)</sup> ، فلم يكن ابن الجزري غافلاً عن هذه التفرعات ، فأضاف عبارته ، إذ يريد بها : ((وجهاً من وجوه النحو ، سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله اذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح))<sup>(9)</sup> .

والحق أن هذا المقياس لم يلق قبولاً لدى علماء القراءات ، إذ اشتروا لصحة القراءة: النقل الصحيح وموافقة المصحف ، واشترط النحويون كون القراءة موافقة للكثير من كلام العرب ، إذ لم يكتفوا بصحة السند والرواية ، فوصفوا بعض القراءات بالشذوذ والضعف ، من حيث اللغة ، وهو

(1) لطائف الإشارات 72/1 ، وينظر : في علوم القراءات 53 .

(2) تأويل مشكل القرآن 42 .

(3) ينظر : لطائف الإشارات 72/1 .

(4) القراءات القرآنية - تاريخ وتعريف 136 .

(5) ينظر : نزهة الألباء 9 .

(6) ينظر : علوم القرآن 180 .

(7) النشر 9/1

(8) ينظر : معجم القراءات القرآنية 100/1 .

(9) النشر 10/1

مالم يقبله علماء القراءات<sup>(1)</sup> . وهذا الأمر محسوم منذ البدء ، إذ لا وجود للاختلاف بين صحيح القراءة وصحيح اللغة ، فمن ((المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية ، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة))<sup>(2)</sup> ، فلا يصح إخضاع القراءات للقواعد النحوية ، بل يجب إخضاع القواعد النحوية لتلك القراءات ، إذ يجمع بين صحيح القراءة والشائع في العربية ، فإن تعذر ذلك وجب إثبات القراءة من غير الأخذ بالقواعد النحوية ، لأن ((كلام الله تعالى مما يقاس عليه ، لا مما يقاس على غيره))<sup>(3)</sup> ، فكم من قراءة أنكرها علماء النحو ، ولم يؤخذ بإنكارهم ، لأنها قراءة صحيحة متواترة النقل عن رسول الله "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، ولأن الأمة والسلف يرونها جائزة في العربية<sup>(4)</sup> .

نخلص من ذلك الى أن مخالفة القراءة المتواترة للعربية لا يصح سبباً لرفضها وعدم الاستناد

اليها .

### أنواع القراءات :

تقسم القراءات على وفق المقاييس الثلاث (صحة السند والرواية ، وموافقة رسم المصحف ، وموافقة العربية) على قسمين : (صحيحة) و (شاذة) .

فأما القراءة (الصحيحة) فهي : الجامعة للمقاييس الثلاث ، لكن الاختلاف فيها يكون من حيث تواتر السند ، ولها ثلاثة أنواع :

1. (المتواتر) : وهو ما ينقله جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب على رسول "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" من أول السند إلى منتهاه بلا انقطاع<sup>(5)</sup> .
2. (المشهور) : وهو ما صح سنده ، ولم يبلغ درجة التواتر ، واشتهر عند القراء ، واستفاض نقله ، وتلقته الأمة بالقبول ، ولم يعد من الغلط والشذوذ<sup>(6)</sup> .
3. (الآحاد) : وهو الجامع للأركان الثلاثة ، ولم يبلغ سنده القطع باتصاله بالرسول "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم"<sup>(7)</sup> .

(1) ينظر : محاضرات في علوم القرآن 173 ، وعلوم القرآن 180 .

(2) النشر 29/1 .

(3) القراءات واللهجات 175 .

(4) ينظر : السبعة 49 .

(5) ينظر : الإتقان في علوم القرآن 216/1 .

(6) ينظر : القراءات القرآنية - تاريخ وتعريف 66 .

(7) ينظر : الإتقان في علوم القرآن 216/1 ، والقراءات القرآنية - تاريخ وتعريف - 67 .



وأما القراءة (الشاذة) فقد جاءت تسميتها من (شذ ، يشذ) إذا انفرد ، وكل شيء منفرد فهو شاذ<sup>(1)</sup> ، وهي ((القراءة التي لا تبلغ في علو السند ، وتواتر الرواية ، سعة الانتشار ، مبلغ قراءة الجماعة))<sup>(2)</sup> ، فإذا ما ((اختل ركن من هذه الأركان الثلاث أطلق عليها : ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة))<sup>(3)</sup> .

(1) ينظر : تهذيب اللغة (شذ) .

(2) القراءات في بلاد الشام 6 .

(3) النشر 9/1 ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن 229/1 .



# الفصل الأول الأسماء

المبحث الأول : المرفوعات  
المبحث الثاني : المنصوبات  
المبحث الثالث : المجرورات

# المبحث الأول المرفوعات

## المبحث الأول المرفوعات

### • الابتداء

#### 1. بين الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية :

﴿حَتَّمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ البقرة: 7

اتفق القراء على رفع قوله : ((غشاوة)) ، إلا ما روى المفضل عن عاصم بالنصب<sup>(1)</sup>.

أما القراءة بالنصب ، فقد حملها الأزهري على إضمار فعل ، فقال : ((ومن نصب فعلى إضمار، كأنه قال : وجعل على أبصارهم غشاوة))<sup>(2)</sup> ، أي : إِنَّ (غشاوة) منصوب بالفعل المضمر (جعل) ، دل عليه الفعل المتقدم (ختم)<sup>(3)</sup> ، فيكون المعنى : ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وجعل على أبصارهم غشاوة<sup>(4)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَحَتَّمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾<sup>(5)</sup> ، وحسن ذلك الإضمار في الكلام لأن في أوله ما يدل على آخره<sup>(6)</sup> . ومثله قول الشاعر<sup>(7)</sup> :

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً

والتقدير : وحاملاً رمحاً ، لأن الرمح لا يتقلد بل يُحمل .

وقول الآخر<sup>(8)</sup> :

شراب ألبانٍ وتمرٍ وأقط

(1) ينظر : السبعة 138 ، والمختصر في شواذ القراءات 2 .

(2) معاني القراءات 40 .

(3) ينظر : الموضح ، للشيرازي 243/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 284/1 ، ومجمع البيان 93/1 ، والتبيان ، للعكبري 23/1 .

(5) سورة الجاثية: 23 .

(6) ينظر معاني القرآن ، للفراء 13/1 ، وتفسير الطبري 131/1 .

(7) البيت لعبد الله بن الزبيري كما في : الكامل 275/1 ، ويروى الشطر الأول : (لقيت زوجك في الوغى)

و (يا ليت بعلك في الوغى) ، و (رأيت زوجك في الوغى) ، ينظر : تفسير الطبري 132/1 ، ومعاني القرآن ،

لفراء 123/3 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 434/2 ، والخصائص 431/2 ، واللسان (قلد) .

(8) لم أعر على قائله ، وهو رجز مشهور كما في : إعراب القرآن ، للنحاس 310/3 ، والموضح ، للشيرازي

224/1 ، والانصاف ، المسألة (84) 613/1 .

والتقدير : شراب ألبان وأكال تمر وأقط ، إذ لا يصح العطف على (ألبان) ، لأن التمر لا يشرب ، لذا قدر له عامل (أكال) .

وهناك وجه آخر للنصب لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون منصوباً بالفعل (ختم) مع تقدير حرف جر ، والمعنى : وختم على أبصارهم بغشاوة<sup>(1)</sup> ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى (غشاوة) فنصبها ، إذ لا يجوز نصبها بالفعل (ختم) ، لأنه لا يتعدى بنفسه<sup>(2)</sup> . وكلا الوجهين في النصب لا يجوز إلا في الشعر<sup>(3)</sup> .

أما القراءة بالرفع ، فقد ترك الأزهري توجيهها واكتفى بقوله : ((الرفع هي القراءة المختارة))<sup>(4)</sup> والرفع في (غشاوة) عند النحويين ، على وجهين ، (أحدهما) : أن تكون مرفوعة بالابتداء<sup>(5)</sup> ، أي انها مقطوعة عن الفعل (ختم) ، ف((الختم) ليس يقع على (الأبصار))<sup>(6)</sup> ، ولا توصف به (الأبصار) في شيء من كتاب الله ، أو من حديث رسول "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" ، أو من لغات العرب<sup>(7)</sup> . ((وانما قال : (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) ، ثم قال : (وعلى أبصارهم غشاوة))<sup>(8)</sup> ، ف(انقطع معنى (الختم) عند قوله : (وعلى سمعهم))<sup>(9)</sup> ، وهذا يعني أن (غشاوة) مبتدأ ، خبره (على أبصارهم) .

(والآخر) : أن يكون قوله (غشاوة) مرفوعاً بالجار والمجرور<sup>(10)</sup> ، أي : انه فاعل ، عامله الجار والمجرور ، والمعنى : وعلى أبصارهم استقرت غشاوة<sup>(11)</sup> ، فالجار والمجرور نائب عن (استقر) ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين ، إذ يجيزون أن يكون المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور فاعلاً<sup>(12)</sup> .

(1) ينظر : مجمع البيان 93/1 .

(2) ينظر : التبيان ، للعكبري 23/1 .

(3) ينظر : مجمع البيان 93/1 ، والموضح ، للشيرازي 243/1 .

(4) معاني القراءات 40 .

(5) ينظر : اعراب القرآن ، للنحاس 186/1 .

(6) معاني القرآن ، للأخفش 34/1 .

(7) ينظر : تفسير الطبري 131/1 .

(8) معاني القرآن ، للأخفش 34/1 .

(9) معاني القرآن ، للفراء 13/1 ، وينظر : مجاز القرآن 31/1 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 13/1 ، ومجمع البيان 93/1 ، والتبيان للعكبري 23/1 .

(11) ينظر : التبيان ، للعكبري 23/1 .

(12) ينظر : الموضح ، للشيرازي 243/1 ، الهامش المرقم 4 .

والقراءة بالرفع هي المختارة عند الأزهري ، إلا انه ترك توجيهها ، وذهب الى توجيه قراءة النصب ، وهو بهذا يتفق والفراء في توجيهه قراءة النصب ((ياضمار (وجعل))<sup>(1)</sup> ، ومما يؤكد أن الأزهري قد تابع الفراء في توجيهه تلك القراءة ، متابعتة أيضاً في الاستشهاد بقول الشاعر<sup>(2)</sup> :

علفتها تبناً وماء بارداً حتى شتت هماله عيناها

إلا ان الفراء وجه الرفع في (عشاوة) بالرفع بـ(على) ، وترك الأزهري ذلك ، واكتفى بذكر القراءة الصحيحة ، وهي قراءة الرفع من غير أن يوجهها .

2. بين الرفع على الابتداء والنصب على العطف :

﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ \* فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ \* وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ الرحمن:10-12

قرأ ابن عامر : ((والحب ذا العصف والريحان)) بالنصب ، وقرأ حمزة والكسائي : ((والحب ذو العصف)) بالرفع ، ((والريحان)) بالجر ، وقرأ الباقون برفع الجميع<sup>(3)</sup> .

أما النصب في قوله : ((والحب ذا العصف) ، فقد حمله الأزهري على العطف ، اذ يقول : ((من قرأ : ((والحب ذا العصف) فانه عطفه على قوله : ((والأرض وضعها للأنام) ، كأنه قال : وخلق الحب ذا العصف))<sup>(4)</sup> ، أي : منصوب على أنه مفعول به ، وذلك بعد حمله على قوله : ((والأرض وضعها للأنام) ، اذ ان (وضعها) بمعنى : خلقها<sup>(5)</sup> ، والتقدير : وخلق الحب ذا العصف ، ويكون (ذا) نعتاً لـ(الحب)<sup>(6)</sup> .

فالنصب في ((والحب) جاء حملاً على المعنى<sup>(7)</sup> ، وقد يكون منصوباً حملاً على قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾<sup>(8)</sup> ، فيكون المعنى : وأنبت الحب ذا العصف<sup>(9)</sup> .

(1) معاني القرآن ، للفراء 13/1 .

(2) لم أعثر على قائله ، وهو رجز كما في : تفسير الطبري 131/1 ، وشرح ديوان الحماسة 1147 ، والأشباه والنظائر 108/2 .

(3) ينظر : السبعة 619 ، والمبسوط 423 ، والتيسير 206 ، والنشر 380/2 .

(4) معاني القراءات 472 .

(5) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 690 ، والكشف 299/2 ، والكشاف 434/4 ، ومجمع البيان 82/27 ، والبحر المحيط 57/10 .

(6) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 690 .

(7) ينظر : الموضح ، للشيرازي 1228/3 .

(8) سورة الرحمن : 7 .

(9) ينظر الحجة ، لابن خالويه 338 .

وأما القراءة بالرفع ، فقد ترك الأزهري توجيهها ، وهو عند غيره معطوف على ما قبله ، وهو قوله تعالى : ﴿فِيهَا فَآكِهَةٌ وَالنَّخْلُ﴾ ، فقوله : (الحب) مرفوع بالابتداء ، عطفاً على (فيها فاكهة)<sup>(1)</sup> ، والتقدير : فيها فاكهة وفيها الحب ذو العصف<sup>(2)</sup> وقد يكون مرفوعاً بالعطف على قوله : (والنخل)<sup>(3)</sup> .

وفي معرض الموازنة بين القراءتين ، فإن العلماء رجحوا الرفع ، لأنه ((ليس فيه حمل على المعنى ، إنما هو محمول على اللفظ))<sup>(4)</sup> .

وأما قوله : (والريحان) فالجر والرفع فيه عند الأزهري محمول على العطف ، قال : ((ومن قرأ : (والريحان) بالكسر عطفه على (العصف) ، ومن قرأ : (والريحان) عطفه على قوله : (والحب))<sup>(5)</sup> ، أي : إن قوله : (والريحان) بالجر معطوف على (العصف) ، والمعنى : والحب ذو العصف وذو الريحان<sup>(6)</sup> ، فحذف المضاف (ذو) وأقيم المضاف إليه (الريحان) مقامه<sup>(7)</sup> أما (والريحان) بالرفع ، فمعطوف على (الحب) ، والمعنى : وفيها الحب ذو العصف وفيها الريحان<sup>(8)</sup> .

### 3. بين الرفع على الابتداء والنصب على البدلية :

﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجاثية : 28

قرأ يعقوب وحده : ((كل امة)) الثانية بالنصب ، وقرأ الباقر : ((كل امة)) بالرفع<sup>(9)</sup> . أما القراءة بالنصب ، فقد حملها الأزهري على البدل ، فقال : ((ومن نصب (كل امة) جعله بدلاً من قوله : (وترى كل امة جاثية))<sup>(10)</sup> ، أي : ان (كل) الثانية بدل من (كل) الأولى ،

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 304/4 ، والحجة ، لأبن خالويه 338 ، والكشاف 434/4 .

(2) ينظر : الموضح ، للشيرازي 1229/3 .

(3) ينظر : التبيان للعكبري 1198/2 .

(4) الكشف 299/2 .

(5) معاني القراءات 472 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 113/3 ، وتفسير الطبري 144/27 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 304/4 ،

والتبيان ، للطوسي 467/9 .

(7) ينظر : الكشاف 434/4 ، والبحر المحيط 58/10 .

(8) ينظر : تفسير الطبري 144/27 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 304/4 .

(9) ينظر : ارشاد المبتدي 555 ، والنشر 372/2 .

(10) معاني القراءات 446 .

الأولى ، المعنى : وترى كل امة تدعى الى كتابها<sup>(1)</sup>، فتكون الثانية منصوبة على أنها بدل ، اذ فيه ((من الإيضاح ما ليس في الأول ، لأن فيه السبب الداعي الى الحياة ، فلذلك جاز ابداله منه))<sup>(2)</sup>. وتكون (تدعى) في هذه الحالة مفعولاً ثانياً ، أو وصفاً لـ(كل) أو لـ(امة)<sup>(3)</sup> .

وهناك وجهان آخران للنصب لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون قوله (كل امة) منصوباً على أنه مفعول به لفعل مضمّر تقديره : ترى<sup>(4)</sup> ، (والآخر) : انه منصوب ((على التكرير على (كل) الأولى))<sup>(5)</sup> . ويبدو أن الأزهري ترك هذين الوجهين لأنهما ليسا في شهرة الوجه الأول .

أما قراءة الرفع ، فقد حملها الأزهري على الابتداء ، ((والخبر: (تدعى الى كتابها))<sup>(6)</sup>، أي : إنّ (كل) الثانية مستأنفة ، مقطوعة عن الأولى ، فرفعت لأنها مبتدأ ، خبره ما بعده ، وهو قوله : (تدعى الى كتابها)<sup>(7)</sup> .

والقراءة بالنصب أرجح عند النحويين ، لأن (كل) الثانية هي المقصودة ، وإنما نكرت الأولى ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يفاد في إفرادهما<sup>(8)</sup>.

4. بين الرفع على الابتداء والنصب على المصدرية :

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الفاتحة:2

قرأ الجمهور : ((الحمد)) بالرفع ، وقرأها ابن عيينة ورؤية وهارون العتكي : ((الحمد)) بالنصب<sup>(9)</sup> .

قال الأزهري : ((فالحمد) : رفع على الابتداء ، وخبر الابتداء (اللام) من (لله) ، وهذه القراءة هي المأثورة))<sup>(10)</sup> ، أي : إنّ قوله : (الحمد) مرفوع على أنه مبتدأ خبره ما بعده (لله)<sup>(11)</sup> ، ((والابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به ، وهو : خلو الاسم من العوامل اللفظية ،

(1) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 4/435 ، والكشاف 4/285 ، والبحر المحيط 9/425 .

(2) مجمع البيان 25/137 .

(3) ينظر : مجمع البيان 25/137 .

(4) ينظر تفسير الطبري 25/154 .

(5) إعراب القرآن ، للنحاس 4/150 .

(6) معاني القراءات 446 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 4/435 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 4/150 ، والكشاف 4/285 .

(8) ينظر : شرح المفصل 3/66 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 1/3 ، وإعراب ثلاثين سورة 19 ، ومعاني القراءات 26 .

(10) معاني القراءات 26 .

(11) ينظر : الكشاف 1/47 ، والتبيان ، للعكبري 1/5 .



لئسند إليه خبر))<sup>(1)</sup> ، وهذا قول البصريين <sup>(2)</sup> ، فلا اختلاف في رافع المبتدأ (الحمْدُ) ، في أنّ رافعه عامل معنوي .

وقال الكوفيون برفع المبتدأ اعتماداً على اللفظ ، أي : بوجود عامل لفظي ، إذ إن الرفع لقوله : (الحمْد) هو (اللام) من (الله) ، أي : هو مرتفع بالخبر ، إلا أنهم اختلفوا في منزلة (اللام) ، فذهب النحاس الى أنها بـ(منزلة الاسم ، لأنها لا تقوم بنفسها))<sup>(3)</sup> ، وذهب الكسائي الى أنها بمنزلة الفعل<sup>(4)</sup> .

ويكون (اللام) في قراءة الرفع لتحقيق الملك والاستحقاق ، والأصل فيها الفتح ، ((لأنّ الحرف الواحد لا حظّ له في الإعراب ، ولكنه يقع مبتدأ في الكلام ، ولا يبتدأ بساكن ، فاختير له الفتح ، لأنّه أخف الحركات))<sup>(5)</sup> ، لكنهم كسروها ليفرقوا بين لام الجر ولام التوكيد<sup>(6)</sup> ، والذي يؤكد أن أصل (اللام) الفتح ، أنها ترد الى ذلك الأصل (الفتح) اذا أضمرت معها ، فتقول : (الحمْدُ له) ، ردت الى اصلها مع المضمر ، لأن اللبس قد ارتفع ، لأن ضمير الجر مخالف لضمير الرفع<sup>(7)</sup> ، وكسرت مع الظاهر ، لأنهم ((لو فتحوها في الاضافة لالتبست بلام الابتداء))<sup>(8)</sup> .

أما القراءة بالنصب : (الحمْد لله) ، فقد حملها الأزهري على المصدر ، ((وليس بمختار ، لأن المصادر تنصب اذا كانت غير مضافة ، وليس فيها ألف ولام ، كقولك : (حمداً وشكراً) أي : أحمد وأشكر))<sup>(9)</sup> ، أي : إنّ قوله (الحمْد) منصوب على أنه مصدر<sup>(10)</sup> ، نصب باضمار فعله ، التقدير : أحمد الحمد لله<sup>(11)</sup> ، فهو من المصادر التي تنصب باضمار أفعالها<sup>(12)</sup> ، وهو مصدر ، وليس اسماً ، وإن دخلته الألف واللام ، لأنهما للتخصيص<sup>(13)</sup> ، وذلك لأمرين ، (أحدهما) : ما

(1) مجمع البيان 46/1 ، وينظر : حاشية الصبان 193/1 .

(2) ينظر : الانصاف ، المسألتان (6و5) 54/1 ، 55 ، وشرح التصريح 159/1 .

(3) إعراب القرآن ، للنحاس 169/1 ، وينظر : مغني اللبيب 446/1 ، وحاشية الصبان 193/1 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 169/1 ، ومجمع البيان 46/1 .

(5) مجمع البيان 46/1 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 169/1 .

(7) ينظر : مجمع البيان 46/1 .

(8) الكتاب 389/1 ، وينظر : مغني اللبيب 409/1 .

(9) معاني القراءات 26 .

(10) ينظر معاني القرآن ، للفراء 3/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 169/1 ، وإعراب ثلاثين سورة 18 .

(11) ينظر : مجمع البيان 46/1 ، والتبيان ، للعكبري 5/1 .

(12) ينظر : الكشاف 19/1 .

(13) ينظر : إعراب ثلاثين سورة 18 ، وتفسير الرازي 225/1 .

سمعناه عن العرب ، فمنهم من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قولك (الحمد لله) ، و (العجب لك) ، وتفسير النصب كتفسيره حيث كان نكرة ، كأنك قلت : حمدا وعجبا . فيكون النصب أصلاً في (الحمد) ، لأنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الأخبار ، ((كقولهم : (شكراً) ، و(كفراً) ، و(عجباً) وما أشبه ذلك ... فينزلونها منزلة أفعالها ، ويسدون بها مسدها ، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة))<sup>(1)</sup> .

(والآخر) : أنه ((يجوز لقائله أن يقول : (أحمد الله) ، فإذا صلح مكان المصدر (فعل - يفعل) جاز فيه النصب))<sup>(2)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ﴾<sup>(3)</sup> ، أي : فاضربوا الرقاب ، وكذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُ﴾<sup>(4)</sup> ، أي : أعوذ بالله . ف(الحمد) منصوب على المصدر ، وليس على الاسم .

وقد اختار الأزهري القراءة بالرفع ، واختيارها متأت من جهتي اللفظ ، والمعنى ، ((فأما اللفظ : فلأنه اسم معرفة خبرت عنه ، وأما المعنى : فانك اذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك لله جل وعز ، واذا نصبت لم يعد حمد نفسك))<sup>(5)</sup> .

وفي الاسم دلالة الثبوت ، فلا يقيد المعنى زمن أو دلالة حدوث وتجدد<sup>(6)</sup> ، فاكتسب (الحمد) دلالة الثبوت والاستمرار ، ودليله قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾<sup>(7)</sup> ، فقوله : (سلام) الثاني مرفوع للدلالة على أن تحية ابراهيم "عليه السلام" أحسن من تحيتهم ، فدل الرفع على ثبات معنى السلام لهم من غير تجدد وحدث<sup>(8)</sup> ، لذا كانت قراءة الرفع (الحمد لله) أمكن في المعنى من قراءة النصب ، لما فيها من الدلالة على الثبوت ، ((ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى ، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى ، أي : حمده وحمد غيره))<sup>(9)</sup> .

5. بين الرفع على الابتداء والخفض على العطف:

(1) الكشاف 47/1 .

(2) معاني القرآن ، للفراء 3/1 .

(3) سورة محمد : 4 .

(4) سورة يوسف : 79 .

(5) إعراب القرآن ، للنحاس 169/1 .

(6) ينظر : معاني الأبنية في العربية 9 .

(7) سورة الذاريات : 25 .

(8) ينظر : الكشاف 47/1 .

(9) البحر المحيط 18/1 ، وينظر تفسير القرطبي 94/1 .

﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وُلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ \* بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ \* لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ \* وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَنْخَيْرُونَ \* وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ﴾  
الواقعة : 17-22

قرأ حمزة والكسائي : ((وحوور عين))<sup>(1)</sup> .

أما الرفع (وحوور عين) فقد حملة الأزهري على الابتداء ، فقال : ((من قرأ بالرفع فالمعنى : يطوف عليهم ولدان مخلدون بهذه الأشياء بما قد ثبت لهم ، فكأنه قال : ولهم حور عين))<sup>(2)</sup> . ومن رفعه على الابتداء ، قدر الخبر متعلقاً بجار ، أو بظرف ، التقدير : ولهم حور عين ، أو : عندهم حور عين<sup>(3)</sup> .

وهناك وجهان آخران للرفع لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون (حور عين) معطوفاً على (ولدان) ، أي : ((يطفن عليهم للتعلم لا للخدمة))<sup>(4)</sup> . (والآخر) : أن يكون محمولاً على المعنى دون اللفظ<sup>(5)</sup> ، لأن (الحوور العين) لا يطاق بهن ، فحمل (حور عين) على معنى قوله : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وُلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ﴾ ، إذ دل ذلك على أن (الأكواب) وغيرها لهم ، فعطف (حور) على معنى (يطاف) ، وهذا ما جعل ((أكثر القراء يرجحون قراءة الرفع ، لأنهم هابوا أن يجعلوا (الحوور العين) يطاق بهن))<sup>(6)</sup> .

وأما الخفض فحملة الأزهري على العطف ، فقال : ((ومن قرأ (وحوور عين) عطفه على قوله : (بأكواب وأباريق ... وحوور عين) . فإن قيل : إن (الحوور) ليس مما يطاق به ، قيل له : هو مخفوض على غير ما ذهبت إليه ، وإنما المعنى : يطوف عليهم وولدان ... بأكواب ينعمون ، وكذلك ينعمون بلحم طير ، وكذلك ينعمون بحور عين))<sup>(7)</sup> ، أي : إنه خفض حملاً على المعنى ، إذ إن قوله (يطوف عليهم وولدان مخلدون بأكواب) يدل على أنهم ينعمون ، فيكون التقدير : وينعمون بحور عين ، فهو معطوف على المجرور بالباء (بأكواب)<sup>(8)</sup>

(1) ينظر السبعة 622 ، والمبسوط 426 ، والتيسير 207 ، والنشر 383/2 .

(2) معاني القراءات 476 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 123/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 327/4 ، والحجة ، لأبي زرة 694 .

(4) الكشف 304/2 ، وينظر التبيان ، للعكبري 1204/2 ، وتفسير القرطبي 133/17 .

(5) ينظر الحجة ، لأبي زرة 694 ، ومشكل إعراب القرآن 711/2 ، والتبيان ، للعكبري 1204/2 .

(6) معاني القرآن ، للفراء 123/3 .

(7) معاني القراءات 476 .

(8) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 328/4 ، والحجة ، لابن خالويه 340 ، ومشكل إعراب القرآن 712/2 ، والبحر المحيط 80/10 .

وهناك وجه آخر للخفض لم يذكره الأزهري ، وهو خفض عطفاً على قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ \* فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾<sup>(1)</sup> ، والتقدير : في جنات النعيم وفي حور ، أي : في مقارنة حور ، أو : في مصاحبة حور ، فحذف المضاف<sup>(2)</sup> ، وهذا مما يتبع ((آخر الكلام أوله ، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله))<sup>(3)</sup> . ومثله قول الراعي النميري<sup>(4)</sup> :  
إذا ما الغائيات برزن يوماً  
وزججن الحواجب والعيونا

### • الخبر

#### 1. بين الرفع على الخبر والنصب على البدلية:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَصْعُقُونَ نِيبًاكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ النور : 58

قرأ ابو بكر عن عاصم ، وحمزة ، والكسائي : ((ثلاث عورات)) بالنصب ، وقرأها الباقون : ((ثلاث)) بالرفع<sup>(5)</sup> .

قال الأزهري : ((من قرأ : (ثلاث عورات) أراد : هذه الخصال وقت العورات ، هكذا قال الفراء))<sup>(6)</sup> ، يعني أن قوله : (ثلاث عورات) رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذه الأوقات ثلاث عورات<sup>(7)</sup> ، فأخبر عن الأوقات بالعورات ، أي : ان هذه الأوقات تظهر فيها العورة ، لذلك أمر الله عباده ألا يدخل عليهم في هذه الأوقات إلا بعد استئذان<sup>(8)</sup> . وقد فصل الأوقات الثلاثة بقوله : ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَصْعُقُونَ نِيبًاكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ ، فكأنه قال : ((هي ثلاث عورات ، فأجمل بعد التفصيل))<sup>(9)</sup> ، وقد اختار الفراء هذه القراءة ((لأن المعنى - والله أعلم - : هذه الخصال وقت العورات ، ليس عليكم ولا عليهم جناح

(1) سورة الواقعة: 11-12 .

(2) ينظر : الحجة ، لأبي زرة 694 .

(3) معاني القرآن ، للفراء 123/3 .

(4) ديوانه 269 ، وينظر : مغني اللبيب 669/1 ، والاشباه والنظائر 212/3 .

(5) ينظر : السبعة 459 والمبسوط 321 ، والتيسير 163 ، والنشر 333/2 .

(6) معاني القراءات 337 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 260/2 ، والحجة ، لابن خالويه 264 ، والحجة ، لأبي زرة 505 ، وروح

المعاني 311/18 .

(8) ينظر : تفسير الطبري 163/18 ، ومشكل إعراب القرآن 515/2 ، والكشف 143/2 ، وتفسير القرطبي 200/12

(9) الحجة ، لأبي زرة 507 .

بعدهن ، فحقها ضمير يرفع الثلاث ، كأنك قلت : هذه ثلاث خصال ، كما قال : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴿(1)﴾ ، أي : هذه سورة﴾ (2) . فحذف المبتدأ لدليل يدل عليه (3) .

والواضح أن الأزهري يرى في قراءة الرفع ما رآه الفراء ، إذ قال : ((من قرأ : ثلاث عورات) أراد : هذه الخصال وقت العورات ، هكذا قال الفراء ... واختار الفراء الرفع لهذه العلة)) (4) . ويزاد على ذلك أن للرفع وجهاً آخر قال به الكسائي (5) ، لم يشر إليه الأزهري ، وهو الرفع على الابتداء ، أي : ان (ثلاث عورات) مبتدأ ، خبره ما بعده ، وهو قوله : (لكم) (6) .

أما النصب فقد حمله الأزهري على البدلية ، فقال : ((من نصب (ثلاث عورات) فهو يتبع الصفة)) (7) ، أي : انه بدل من قوله : (ثلاث مرات) ، و(مرة) في الأصل مصدر ، وقد استعمل هنا ظرف زمان ، فهو منصوب على الظرفية (8) ، وقد فسر بزمان ، وهو قوله : (من قبل صلاة الفجر وحين...) ، فأبدل (ثلاث عورات) منه على اضمار الوقت ، وتقديره : أوقات ثلاث عورات ، فحذف المضاف (أوقات) ، وأقام المضاف إليه (ثلاث) مقامه ، فأعرب المضاف إليه بإعراب المضاف ، فيكون الاستئذان في ثلاث أوقات (9) .

2. بين الرفع على الخبر والنصب على وجهين :

﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ المائدة: 119

قرأ نافع وحده : ((يوم)) بالنصب ، وقرأها الباقر بالرفع (10) .

فأما الرفع (يوم ينفع) فقد حمله الأزهري على أنه خبر (11) ، أي : إن (هذا) : مبتدأ ، و(يوم) : خبره (12) ، وهي القراءة الجيدة عنده (1) .

(1) سورة النور: 1.

(2) معاني القرآن ، للفراء 260/2 .

(3) ينظر : شرح قطر الندى 121 .

(4) معاني القراءات 337 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للكسائي 202 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 146/3 ، والحجة ، لابن خالويه 264 ، والموضح ، للمهدوي 577 .

(7) معاني القراءات 337 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 52/4 ، والكشف 143/2 ، والتبيان ، للعكبري 977/2 .

(9) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 507 ، والبحر المحيط 69/8 .

(10) ينظر : السبعة 250 ، والتبصرة 189 ، والتيسير 101 ، والنشر 256/2 .

(11) ينظر : معاني القراءات 148 .

(12) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 326/1 ، والحجة ، لابن خالويه 136 ، والتبيان ، للعكبري 477/1 .

وأما النصب ، فقد حمله الأزهري على وجهين ، (أحدهما) : قول الفراء : ((ترفع (يوم) بـ(هذا) ، ويجوز أن تنصبه ، لأنه مضاف الى غير اسم))<sup>(2)</sup> ، فيكون (يوم) هنا في موضع رفع خبر بـ(هذا) ، ولكنه مبني على الفتح لإضافته الى الفعل ، وهذا جائز عند الكوفيين ، إذ يرون أن الظرف يبني اذا اضيف الى الفعل مطلقاً ، لأنه غير متمكن في الاضافة اليه . وهذا غير جائز عند البصريين ، لأن الظرف يبني اذا اضيف الى فعل مبني كالماضي ، ويعرب اذا اضيف الى فعل معرب كالمضارع<sup>(3)</sup> . فبني (يوم) هنا عند الكوفيين لإضافته الى غير متمكن ، ومنه قول الشاعر<sup>(4)</sup> :

على حين عاتبت المشيب على الصبا      وقلت : ألم اصح والشيب وازع  
فمن النحويين من جوز الإضافة الى الفعل ، علماً أن الفعل لا يدخله الجر ، وحثهم أن تلك الإضافة هي بالمعنى ، أي : أنك تضيف الى الفعل كما تضيف الى المصدر ، لأن الفعل بمعنى المصدر<sup>(5)</sup> . وذهب آخرون الى عدم جواز تلك الإضافة ، وذلك ((أن الإضافة الى الأفعال مما لا يصح ، لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف ، وإخراجه من إبهام الى تخصيص ، على حسب المضاف اليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها أخص من شيء ، فامتنعت الإضافة اليها لعدم جدواها))<sup>(6)</sup> .

(والوجه الآخر للنصب) : قول الزجاج : ((من قرأ : (هذا يوم ينفع) ، فهو منصوب على الظرفية))<sup>(7)</sup> ، ويكون في (هذا) وجهان ، (أحدهما) : أن يكون مفعولاً لـ(قال) ، إذ التقدير : ((قال الله هذا القول ، أو هذا القصص ، أو هذا الكلام يوم ينفع الصادقين صدقهم))<sup>(8)</sup> ، (والآخر) : أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(يوم) ظرفاً للخبر المحذوف ، فنصب (يوم) على الظرف

(1) ينظر : معاني القراءات 148 .

(2) معاني القرآن ، للفراء 326/1 ، وينظر معاني القراءات 148 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 248/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 53/2 ، ومجمع البيان 248/6 ، وتفسير القرطبي 244/6 .

(4) البيت للنابغة ، ديوانه 79 ، وينظر : الإنصاف ، المسألة (38) 292/1 ، ومغني اللبيب 229/2 .

(5) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 53/2 ، والحجة ، لابن خالوية 136 ، والحجة ، لابي زرعة 242 ، والكشف 423/1 .

(6) شرح المفصل 16/3 .

(7) معاني القراءات 148 .

(8) الموضح ، للشيرازي 457/1 ، وينظر : التبيان ، للعكري 477/1 .

لعامل مضمرة هو خبر المبتدأ ، التقدير : هذا يقع ، أو يكون يوم ينفع<sup>(1)</sup> ، وذلك ضعيف عند ابن الحاجب<sup>(2)</sup> .

### 3. بين الرفع على الخبر والخفض على الاتباع :

﴿وَأَذْكُرُ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً \* رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ المزملة: 8،9

قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو وحفص : ((رب)) بالرفع ، وقرأها الباقون بالخفض<sup>(3)</sup> .  
قال الأزهري : ((من قرأ : (رب) رفعه بـ(هو رب المشرق))<sup>(4)</sup> ، أي : إن قوله : (رب) مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)<sup>(5)</sup> . وهناك وجه آخر لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون مرفوعاً بالابتداء<sup>(6)</sup> ، أي : إنه مقطوع عما قبله ، وجملة (لا إله إلا هو) الخبر<sup>(7)</sup> .  
أما القراءة بالخفض ، فعلى الإتيان عند الأزهري ، نص على ذلك بقوله : ((ومن قرأ : (رب) أتبعه قوله : (واذكر اسم ربك ... رب المشرق))<sup>(8)</sup> ، أي : إن قوله : (رب) مخفوض على أنه بدل من قوله : (ربك)<sup>(9)</sup> ، أو أنه نعت له<sup>(10)</sup> .  
وفضلاً عن ذلك فإن للخفض وجهاً آخر ، وهو أن يكون ((على القسم ، بإضمار حرف القسم ، كقولك : (الله لأفعلن) ، وجوابه : (لا إله إلا هو))<sup>(11)</sup> .  
وقال الطبري في قراءتي الرفع والخفض : ((إنهما قراءتان معروفتان ، قد قرأ بكل واحدة منهما من القراء ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب))<sup>(12)</sup> .

## • العطف

(1) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 242 .

(2) ينظر : شرح الكافية 107/2 .

(3) ينظر : السبعة 658 ، ومعاني القراءات 512 ، والتيسير 216 ، والنشر 393/2 .

(4) معاني القراءات 512 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 198/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 57/5 ، والتبيان ، للعكبري 1247/2 ، والموضح ، للمهدوي 695 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للاخفش 513/2 ، وتفسير الطبري 159/29 ، والكشف 345/2 .

(7) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 57/5 ، ومشكل إعراب القرآن 768/2 .

(8) معاني القراءات 512 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للاخفش 513/2 ، والحجة ، لابن خالويه 324 ، والكشاف 626/4 .

(10) ينظر : تفسير الطبري 159/29 ، والكشف 345/2 ، وفتح القدير 318/5 .

(11) الكشاف 626/4 ، وينظر : البحر المحيط 763/8 ، وفتح القدير 318/5 .

(12) تفسير الطبري 159/29 .

1. بين العطف على المرفوع والعطف على المخفوض :  
﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ  
وَاحِدٍ وَنُفُضِلٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ الرعد : 4

قرأ ابن كثير وابو عمرو وحفص عن عاصم : ((وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان)) برفع  
الأربعة ، وقرأ الباكون بخفضها كلها<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري : ((ومن قرأ : (زرع ونخيل) بالرفع رده على (وفي الأرض قطع متجاورات  
وجنات ... وزرع ونخيل) ، ومن قرأ : ((وزرع ونخيل)) بالكسر رده على قوله : (من أعناب  
وزرع ونخيل) ))<sup>(2)</sup> .

أما الرفع (زرع ونخيل) فمحمول على العطف على قوله (وفي الأرض قطع متجاورات  
وجنات) ، والمعنى : وفي الأرض قطع متجاورات وجنات وزرع ونخيل ، أي : وفي الأرض زرع  
ونخيل<sup>(3)</sup> ، فلم يحمله ((على ما في الجنات من الأعناب ، و(الجنة) على هذا تقع على (الأرض)  
التي فيها من الأعناب دون غيرها))<sup>(4)</sup> ، فجعل (الجنات) من (الأعناب) خاصة ، فلا يبعد أن  
(تقع (الجنة) على ما فيه نوع واحد من الأشجار))<sup>(5)</sup> .

وأما الخفض (وزرع ونخيل) فمحمول على قوله (من أعناب)<sup>(6)</sup> ، فجعل (الزرع) من  
(الجنات)<sup>(7)</sup> ، كأنه قال : جنات من أعناب وغير ذلك من زرع ونخيل ، أي : إن (الأرض) اذا  
كان فيها النخل والزرع سميت (جنة) ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا  
لأحدهما جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾<sup>(8)</sup> ، وقد ((ضعف قوم هذه  
القراءة ، لأن (الزرع) ليس من (الجنات) ))<sup>(9)</sup> ، لكن الجنات هنا تشمل الأعناب والزرع والنخيل

(1) ينظر : السبعة 356 ، والتيسير 131 ، وإرشاد المبتدي 388 ، والنشر 297/2 .

(2) معاني القراءات 231 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 58/2 ، والكشف 19/2 .

(3) ينظر : تفسير القرطبي 186/9 .

(4) مجمع البيان 139/13 .

(5) الموضح ، للشيرازي 696/2 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 58/2 ، والحجة ، لأبن خالويه 200 ، والحجة ، لأبي زرعة 369 ، والكشف  
19/2 .

(7) ينظر : الكشف 19/2 ، والبيان 48/2 .

(8) سورة الكهف: 32 .

(9) التبيان ، للعكبري 750/2 .



جميعاً ، فاجتماع النخل والزرع يقال له : جنة<sup>(1)</sup> ، فخفض (الزرع) لأن (الجنات) من مجموع ذلك ، لا من (الزرع) وحده ، ((لأنه لا يقال للمزرعة (جنة) ، إلا إذا خالطها ثمرات))<sup>(2)</sup> .  
 وقوله : (صنوان) نعت لـ(نخيل) ، يرفع برفعه ، ويخفض بخفضه<sup>(3)</sup> .  
 ولم يرجح الأزهري إحدى القراءتين على الأخرى ، لكونهما متواترتين<sup>(4)</sup> .

### • تكرير الفعل

بين الرفع على تكرير الفعل والنصب على الاستثناء :

﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ النساء: 66

قرأ ابن عامر وحده : ((قليلاً)) بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع<sup>(5)</sup> .

أما الرفع فقد حمله الأزهري على ((تكرير الفعل ، كأنه قال : ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم))<sup>(6)</sup> ، وهذا يعني أن (قليل) رفع بالمعنى الذي دل عليه قوله : (ما فعلوه) ، وذلك لأن معنى الكلام : ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعله إلا قليل منهم<sup>(7)</sup> ، أي : بنية تكرير الفعل . وهو وجه ضعيف ، لم يأخذ به معظم العلماء<sup>(8)</sup> ، الذين وجهوا الرفع في قوله : (قليل) بأنه مرفوع على البدل من ضمير الرفع (الواو) في الفعل (فعلوه) ، كأنك قلت : ما فعله إلا قليل منهم ، ((جعلت الفعل لهم ، وجعلتهم بدلاً من الأسماء المضمرة في الفعل))<sup>(9)</sup> ، كما تقول : (ما في الدار أحد إلا زيد) ، ف(زيد) بدل من (أحد) ، فيكون معنى الكلام : ما في الدار إلا زيد<sup>(10)</sup> ، فدل (زيد) (( على الأول ، ويغني عنه من غير نقص في المعنى))<sup>(11)</sup> ، ومنه قول الشاعر<sup>(1)</sup> :

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 350/2 .

(2) البحر المحيط 349/9 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 58/2 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 137/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 350/2 .

(4) ينظر : تفسير الطبري 99/13 .

(5) ينظر : السبعة 235 ، والمبسوط 180 ، والتيسير 96 ، والنشر 250/2 .

(6) معاني القراءات 128 .

(7) ينظر : تفسير الطبري 161/5 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 241/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 71/2 .

(9) معاني القرآن ، للأخفش 241/1 ، وينظر : فتح القدير 485/1 .

(10) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 ، والحجة ، لابن خالويه 124 ، والحجة ، لأبي زرة 206 .

(11) الكشف 392/1 ، وينظر : التبيان ، للعكبري 370/1 .

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ  
و((شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول))<sup>(2)</sup> .

أما النصب (قليلاً) فقد حمله الأزهري على ((الاستثناء ، كأنه قال : أستثني قليلاً منهم))<sup>(3)</sup> ، فجعل النفي بمنزلة الإيجاب ، لأن قولنا في النفي : (ما جاءني القوم) كلام تام ، كما نقول في الإيجاب : (جاءني القوم) ، وهو كلام تام أيضاً ، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب<sup>(4)</sup> ، والنصب هو الأصل في باب الاستثناء إذا تم الكلام من غيره<sup>(5)</sup> ، والعرب تنصب المستثنى بعد النفي ، فنقول : (ما قام القوم إلا زيداً) ، فلا تجعله بدلاً ، بل استثناءً منقطعاً ، أي : استثنى زيداً<sup>(6)</sup> . فيكون (قليلاً) منصوباً بفعل مضمر معناه : استثنى قليلاً منهم<sup>(7)</sup> .

وفي معرض الموازنة بين القراءتين ، نجد العلماء قد رجحوا قراءة الرفع على النصب ، ((وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو يشتمل على المعنى))<sup>(8)</sup> ، والنصب في الاستثناء ، إذا كان منفيّاً ، وكان ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها ، جائز لكن الرفع على البدل أولى<sup>(9)</sup> ، ((والبدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد من المعنى، وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد (إلا) لما قبلها ، فكان أولى))<sup>(10)</sup> .

وقد اختار الأزهري قراءة الرفع ، وهو بهذا يتفق مع من سبقه<sup>(11)</sup> ، إلا أن توجيهه كان موافقاً للمذهب الكوفي<sup>(12)</sup> ، يفهم من قوله : ((من رفع فعلى تكرير الفعل))<sup>(13)</sup> .

(1) البيت لجران العود ، ديوانه 97 ، وينظر : الكتاب 321/1 ، ومعاني القرآن ، للفراء 15/2 ، وشرح شذور الذهب 265 .

(2) شرح المفصل 82/2 .

(3) معاني القراءات 128 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 ، والحجة ، لابن خالويه 124 ، ومجمع البيان 148/5 .

(5) ينظر : الكتاب 330/2 .

(6) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 207 ، وتسهيل الفوائد 101 ، وشرح الاشموني 437/2-440 ، وشرح التصريح 349/1 .

(7) ينظر : تفسير الطبري 161/5 ، والموضح ، للمهدوي 365 .

(8) إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 ، وينظر : التبيان ، للعكبري 370/1 .

(9) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 206 .

(10) شرح المفصل 82/2 .

(11) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 .

(12) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 .

(13) معاني القراءات 128 .

• **البدل**

**بين الرفع على البدل والخفض على الاضافة :**

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَغْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ﴾ المائدة : 95 .

قرأ نافع وابن عامر : ((كفارة)) بالضم بلا تنوين ، مضافة الى ((طعام)) ، وقرأ الباقون :

((كفارة)) بالتنوين ورفع ((طعام))<sup>(1)</sup> .

أما القراءة بترك التنوين ، فقد حملها الأزهري على الاضافة<sup>(2)</sup> ، أي : أن (كفارة) مضافة الى (طعام)<sup>(3)</sup> ، وانما جاز ذلك ((لأنه لما تقدم التخيير بين (الهدى) و (الطعام) و(الصيام) ، أستجاز الاضافة الى أحدها ليبين من أي جنس تكون (الكفارة) ))<sup>(4)</sup> ، فالاضافة هنا لتبيين المضاف<sup>(5)</sup> ، كأنه قال : كفارة طعامٍ ، لا كفارة هدي ، ولا كفارة صيام<sup>(6)</sup> ، وحجة من اضاف أنه اقام الاسم (الطعام) مقام المصدر (الإطعام)<sup>(7)</sup> ، وهذه الاضافة عند الزمخشري من اضافة الشيء الى جنسه ، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(8)</sup> ، فأضاف (الحق) الى (اليقين) وهما واحد<sup>(9)</sup> ، وانما ((جاز أن تضاف (الكفارة) الى (الطعام) لاختلاف اللفظين))<sup>(10)</sup> ، ويرى ابو حيان أن ما ذهب اليه الزمخشري غير جائز أن يكون في باب اضافة الشيء الى جنسه ، لأن (الطعام) ليس جنساً لـ(الكفارة) الا بتجاوز بعيد<sup>(11)</sup> .

أما القراءة بتنوين (كفارة) ورفع (طعام) ، فقد حملها الأزهري على البدل ، اذ يقول : ((ومن نون (كفارة) ، وقرأ : (طعام مساكين) ، فد(طعام) ترجمة عن قوله : (كفارة) ))<sup>(12)</sup> ، أي : ان قوله :

(1) ينظر : السبعة 248 ، والتيسير 100 ، والنشر 255/2 .

(2) ينظر : معاني القراءات 145 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 264/1 ، ومجمع البيان 194/6 ، والتبيان ، للعكبري 461/1 .

(4) الكشف 418/1 ، وينظر : التبيان ، للطوسي 28/4 ، والبحر المحيط 367/4 .

(5) ينظر : التبيان ، للعكبري 146/1 .

(6) ينظر : التبيان ، للطوسي 28/4 .

(7) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 134 .

(8) سورة الواقعة:95.

(9) ينظر : الكشف 665/1 .

(10) الحجة ، لأبي زرعة 235 .

(11) ينظر : البحر المحيط 367/4 .

(12) معاني القراءات 145 .

(طعام) مرفوع على أنه بدل من (كفارة)<sup>(1)</sup> ، فذكر (الكفارة) ثم فسرها فقال : هي طعام مساكين<sup>(2)</sup> ، أي : إن (الطعام) هو (الكفارة) ، (فلا وجه لإضافتها الى نفسها ، والشيء لا يضاف الى نفسه)<sup>(3)</sup> ، والكفارة ليست للطعام ، وإنما هي لقتل الصيد<sup>(4)</sup> .

---

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 41/2 ، والحجة ، لابن خالويه 134 ، والبيان 305/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 264/1 .

(3) الحجة ، لأبي زرعة 235 .

(4) ينظر : الكشف 418/1 ، والتبيان ، للطوسي 28/4 .

(أحد) ، فيكون معنى الكلام : ما في الدار إلا زيد<sup>(1)</sup> ، فدل (زيد) (( على الأول ، ويغني عنه من غير نقص في المعنى))<sup>(2)</sup> ، ومنه قول الشاعر<sup>(3)</sup> :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ  
و((شرط البديل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول))<sup>(4)</sup> .

أما النصب (قليلاً) فقد حمله الأزهري على ((الاستثناء ، كأنه قال : أستثني قليلاً منهم))<sup>(5)</sup> ، فجعل النفي بمنزلة الإيجاب ، لأن قولنا في النفي : (ما جاءني القوم) كلام تام ، كما نقول في الإيجاب : (جاءني القوم) ، وهو كلام تام أيضاً ، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب<sup>(6)</sup> ، والنصب هو الأصل في باب الاستثناء إذا تم الكلام من غيره<sup>(7)</sup> ، والعرب تنصب المستثنى بعد النفي ، فنقول : (ما قام القوم إلا زيداً) ، فلا تجعله بدلاً ، بل استثناءً منقطعاً ، أي : استثنى زيداً<sup>(8)</sup> . فيكون (قليلاً) منصوباً بفعل مضمرة معناه : استثنى قليلاً منهم<sup>(9)</sup> .

وفي معرض الموازنة بين القراءتين ، نجد العلماء قد رجحوا قراءة الرفع على النصب ، ((وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو يشتمل على المعنى))<sup>(10)</sup> ، والنصب في الاستثناء ، إذا كان منفيّاً ، وكان ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها ، جائز لكن الرفع على البديل أولى<sup>(11)</sup> ، ((والبديل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد من المعنى ، وفي البديل فضل مشاكلة ما بعد (إلا) لما قبلها ، فكان أولى))<sup>(12)</sup>.

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 ، والحجة ، لابن خالويه 124 ، والحجة ، لأبي زرعة 206 .

(2) الكشف 392/1 ، وينظر : التبيان ، للعكبري 370/1 .

(3) البيت لجران العود ، ديوانه 97 ، وينظر : الكتاب 321/1 ، ومعاني القرآن ، للفراء 15/2 ، وشرح شذور الذهب 265 .

(4) شرح المفصل 82/2 .

(5) معاني القراءات 128 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 ، والحجة ، لابن خالويه 124 ، ومجمع البيان 148/5 .

(7) ينظر : الكتاب 330/2 .

(8) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 207 ، وتسهيل الفوائد 101 ، وشرح الاشموني 437/2-440 ، وشرح التصريح 349/1 .

(9) ينظر : تفسير الطبري 161/5 ، والموضح ، للمهدوي 365 .

(10) إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 ، وينظر : التبيان ، للعكبري 370/1 .

(11) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 206 .

(12) شرح المفصل 82/2 .

وقد اختار الأزهري قراءة الرفع ، وهو بهذا يتفق مع من سبقه<sup>(1)</sup> ، إلا أن توجيهه كان موافقا للمذهب الكوفي<sup>(2)</sup> ، يفهم من قوله : ((من رفع فعلى تكرير الفعل))<sup>(3)</sup> .

### ● البديل

بين الرفع على البديل والخفض على الاضافة :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ المائدة : 95 .

قرأ نافع وابن عامر : ((كفارة)) بالضم بلا تنوين ، مضافة الى ((طعام)) ، وقرأ الباقر : ((كفارة)) بالتثنية ورفع ((طعام))<sup>(4)</sup> .

أما القراءة بترك التنوين ، فقد حملها الأزهري على الاضافة<sup>(5)</sup> ، أي : أن (كفارة) مضافة الى (طعام)<sup>(6)</sup> ، وانما جاز ذلك ((لأنه لما تقدم التخيير بين (الهدى) و (الطعام) و(الصيام) ، أستجاز الاضافة الى أحدها ليبين من أي جنس تكون (الكفارة) ))<sup>(7)</sup> ، فالاضافة هنا لتبيين المضاف<sup>(8)</sup> ، كأنه قال : كفارة طعام ، لا كفارة هدي ، ولا كفارة صيام<sup>(9)</sup> ، وحجة من اضاف أنه اقام الاسم (الطعام) مقام المصدر (الإطعام)<sup>(10)</sup> ، وهذه الاضافة عند الزمخشري من اضافة الشيء الى جنسه ، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(11)</sup> ، فأضاف (الحق) الى (اليقين) وهما واحد<sup>(12)</sup> ، وانما ((جاز أن تضاف (الكفارة) الى (الطعام) لاختلاف اللفظين))<sup>(13)</sup>

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 468/1 .

(3) معاني القراءات 128 .

(4) ينظر : السبعة 248 ، والتيسير 100 ، والنشر 255/2 .

(5) ينظر : معاني القراءات 145 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 264/1 ، ومجمع البيان 194/6 ، والتبيان ، للعكبري 461/1 .

(7) الكشف 418/1 ، وينظر : التبيان ، للطوسي 28/4 ، والبحر المحيط 367/4 .

(8) ينظر : التبيان ، للعكبري 146/1 .

(9) ينظر : التبيان ، للطوسي 28/4 .

(10) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 134 .

(11) سورة الواقعة:95 .

(12) ينظر : الكشف 665/1 .

(13) الحجة ، لأبي زرعة 235 .

، ويرى ابو حيان أن ما ذهب اليه الزمخشري غير جائز أن يكون من باب اضافة الشيء الى جنسه ، لأن (الطعام) ليس جنساً لـ(الكفارة) الا بتجاوز بعيد<sup>(1)</sup> .  
 أما القراءة بتنوين (كفارة) ورفع (طعام) ، فقد حملها الأزهري على البدل ، اذ يقول : ((ومن نون (كفارة) ، وقرأ : (طعام مساكين) ، فـ(طعام) ترجمة عن قوله : (كفارة) ))<sup>(2)</sup> ، أي : ان قوله : (طعام) مرفوع على أنه بدل من (كفارة)<sup>(3)</sup> ، فذكر (الكفارة) ثم فسرها فقال : هي طعام مساكين<sup>(4)</sup> ، أي : إن (الطعام) هو (الكفارة) ، ((فلا وجه لإضافتها الى نفسها ، والشيء لا يضاف الى نفسه))<sup>(5)</sup> ، والكفارة ليست للطعام ، وانما هي لقتل الصيد<sup>(6)</sup> .

## • النعت

### 1. بين الرفع والخفض :

﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾ الإنسان : 21

قرأ ابن كثير وحمة والكسائي : ((خضر)) بالخفض ، وقرأ الباقر : ((خضر)) بالرفع<sup>(7)</sup> .  
 قال الأزهري : ((من قرأ : (خضر) فهو جيد ، لأنه نعت لقوله (ثياب) ، و(الثياب) جمع ، و(خضر) نعت للجمع . ومن قرأ : (خضر) فهو من نعت (السندس) ، و(السندس) في المعنى راجع الى (الثياب) ))<sup>(8)</sup> ، فحمل قوله (خضر) على النعت في قراءة الرفع والخفض ، إلا أن المنعوت في قراءة الرفع غير المنعوت في قراءة الخفض ، أي : إن (خضر) رفع على أنه نعت للثياب<sup>(9)</sup> ، ورفع النعت لأن المنعوت مرفوع ، وهذا جيد عند الأزهري ، لأن (خضر) جمع و(ثياب) جمع ، ولما جمع المنعوت (ثياب) جمع النعت (خضر)<sup>(10)</sup> ، فـ((وصف (الثياب) بـ(الخضرة) مجمع عليه))<sup>(11)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْرًا﴾<sup>(1)</sup> .

(1) ينظر : البحر المحيط 367/4 .

(2) معاني القراءات 145 .

(3) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 41/2 ، والحجة ، لابن خالويه 134 ، والبيان 305/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 264/1 .

(5) الحجة ، لأبي زرعة 235 .

(6) ينظر : الكشف 418/1 ، والتبيان ، للطوسي 28/4 .

(7) ينظر : التيسير 218 ، والنشر 396/2 ، واتحاف فضلاء البشر 579/2 .

(8) معاني القراءات 519 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 219/3 ، وتفسير الطبري 264/29 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 103/5 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 262/5 ، والكشف 355/2 ، والبحر المحيط 367/10 .

(11) الكشف : 355/2 .

أما (خضر) في قراءة الخفض ، فهو مخفوض على أنه نعت لـ(سندس)<sup>(2)</sup> ، وحسن ذلك عندهم ((لأن (السندس) جمع (سندسة) ))<sup>(3)</sup> . وفي ذلك بعد عند بعض النحويين ، لأن (الخضر) جمع ، و(السندس) واحد ، وقد أجاز الأخفش ذلك ، لأنه جنس والجنس يؤدي عن الجميع ، فهو في معنى الجمع<sup>(4)</sup> ، وهذا حسن من جهة المعنى ، قبيح من جهة اللفظ<sup>(5)</sup> .

## 2. بين الرفع على النعت والنصب على الحال :

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ﴾ النساء : 95

قرأ نافع وابن عامر والكسائي : ((غير)) بالنصب ، وقرأ الباقر : ((غير)) بالرفع<sup>(6)</sup>.

أما النصب فقد حمله الأزهري على الحال<sup>(7)</sup> ، أي : إن قوله (غير) منصوب على أنه حال من (القاعدون) ، المعنى : لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون<sup>(8)</sup> . ومثله قولنا : (جاءني زيد غير مريض) أي : جاءني صحيحاً<sup>(9)</sup> ، ف(غير مريض) حال من (زيد) .

وجوز الزجاج نصبه على الاستثناء ، فقال : ((يجوز أن يكون (غير) منصوباً على الاستثناء من (القاعدون) ، المعنى : لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر))<sup>(10)</sup> ، ودليل القائلين به ما ورد من أخبار في سبب نزول الآية ، إذ قال ابن ام مكتوم الأعمى بعد سماعه الآية الكريمة : (وأنا ضرير) ، فما برح حتى نزل قوله تعالى : ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ ، فجعلت بعد القاعدين<sup>(11)</sup> ، أي : إن الآية الكريمة نزلت في وقتين ، لا في وقت واحد ، فلو نزلت في وقت واحد لم يكن (غير) استثناءً ، بل صفة<sup>(12)</sup> .

(1) سورة الكهف : 31 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 262/5 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 103/5 ، والحجة ، لابن خالويه 359 .

(3) الكشف 355/2 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 103/5 ، والكشف 355 ، وتفسير القرطبي 95/19 .

(5) ينظر : الكشف 355/2 .

(6) ينظر : السبعة 237 ، والمبسوط 181 ، والتيسير 97 ، والنشر 251/2 .

(7) ينظر : معاني القراءات 132 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 93/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 483/1 ، ومشكل إعراب القرآن 206/1 ، والمحرم الوجيز 185/4 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 93/2 ، ومجمع البيان 201/5 .

(10) معاني القرآن ، للزجاج 93/2 ، وينظر : معاني القراءات 132 .

(11) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 493/1 ، وصحيح البخاري 60/6 ، وزاد المسير 174/2 .

(12) ينظر : الكشف 396/1 .



أما القراءة بالرفع : (غير) فقد حملها الأزهري على النعت ، فقال : ((ومن رفع فعلى أنه نعت للقاعدين))<sup>(1)</sup> ، والأصل في (غير) أن تكون صفة للنكرة<sup>(2)</sup> ، لأنه لم يقصد بـ(القاعدين) قصد قوم بأعيانهم<sup>(3)</sup> ، فاللفظ لفظ معرفة (القاعدون) ، والمعنى معنى النكرة ، فيكون المعنى : لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر<sup>(4)</sup> ، ودليلهم قوله تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(5)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾<sup>(6)</sup> ، وقول لبيد بن ربيعة<sup>(7)</sup> :

وإذا جوزيت قرضاً فاجزه  
إنما يجزي الفتى غير الجمل

وهناك وجهان آخران للرفع لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون (غير) مرفوعاً على الاستثناء ، كأنه قال : لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر فانهم يساؤون المجاهدين ، وهو قول الزجاج<sup>(8)</sup> . (والآخر) : أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من القاعدين ، وقد اختاره القيسي<sup>(9)</sup> ، وأبو حيان ، لأنه أولى من الصفة لوجهين ، (أحدهما) : أن الأفصح في النفي البدل ، ثم النصب على الاستثناء ، ثم الوصف . (والآخر) : أن (غير) نكرة في أصل الوضع وإن اضيفت الى معرفة ، وهذا مذهب سيبويه<sup>(10)</sup> .

ويبدو أن وجه القراءة بالنصب على الحال أرجح عند الأزهري ، فقد نكر قراءة النصب على الحال ، وبعدها قراءة الرفع على الصفة ، ثم عاد ليذكر قراءة النصب على الاستثناء . فالنصب على الاستثناء ضعيف ، إذ يجب أن يكون الاستثناء تاماً عند قوله : (غير أولي الضرر) ، وهو ليس كذلك ، فضلاً عن أن ((اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع))<sup>(11)</sup> .

(1) معاني القراءات 132 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 283/1 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 244/1 ، والكشاف 541/1 .

(2) ينظر : الكتاب 374/1 ، والحجة ، لأبي زرعة 210 ، ومغني اللبيب 210/1 .

(3) ينظر : التبيان ، للعكبري 383/1 .

(4) ينظر : تفسير الطبري 228/5 ، والحجة ، لأبي زرعة 210 ، وزاد المسير 174/2 ، وتفسير النسفي 245/1 .

(5) سورة الفاتحة: 7 .

(6) سورة النور: 31 .

(7) ديوانه 145 ، والأصول 301/1 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 93/2 ، والحجة ، لأبي زرعة 210 .

(9) ينظر : مشكل إعراب القرآن 206/1 ، والتبيان ، للعكبري 383/1 .

(10) ينظر : الكتاب 108/2 ، والبحر المحيط 35/4 .

(11) معاني القرآن ، للفراء 283/1 .

• **الرفع على أكثر من وجه**

1. **بين الرفع على أكثر من وجه والنصب على العطف :**

﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ الأعراف:26

قرأ نافع وابن عامر والكسائي : ((ولباس التقوى)) بالنصب ، وقرأ الباقون ((ولباس التقوى)) بالرفع<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري في قراءة الرفع : ((من قرأ : (ولباس التقوى) فرفعه على ضربين ، (أحدهما) : أن يكون مبتدأ ، ويكون (ذلك) من صفته . (والوجه الثاني) : أن يكون (خير) خبر الابتداء ، المعنى : (ولباس التقوى المشار إليه خير))<sup>(2)</sup> .

ويظهر من قول الأزهري أن (لباس التقوى) ارتفع لوجهين ، (أحدهما) : لأنه مستأنف ، أي : مقطوع من الأول ، فيكون (لباس التقوى) مبتدأ ، خبره : (خير) ، و(ذلك) من صفة المبتدأ ، المعنى : (ولباس التقوى المشار إليه خير)<sup>(3)</sup> ، (والآخر) : أن يكون (لباس التقوى) مبتدأ أيضاً ، خبره : (خير) ، إلا أن (ذلك) فصل أو عماد<sup>(4)</sup> .

وذكر الأزهري وجهاً ثالثاً ، هو : ((أن يكون (لباس التقوى) مرفوعاً بإضمار (هو) ، المعنى : هو لباس التقوى ، أي : ويستتر العورة لباس المتقين ، ثم قال : ذلك خير))<sup>(5)</sup> ، أي : إن قوله : (لباس التقوى) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو لباس التقوى ، ثم قال : (ذلك خير) ، أي : ذلك اللباس خير<sup>(6)</sup> .

أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على العطف على قوله (وريشاً)<sup>(7)</sup> ، فهو محمول على ما عمل فيه (أنزل)<sup>(1)</sup> من قوله تعالى : ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ .

(1) ينظر : السبعة 280 ، والتيسير 109 ، والنشر 268/2 ، واتحاف فضلاء البشر 46/2 .

(2) معاني القراءات 178 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 328/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 120/2 ، ومجمع البيان 35/8 ، وتفسير القرطبي 119/7 .

(4) ينظر : الإنصاف ، المسألة (100) 706/2 .

(5) معاني القراءات 178 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 297/2 ، والحجة ، لابن خالويه 154 ، والحجة ، لأبي زرعة 280 ، والكشف 460/1 ، وزاد المسير 182/3 .

(7) ينظر : معاني القراءات 178 .

وهناك وجه آخر للنصب لم يذكره الأزهري ، وهو النصب بفعل مضمر ، أي : وأنزلنا لباس التقوى ، فيكون (ذلك) مبتدأ ، خبره : (خير)<sup>(2)</sup> .

وقد اختار الفراء قراءة النصب ، اذ قال : ((فنصب (اللباس) أحب إلي ، لأنه تابع (الريش) ))<sup>(3)</sup> .

أما الأزهري فلم يفضل قراءة على اخرى ، وإنما اكتفى بتوجيه كل منهما ، والقراءتان متواترتان ، غير أن الرفع عليه اكثر القراء<sup>(4)</sup> .

2. بين الرفع على أكثر من وجه والنصب على وجهين :  
﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ \* لِأَمْلَانَ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ص: 85، 84

قرأ عاصم وحمة : ((فالحق)) بالرفع ، و((الحق أقول)) بالنصب ، وقرأ الباقر : ((فالحق والحق أقول)) بنصبهما<sup>(5)</sup> .

قال الأزهري في قراءة الرفع : ((من قرأ : (فالحق) رفعا فهو على ضربين ، على معنى : فأنا الحق . ويجوز أن يكون على معنى : فالحق مني))<sup>(6)</sup> . وهذا يعني أن (الحق) الأول مرفوع على وجهين ، (أحدهما) : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : أنا الحق ، أو : قولي الحق<sup>(7)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ﴾<sup>(8)</sup> ، فلما جاز وصفه تعالى بـ(الحق) جاز أن يكون خبراً . (والآخر) : أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : فالحق مني<sup>(9)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(10)</sup> . ونصب (الحق) الثاني بـ(أقول) ، أي : أقول الحق<sup>(11)</sup> .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 375/1 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 297/2 ، ومشكل إعراب القرآن 309/1 ، والبيان 358/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 297/2 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 328/2 ، وتفسير القرطبي 119/7 .

(3) معاني القرآن ، للفراء 375/1 .

(4) ينظر : الكشف 460/1 .

(5) ينظر : السبعة 557 ، والمبسوط 382 ، والتيسير 188 ، والنشر 362/2 .

(6) معاني القراءات 419 .

(7) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 473/3 ، والحجة ، لابن خالويه 307 ، ومشكل إعراب القرآن 629/2 ، وروح المعاني 336/23 .

(8) سورة يونس : 30 .

(9) ينظر : تفسير الطبري 342/4 ، والكشف 234/2 ، والتبيان ، للطوسي 583/8 .

(10) سورة آل عمران : 60 .

(11) ينظر : معاني القراءات 419 .

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (فالحق) مرفوعاً بالابتداء ،  
 خبره قوله (لأملأَنَّ) ، بتأويل : فالحق أن أملأ جهنم<sup>(1)</sup> .  
 أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على وجهين أيضاً ، (أحدهما) على تقدير قسم  
 محذوف ، فكأنه قال : ((فالحق أقول والحق لأملأن جهنم حقاً))<sup>(2)</sup> ، فيكون الناصب لـ(الحق) ما  
 ينصب القسم<sup>(3)</sup> في نحو قولك : (الله لأفعلن) ، التقدير : والحق لأملأن ، أي : أقسم بالحق .  
 وقد قال سيبويه : (( وسألته - أي : الخليل - عن قوله : (لتفعلن) اذا جاءت مبتدأة  
 ليس قبلها ما يحلف به ؟ ، فقال : إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحذوف به))<sup>(4)</sup> ،  
 فيكون (أملأن) جواب القسم وإن اعترض (والحق أقول) بين المقسم والمقسم عليه ، لأن  
 اعتراض الجملة ((لا يمنع أن يفصل بين المقسم والمقسم عليه ، لأن ذلك مما يؤكد القصة))<sup>(5)</sup> .  
 (والآخر) : ((أن) (الحق) الأول منصوب على الاغراء ، أي : الزموا الحق ، واتبعوا  
 (الحق))<sup>(6)</sup> ، وذكر هذا الوجه الطبري<sup>(7)</sup> ، والنحاس<sup>(8)</sup> ، وتابعهما الأزهري في ذلك .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 412/2 ، والمحرر الوجيز 492/12 ، والبحر المحيط 175/9 .

(2) معاني القراءات 419 ، وينظر : معاني القرآن ، للزجاج 342/4 .

(3) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 618 ، والكشف 234/2 ، والتبيان ، للعكبري 1107/2 .

(4) الكتاب 122/3 ، وينظر : المحرر الوجيز 493/12 .

(5) الحجة ، لأبي زرعة 618 ، وينظر : الكشاف 104/4 .

(6) معاني القراءات 419 .

(7) ينظر : تفسير الطبري 219/23 .

(8) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 473/3 .

# المبحث الثاني المنطويات

# المبحث الثاني المنصوبات

## المبحث الثاني المنصوبات

### • المفعول به

#### 1. بين النصب على المفعولية والرفع على الابتداء :

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ الحج: 25  
قرأ عاصم : ((سواء)) بالنصب ، وقرأ الباقون : ((سواء)) بالرفع<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري في قراءة النصب : ((من نصب (سواءً) فعلى إضمار : جعلناه سواءً ، ويرتفع (العاكف فيه والباد) ، بمعنى (سواء) ، كما تقول : (رأيت زيدا قائماً أبوه) ))<sup>(2)</sup> ، وهذا يعني أن (سواءً) مفعول ثانٍ للفعل (جعل) ، والتقدير : جعلناه للناس مستويًا<sup>(3)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(4)</sup> . وأما قوله (العاكف) فمرفوع بـ(سواء) ، لأنه اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل ، فيعمل عمل فعله ، أي : يرفع فاعلاً وهو (العاكف) ، التقدير : استوى العاكف فيه والبادي<sup>(5)</sup> .

وهناك وجه آخر للنصب لم يلتفت اليه الأزهري<sup>(6)</sup> ، وهو أن يكون (سواءً) منصوباً على الحال ، والعاكف فيه الفعل (جعلناه) ، وقد يكون العامل فيه قوله (للناس) فهو جار ومجرور متضمن معنى الفعل وصاحب الحال مضمرة فيه ، ولما كان الجار والمجرور عاملاً في المضمرة - صاحب الحال - عمل في الحال ، وهو قوله (سواءً)<sup>(7)</sup> ، المعنى : استقر هو للناس في حال كونه سواء<sup>(8)</sup> .

(1) ينظر : السبعة 435 ، والتيسير 157 ، والنشر 326/2 .

(2) معاني القراءات 315 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 221/2 ، والحجة ، لأبي زرعة 475 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 93/3 ، والكشف 118/2 .

(4) سورة الزخرف: 3 .

(5) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 253 ، ومجمع البيان 94/17 ، والتبيان ، للعكبري 939/2 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 221/2 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 420/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 93/3 .

(7) ينظر : الكشف 118/2 ، ومجمع البيان 94/17 ، والبيان 172/2 .

(8) ينظر : تفسير القرطبي 24/12 ، وتفسير النسفي 98/3 ، والموضح ، للشيرازي 877/2 .

وأما قراءة الرفع (سواء) فقد حملها الأزهري على أن ((وقف التمام (الذي جعلناه للناس) ، ومعنى (سواء العاكف) ، فـ(سواء) مرفوع بالابتداء ، ومرافعه (العاكف) ((<sup>(1)</sup> ، أي: أن قوله (سواء) خبر مرفوع بالمبتدأ (العاكف) ، على رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان ، وذلك بعد أن تم الكلام قبله ، وهو قوله : (الذي جعلناه للناس) ، فأوقع الفعل على الهاء في (جعلناه) ، وعلى اللام التي في (للناس) ثم استأنف فقال : (سواء العاكف فيه والباد) ، والعرب تستأنف بـ(سواء) إذا جاءت بعد كلام تام ، فتقول : (مررت برجل سواء عنده الخير والشر)<sup>(2)</sup> .

ومعنى الآية : العاكف فيه والبادي سواء ، أي : ليس أحدهما بأحق من صاحبه ، يعني: أنهما سواء في تعظيم الحرمة وقضاء النسك<sup>(3)</sup> .

ويبدو أن الأزهري قد اختار قراءة الرفع لأنها الأرجح عند النحويين ، وهو بهذا يتفق مع رأي الفراء<sup>(4)</sup> ، والزجاج<sup>(5)</sup> ، في كون (سواء) ليس جارياً على الفعل<sup>(6)</sup> ، وأنه في معنى (واحد)<sup>(7)</sup> ، كأنك قلت : (مررت برجل واحد عنده الخير والشر) .

## 2. بين النصب على المفعولية والرفع على وجهين :

﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلُحٌ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ \* وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ \* وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ يس: 37-39

قرأ ابن كثير ونافع : ((القمر)) بالرفع ، وقرأ الباقون : ((القمر)) بالنصب<sup>(8)</sup> .

قال الأزهري في قراءة النصب : ((من نصب فالمعنى : وقدرنا القمر منازل))<sup>(9)</sup> ، وهذا يعني أن (القمر) منصوب بفعل مضمر فسرره ما بعده ، والتقدير : وقدرنا القمر قدرناه<sup>(10)</sup> ، وهو

(1) معاني القراءات 315 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 2/221 ، والكشف 2/119 ، والبحر المحيط 7/499 .

(3) ينظر : تفسير الطبري 17/137 ، وزاد المسير 5/420 ، والبحر المحيط 7/499 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 2/221 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 3/420 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 3/93 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 2/221 .

(8) ينظر : السبعة 540 ، والتيسير 184 ، والنشر 2/353 ، واتحاف فضلاء البشر 2/400 .

(9) معاني القراءات 401 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 2/378 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 3/394 ، والكشف 2/216 .



كقولنا : (زيداً ضربته) ، فنضم (ضربت) ، وجاز ذلك ((لأنك أظهرت الضرب بعد زيد ، فجاز أن تضمه قبل زيد))<sup>(1)</sup> .

وأما القراءة بالرفع فقد حملها الأزهري على وجهين ، فقال : ((من رفع فعلى معنى : وآية لهم القمر قدرناه . ويجوز أن يكون مرفوعاً على الابتداء ، (وقدرناه) خبراً))<sup>(2)</sup> ، أي أن للرفع وجهين ، (أحدهما) : ان يكون قوله : (والقمر) معطوفاً على ما قبله ، وهو قوله : (واية لهم الليل) ، المعنى : واية لهم القمر قدرناه منازل<sup>(3)</sup> . (والآخر) : أن يكون مرفوعاً على الابتداء ، وما بعده خبر عنه ، وهو قوله (قدرناه) ، والهاء عائدة على المبتدأ (القمر) ، أي : إنه مستأنف مما قبله<sup>(4)</sup> ، فيكون قوله : (والقمر قدرناه منازل) تفسيراً للآية ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلُحٌ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ ، فكأنه قال : وآية لهم الشمس تجري وآية لهم القمر قدرناه ، ودليله قوله تعالى : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(5)</sup> ، فهو تفسير قوله تعالى ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(6)</sup> .

وقد رجح الفراء ، والنحاس الرفع ، فقال الفراء : ((لأنه قال : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾ ، ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل ، وهما في مذهبه آيات منه))<sup>(7)</sup> ، وقال النحاس : ((وإنما كان الرفع أولى لأنه معطوف على ما قبله))<sup>(8)</sup> ، ولم يرجح الأزهري احدى القراءتين لأنهما متواترتان فلا يصح ترجيح إحداهما على الأخرى ، لأن القراءة سنة متبعة .

### 3. بين النصب على المفعولية والخفض على العطف :

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ الحج:23  
قرأ عاصم ويعقوب : ((ولؤلؤاً) بالنصب ، وقرأ الباقون : ((ولؤلؤ)) بالخفض<sup>(9)</sup> .

(1) الحجة ، لأبي زرعة 599 ، ومشكل إعراب القرآن 604/2 .

(2) معاني القراءات 401 .

(3) ينظر : تفسير الطبري 10/23 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 394/3 ، والحجة ، لابن خالويه 298 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 394/3 ، والحجة ، لأبي زرعة 599 ، ومشكل إعراب القرآن 604/2 .

(5) سورة المائدة: 9 .

(6) سورة المائدة: 9 .

(7) معاني القرآن ، للفراء 378/2 .

(8) إعراب القرآن ، للنحاس 394/3 .

(9) ينظر : السبعة 435 ، والتيسير 156 ، والنشر 326/2 ، واتحاف فضلاء البشر 273/2 .

أما القراءة بالخفض (ولؤلؤ) فقد حملها الأزهري على العطف على (من ذهب) ، فقال : ((ومن قرأ : (ولؤلؤ) فعلى العطف على قوله : (من ذهب ومن لؤلؤ)<sup>(1)</sup> ، وهذا يعني أن الأساور تكون من الذهب واللؤلؤ ، أي : من جمع وخلط الصنفين ، والمعنى : يحلون أساور من ذهب وأساور من لؤلؤ<sup>(2)</sup> .

ولم يلتفت الأزهري إلى جواز أن يكون معطوفاً على (أساور) ، لا على (ذهب) ، أي يرد على أول الكلام ، فيكون المعنى : يحلون أساور من لؤلؤ ، كما يحلون أساور من ذهب<sup>(3)</sup> . أما النصب فقد حمله الأزهري على المفعولية ، إذ قال : ((من قرأ (لؤلؤاً) بالنصب فعلى معنى : (يحلون لؤلؤاً))<sup>(4)</sup> ، أي : أن (لؤلؤاً) مفعول به نصب بفعل مضمر دل عليه ما قبله<sup>(5)</sup> ، وهو قوله (يحلون) ، والتقدير : يحلون لؤلؤاً ، أو : يؤتون لؤلؤاً ، أو : يعطون لؤلؤاً<sup>(6)</sup> . ومثله قول جرير<sup>(7)</sup> :

جئني بمثل بني بدر لقومهم      أو مثل أسرة منظور بن سيار

فكأنه قال : أو هات مثل أسرة ، فنصب بإضمار فعل دل عليه ما قبله .

ولم يلتفت الأزهري إلى جواز أن يكون قوله (ولؤلؤاً) معطوفاً على محل قوله (من أساور) ، فهو جار ومجرور محله النصب ، لأن المعنى في قوله (يحلون فيها من أساور) : يحلون أساور<sup>(8)</sup> .

ولم يرجح الأزهري قراءة على أخرى ، ولعله ترك ذلك لقرب المعنى في الوجهين<sup>(9)</sup> ، ولأن القراءتين متواترتان مشهورتان . قال الفراء : ((والتي في الملائكة<sup>(10)</sup> ، كتبت في مصاحفنا (ولؤلؤ) بغير ألف ، والتي في الحج (ولؤلؤاً) بالألف ، فخفضهما ونصبهما جائز))<sup>(1)</sup> .

(1) معاني القراءات 315 .

(2) ينظر معاني القرآن ، للفراء 220/2 والحجة ، لأبي زرعة 474 ، والموضح ، للمهدوي 561 .

(3) ينظر ، إعراب القرآن ، للنحاس 395/2 ، والحجة ، لابن خالويه 252 ، والتبيان ، للعبري 938/2 ، وتفسير القرطبي 20،21/12 .

(4) معاني القراءات 315 .

(5) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 395/2 ، والمحتسب 78/2 ، والبيان 172/2 .

(6) ينظر : الكشف 147/3 ، وزاد المسير 418/5 ، والبحر المحيط 497/7 .

(7) ديوانه 214 .

(8) ينظر : تفسير الطبري 136/17 ، والحجة ، لأبي زرعة 484 ، والكشف 117/2 ، والبيان 172/2 .

(9) ينظر : تفسير الطبري 136/17 ، والكشف 117/2 .

(10) يقصد التي في سورة فاطر الآية 33 ، وهي : «يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ» .

• المصدر

1. بين النصب على المصدر والرفع على وجهين :  
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغِيكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ  
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ يونس: 23

قرأ عاصم : ((متاع)) بالنصب ، وقرأ الباقون : ((متاع)) بالرفع<sup>(2)</sup> .  
فأما الرفع (متاع الحياة الدنيا) فقد حملة الأزهري على وجهين ، (أحدهما) : ((أن يكون  
(متاع الحياة الدنيا) خبراً لقوله (انما بغيكم على انفسكم متاع الحياة الدنيا))<sup>(3)</sup> ، أي : إنه  
خبر للمبتدأ (بغيتكم) ، فيكون قوله (على انفسكم) صلة (البغي)<sup>(4)</sup> ، والمعنى : انما بغي بعضكم  
على بعض متاع الحياة الدنيا<sup>(5)</sup> .

(والآخر) : ((أن يكون خبر الابتداء قوله (على انفسكم) ويكون (متاع الحياة الدنيا) على  
إضمار (هو) ))<sup>(6)</sup> ، وهذا يعني أن قوله (على انفسكم) خبر المبتدأ (البغي) ، فيتم الوقف عليه ،  
ثم يبتدأ بقوله : (متاع الحياة) ، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو متاع ، أو : ذلك  
متاع<sup>(7)</sup> . والمعنى : انما بغيكم هو متاع الحياة الدنيا ، أو : ذلك متاع الحياة الدنيا<sup>(8)</sup> ، ودليله  
قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾<sup>(9)</sup> ، أي : ذلك بلاغ ، وكذلك قوله : ﴿بَشِّرْ مِنْ  
ذَلِكُمُ النَّارَ﴾<sup>(10)</sup> ، أي : هي النار . ومعنى الكلام : إن ما تناولونه بهذا الفساد والبغي، إنما  
تتمتعون به في الدنيا ، ثم الينا مرجعكم<sup>(11)</sup> .

(1) معاني القرآن ، للفراء 220/2 .  
(2) ينظر : السبعة 325 ، والتيسير 121 ، والنشر 282/2 ، واتحاف فضلاء البشر 107/2 .  
(3) معاني القراءات 222 .  
(4) ينظر : الموضح ، للشيرازي 620/2 .  
(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 14/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 250/2 ، ومشكل إعراب القرآن 342.  
(6) معاني القراءات 222 .  
(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 461/1 ، وإعراب القرآن ، للأخفش 343/2 ، والحجة ، لابن خالويه 181 ،  
والحجة ، لأبي زرعة 329 .  
(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 14/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 250/2 .  
(9) سورة الاحقاف: 35 .  
(10) سورة الحج: 72 .  
(11) ينظر : معاني القراءات 222 .

أما القراءة بالنصب (متاع الحياة) فقد حملها الأزهري على المصدرية ، والمعنى :  
(تمتعون متاع الحياة الدنيا)<sup>(1)</sup> .

وهناك وجهان آخران للنصب لم يلتفت اليهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون (متاع) منصوباً على أنه مفعول به للبغي ، والمعنى : طلبتم متاع الحياة الدنيا ، وعلى هذا يكون قوله (على أنفسكم) من صلة البغي ، وليس خبراً له ، بل خبر مبتدأ محذوف تقديره : بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا محذور أو مكروه<sup>(2)</sup> .

(والآخر) : أن يكون منصوباً بفعل مضمر دل عليه ما قبله ، التقدير : تبغون متاع الحياة الدنيا ، ويكون قوله (على أنفسكم) خبراً للمبتدأ الذي هو (بغيكم) ، أي : إنه داخل في صلة المصدر ، فلا ينتصب (متاع) بالمصدر ، لأنه قد فصل بينه وبين معموله بالخبر الذي هو قوله (على أنفسكم)<sup>(3)</sup> .

2. بين النصب على المصدر والرفع على الخبر :

﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إلی رَبِّكُمْ وَعَلَّهْمُ يُنْقَوْنَ﴾ الأعراف:164

قرأ عاصم : ((معذرة)) بالنصب ، وقرأها الباقون بالرفع<sup>(4)</sup> .

أما النصب فقد حمّله الأزهري على المصدر ، فقال : ((من قرأ : (معذرة) نصباً فعلى المصدر))<sup>(5)</sup> ، فانتصب (معذرة) لأنه مصدر ، والمعنى : نعتذر معذرة<sup>(6)</sup> . قال سيبويه : ((ولو قال رجل لرجل : (معذرة الى الله وإليك من كذا وكذا) يريد : اعتذاراً ، لنصب))<sup>(7)</sup> .

وهناك وجه آخر للنصب لم يلتفت اليه الأزهري ، وهو النصب على أنه مفعول له<sup>(8)</sup> ، والتقدير : وعظناهم معذرة<sup>(9)</sup> ، أي : لأجل المعذرة .

(1) معاني القراءات 222 .

(2) ينظر : الكشف 516/1 ، والموضح ، للشيرازي 620/2 ، والبحر المحيط 35/6 .

(3) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 250/2 ، ومشكل إعراب القرآن 342/1 .

(4) ينظر : السبعة 296 ، والمبسوط 216 ، والتيسير 111 ، والنشر 272/2 .

(5) معاني القراءات 192 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للكسائي 148 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 157/2 ، ومشكل إعراب القرآن 304/1 .

(7) الكتاب 384/1 .

(8) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 157/2 .

(9) ينظر : الكشف 165/2 ، وتفسير القرطبي 195/7 ، والبيان 376/1 .

أما الرفع فقد حمله الأزهري على ((إضمار (هي معذرة) ، أو على معنى : موعظتنا إياهم معذرة))<sup>(1)</sup> ، أي : إن قوله : (معذرة) مرفوع على أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره : هي معذرة<sup>(2)</sup> ، ((فيضمّر قبل ذلك ما يرفعه ، كقوله : ﴿سورةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾<sup>(3)</sup> ، يريد : هذه سورة))<sup>(4)</sup> ، أو على تقدير موعظتنا ، والمعنى : موعظتنا إقامة عذر الى الله<sup>(5)</sup> .

وقد اختار سيبويه الرفع ، لأنهم ((لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : (لم تعظون قوماً ؟) ، قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم))<sup>(6)</sup> .  
أما الأزهري فلم يرجح قراءة على أخرى ، فالقراءتان متواترتان ، غير أن الرفع عليه أكثر القراءة<sup>(7)</sup> .

### 3. بين النصب على المصدر والخفض على النعت :

﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ فصلت: 10

قرأ يعقوب : ((سواء)) بالخفض ، وقرأ الباقرن ((سواء)) بالنصب<sup>(8)</sup> .

أما الخفض فقد حمله الأزهري على الصفة ، فقال : ((من قرأ : (سواء) جعله صفة لقوله : (في أربعة أيام سواء للسائلين) أي : في أربعة أيام مستويات تامات))<sup>(9)</sup> . و(سواء) اسم مصدر ((ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه من بعض ما في فعله))<sup>(10)</sup> ، ولما كانت العرب تنعت بالمصدر ، وتأتي به مفرداً مذكراً وإن كان المنعوت جمعاً ، جعلت (سواء) نعتاً لـ(أيام) أو لـ(أربعة) ، فهو اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل<sup>(11)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾<sup>(12)</sup> ، فجعل (سواء) ((بمنزلة (مستويات) ، وتقول (هذا درهم سواء) كأنك قلت : هذا درهم تام))<sup>(13)</sup> .

(1) معاني القراءات 192 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء 398/1 .

(3) سورة النور : 1 .

(4) الحجة ، لابن خالويه 166 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 385/2 ، والحجة ، لابن خالويه 166 ، والبحر المحيط 208/5 .

(6) الكتاب 384/1 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء 398/1 ، ومشكل إعراب القرآن 304/1 ، والبحر المحيط 208/5 .

(8) ينظر : إرشاد المبتدي 540 ، والنشر 366/2 ، واتحاف فضلاء البشر 442/2 .

(9) معاني القراءات 430 ، وينظر : معاني القرآن ، للفرّاء 12/3 .

(10) شرح ابن عقيل 160/3 .

(11) ينظر : شرح المفصل 50/3 ، والموضح ، للشيرازي 1131/3 .

(12) سورة يوسف : 18 .

(13) الكتاب 116/2 .

أما النصب فقد حمله الأزهري على المصدر المؤكد لفعله ، فقال : ((ومن نصب (سواء) فعلى المصدر ، على معنى : استوت سواء ، أي : استواءً فـ(سواء) أُقيم مقام المصدر الحقيقي))<sup>(1)</sup> ، أي : إنه اسم مصدر منصوب بفعل مضمر تقديره : استوت استواء ، فأقيم اسم المصدر مقام المصدر الحقيقي ، اذ وضع (سواء) موضع (استواء)<sup>(2)</sup> .

ولما كان (سواء) متصلاً بقوله : (وقدر فيها أقواتها) أي : متصلاً بـ(الأقوات) جاز فيه أن يكون حالاً منها ، وقد جاز هذا لأن (سواء) ((قد شبّهت بالأسماء النكرة ، فقبل (مررت بقومٍ سواء) ، فصارت تتبع النكرات ، واذا اتبعت النكرات انقطعت من المعارف فنصب))<sup>(3)</sup> ، والتقدير : وقدر فيها أقواتها مستوية<sup>(4)</sup> . إلا أن الأزهري لم يوجه (سواء) بالنصب على الحال، بل وجهه على المصدر .

وهناك قراءة أخرى لم يقرأ بها القراء الثمانية ، وهي قراءة الرفع ، وقد ذكرها الأزهري ، فقال : ((وقرأ أبو جعفر المدني : (سواء) على معنى : (هي سواء) ))<sup>(5)</sup> . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرصه على الإحاطة بالقراءات كلها ، اذ القراءة بالرفع صحيحة نحويًا ، فـ(سواء) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي سواء للسائلين<sup>(6)</sup> .

## • الحال

1. بين النصب على الحال والرفع على الخبر :

﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الأعراف: 32

قرأ نافع : ((خالصة)) بالرفع ، وقرأها الباكون بالنصب<sup>(7)</sup> .

أما الرفع عند الأزهري فـ((على أنه خبر بعد خبر ، كما تقول : (زيد عاقل لبيب) ، المعنى : قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة))<sup>(8)</sup> ، وهذا يعني أن (خالصة)

(1) معاني القراءات 430 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 50/4 ، ومشكل إعراب القرآن 640/2 .

(3) تفسير الطبري 112/24 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 12/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 50/4 .

(5) معاني القراءات 430 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 50/4 ، ومعاني القراءات 430 ، ومجمع البيان 6/24 .

(7) ينظر : السبعة 280 ، والتيسير 109 ، والنشر 268/2 ، واتحاف فضلاء البشر 47/2 .

(8) معاني القراءات 178 .

خبر ثان للمبتدأ (هي) ، بعد الخبر الأول الذي هو متعلق (للذين آمنوا) ، كما نقول : (هذا حلو حامض) ، والمعنى : قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة لهم يوم القيامة<sup>(1)</sup>. وهناك وجه آخر للرفع لم يلتفت اليه الأزهري ، وهو ان يكون قوله (خالصة) مرفوعاً عل أنه خبر للمبتدأ (هي) ، والجار والمجرور (للذين آمنوا) متعلق بالخبر تبييناً للخلوص<sup>(2)</sup> . أما النصب فقد حمله الأزهري على الحال ، فقال : ((ومن قرأ : (خالصة) بالنصب نصبها على الحال ، على أن العامل في قوله (في الحياة الدنيا) في تأويل الحال ، كأنك قلت : هي ثابتة للمؤمنين ، مستقرة في الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة))<sup>(3)</sup> .

## • العطف

### 1. بين النصب والخفض :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: 1  
قرأ حمزة وحده : ((والأرحام)) بالخفض ، وقرأها الباقون بالنصب<sup>(4)</sup>.  
أما القراءة بالخفض ، فقد حملها الأزهري على النسق ، فقال : ((خفض (الميم) نسقاً على (هاء) في (به) ))<sup>(5)</sup> أي : إن قوله : (والأرحام) مخفوض عطفاً على الضمير المجرور (هاء) في (به)<sup>(6)</sup> . وهذه القراءة ضعيفة عنده ، ((لأنها ضعيفة عند جميع النحويين ، غير جائزة إلا في اضطراب الشعر ، لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض))<sup>(7)</sup> ، اذ منعها البصريون ، واستقبحها الكوفيون وإن كانوا قد أجازوا العطف على المجرور من غير إعادة الخافض<sup>(8)</sup> .

- (1) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 333/2 ، والحجة ، لأبي زرعة 281 ، والبيان 359/1 .  
(2) ينظر : تفسير الطبري 165/8 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 123/2 ، والحجة ، لابن خالويه 154 ، ومشكل إعراب القرآن 288/1 .  
(3) معاني القراءات 178 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 377/1 ، والحجة ، لابن خالويه 154 .  
(4) ينظر : السبعة 226 ، والتيسير 93 ، والنشر 247/2 ، واثنا عشر فضلاء البشر 501/1 .  
(5) معاني القراءات 119 .  
(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 252/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 6/2 ، والكشف 375/1 ، ومجمع البيان 6/5 .  
(7) معاني القراءات 118 .  
(8) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 431/1 ، والإنصاف ، المسألة (65) 463/2 ، والمدارس النحوية 88 ، ونحو القراء الكوفيين 103 .

وقبحت تلك القراءة لوجهين ، (أحدهما) : في العربية ، فهي ضعيفة في القياس والاستعمال .

فمن حيث القياس لا يعطف الاسم الظاهر على المضمرة المخفوض إلا بإعادة الخافض ، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر ، فلا نقول : (مررت به زيد ، وبك زيد) إلا بإعادة الخافض<sup>(1)</sup> ، لأنه ((معه كشيء واحد لا ينفرد منه ، ولا يحال بينه وبينه))<sup>(2)</sup> ، والضمير المخفوض متصل غير منفصل ، فهو كالحرف من كلمة ، لا يقوم بنفسه ، فلا يعطف عليه باسم يقوم بنفسه<sup>(3)</sup> ، لأنك إنما تعطف على بعض الكلمة لذلك لا يجري ((الظاهر المجرور على المضمرة المجرور))<sup>(4)</sup> .

ومن حيث الاستعمال لا تعطف العرب على الضمير المجرور إلا في ضرورة الشعر ، فأنشده سيبويه<sup>(5)</sup> :

فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا  
فأذهب فما بك والأيام من عجب  
أراد : وبالأيام .

وأنشده الفراء<sup>(6)</sup> :  
تعلق في مثل السواري سيوفنا  
أراد : وبين الكعب .  
وما بينهما والكعب منا تنائف

(1) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 6/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 431/1 ، والإنصاف ، المسألة (65) 466/2 ، وتفسير القرطبي 4/5 .

(2) الحجة ، لابن خالويه 118 ، وينظر : شرح المفصل 78/3 .

(3) ينظر : التبيان ، للطوسي 98/1 ، والكشاف 452/1 .

(4) معاني القرآن ، للأخفش 224/1 .

(5) الكتاب 404/2 .

(6) البيت لمسكين الدارمي ، ديوانه 44 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 252/1 .



أما النصب فقد حمله الأزهري على المصدر المؤكد لفعله ، فقال : ((ومن نصب (سواء) فعلى المصدر ، على معنى : استوت سواء ، أي : استواءً فـ(سواء) أُقيم مقام المصدر الحقيقي))<sup>(1)</sup> ، أي : إنه اسم مصدر منصوب بفعل مضمر تقديره : استوت استواء ، فأقيم اسم المصدر مقام المصدر الحقيقي ، اذ وضع (سواء) موضع (استواء)<sup>(2)</sup> .

ولما كان (سواء) متصلاً بقوله : (وقدر فيها أقواتها) أي : متصلاً بـ(الأقوات) جاز فيه أن يكون حالاً منها ، وقد جاز هذا لأن (سواء) ((قد شبّهت بالأسماء النكرة ، فقيل (مررت بقومٍ سواء) ، فصارت تتبع النكرات ، واذا اتبعت النكرات انقطعت من المعارف فنصب))<sup>(3)</sup> ، والتقدير : وقدر فيها أقواتها مستوية<sup>(4)</sup> . إلا أن الأزهري لم يوجه (سواء) بالنصب على الحال ، بل وجهه على المصدر .

وهناك قراءة أخرى لم يقرأ بها القراء الثمانية ، وهي قراءة الرفع ، وقد ذكرها الأزهري ، فقال : ((وقرأ أبو جعفر المدني : (سواء) على معنى : (هي سواء) ))<sup>(5)</sup> . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرصه على الإحاطة بالقراءات كلها ، اذ القراءة بالرفع صحيحة نحويًا ، فـ(سواء) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي سواء للسائلين<sup>(6)</sup> .

## • الحال

### 1. بين النصب على الحال والرفع على الخبر :

﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الأعراف: 32

قرأ نافع : ((خالصة)) بالرفع ، وقرأها الباكون بالنصب<sup>(7)</sup> .

أما الرفع عند الأزهري فـ((على أنه خبر بعد خبر ، كما تقول : (زيد عاقل لبيب) ، المعنى : قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة))<sup>(8)</sup> ، وهذا يعني أن (خالصة)

(1) معاني القراءات 430 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 50/4 ، ومشكل إعراب القرآن 640/2 .

(3) تفسير الطبري 112/24 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 12/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 50/4 .

(5) معاني القراءات 430 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 50/4 ، ومعاني القراءات 430 ، ومجمع البيان 6/24 .

(7) ينظر : السبعة 280 ، والتيسير 109 ، والنشر 268/2 ، واتحاف فضلاء البشر 47/2 .

(8) معاني القراءات 178 .

خبر ثان للمبتدأ (هي) ، بعد الخبر الأول الذي هو متعلق (للذين آمنوا) ، كما نقول : (هذا حلو حامض) ، والمعنى : قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة لهم يوم القيامة<sup>(1)</sup>. وهناك وجه آخر للرفع لم يلتفت اليه الأزهري ، وهو ان يكون قوله (خالصة) مرفوعاً عل أنه خبر للمبتدأ (هي) ، والجار والمجرور (للذين آمنوا) متعلق بالخبر تبييناً للخلوص<sup>(2)</sup> . أما النصب فقد حمله الأزهري على الحال ، فقال : ((ومن قرأ : (خالصة) بالنصب نصبها على الحال ، على أن العامل في قوله (في الحياة الدنيا) في تأويل الحال ، كأنك قلت : هي ثابتة للمؤمنين ، مستقرة في الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة))<sup>(3)</sup> .

## • العطف

### 1. بين النصب والخفض :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: 1  
قرأ حمزة وحده : ((والأرحام)) بالخفض ، وقرأها الباقون بالنصب<sup>(4)</sup>.

أما القراءة بالخفض ، فقد حملها الأزهري على النسق ، فقال : ((خفض (الميم) نسقاً على (هاء) في (به) ))<sup>(5)</sup> أي : إن قوله : (والأرحام) مخفوض عطفاً على الضمير المجرور (هاء) في (به)<sup>(6)</sup> . وهذه القراءة ضعيفة عنده ، ((لأنها ضعيفة عند جميع النحويين ، غير جائزة إلا في اضطراب الشعر ، لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض))<sup>(7)</sup> ، اذ منعها البصريون ، واستقبحها الكوفيون وإن كانوا قد أجازوا العطف على المجرور من غير إعادة الخافض<sup>(8)</sup> .

وقبحت تلك القراءة لوجهين ، (أحدهما) : في العربية ، فهي ضعيفة في القياس والاستعمال .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 333/2 ، والحجة ، لأبي زرعة 281 ، والبيان 359/1 .  
(2) ينظر : تفسير الطبري 165/8 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 123/2 ، والحجة ، لابن خالويه 154 ، ومشكل إعراب القرآن 288/1 .  
(3) معاني القراءات 178 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 377/1 ، والحجة ، لابن خالويه 154 .  
(4) ينظر : السبعة 226 ، والتيسير 93 ، والنشر 247/2 ، واتحاف فضلاء البشر 501/1 .  
(5) معاني القراءات 119 .  
(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 252/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 6/2 ، والكشف 375/1 ، ومجمع البيان 6/5 .  
(7) معاني القراءات 118 .  
(8) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 431/1 ، والإنصاف ، المسألة (65) 463/2 ، والمدارس النحوية 88 ، ونحو القراء الكوفيين 103 .

فمن حيث القياس لا يعطف الاسم الظاهر على المضمرة المخفوض إلا بإعادة الخافض ، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر ، فلا نقول: (مررت به وزيد ، وبك وزيد) إلا بإعادة الخافض<sup>(1)</sup> ، لأنه ((معه كشيء واحد لا ينفرد منه ، ولا يحال بينه وبينه))<sup>(2)</sup> ، والضمير المخفوض متصل غير منفصل ، فهو كالحرف من كلمة ، لا يقوم بنفسه ، فلا يعطف عليه باسم يقوم بنفسه<sup>(3)</sup> ، لأنك إنما تعطف على بعض الكلمة لذلك لا يجري ((الظاهر المجرور على المضمرة المجرور))<sup>(4)</sup> .

ومن حيث الاستعمال لا تعطف العرب على الضمير المجرور إلا في ضرورة الشعر ، فأنشده سيبويه<sup>(5)</sup> :

فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا  
أراد : وبالأيام .  
وأنشده الفراء<sup>(6)</sup> :

نعلق في مثل السواري سيوفنا  
أراد : وبين الكعب .  
وما بينها والكعب غوط نفافن

(والآخر) : في الدين ، ف((خفض (الأرحام) خطأ أيضاً ، وأمر الدين عظيم))<sup>(7)</sup> ، أي : إن قوله (والأرحام) مخفوض على القسم ، وهذا خطأ في المعنى والإعراب ، أما من حيث المعنى ف((لأن الأخبار وردت عن النبي "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" بالنهي عن الحلف بالآباء ، ولأن التقدير في القسم : وبرب الأرحام ، وهذا قد أغنى عنه ما قبله))<sup>(8)</sup> ، فقد صح عنه "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" أنه قال : ((من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت))<sup>(9)</sup> ، وورد عنه أيضاً قوله : ((من كان حالفاً فليحلف بالله ، لا تحلفوا بآبائكم))<sup>(10)</sup> ،

(1) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 6/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 431/1 ، والإنصاف ، المسألة (65) 466/2 ، وتفسير القرطبي 4/5 .

(2) الحجة ، لابن خالويه 118 ، وينظر : وشرح المفصل 78/3 .

(3) ينظر : التبيان ، للطوسي 98/1 ، والكشاف 452/1 .

(4) معاني القرآن ، للأخفش 224/1 .

(5) الكتاب 404/2 .

(6) البيت لمسكين الدارمي ، ديوانه 44 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 253/1 .

(7) معاني القراءات 119 .

(8) التبيان ، للعكبري 326/1 .

(9) شرح صحيح مسلم 106/11 .

(10) مسند الإمام أحمد 241/2 .

فنصب (الأرحام) لأنه حضهم على صلة أرحامهم ، وعطف (الأرحام) على (ربكم) دلالة منه على عظيم الذنب ، وهو قطع الرحم ، اذ المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها<sup>(1)</sup> . والجامع بين تقوى الله وتقوى الأرحام ، أن تقوى الله تكون بالالتزام طاعته، واجتناب معاصيه، واتقاء الأرحام ، وذلك بأن توصل ولا تقطع<sup>(2)</sup> .

وأما الإعراب فقد بيناه على ما سبق ذكره .

وأما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على العطف ، فقال : ((والقراءة الجيدة : (والأرحام) بالنصب ، المعنى : اتقوا الأرحام أن تقطعوها))<sup>(3)</sup> ، أي : إن قوله : (والأرحام) منصوب على أنه معطوف على لفظ الجلالة (الله)<sup>(4)</sup> .

وقد اختار الأخفش النصب ، فقال : (( (والأرحام) منصوبة ، أي : اتقوا الأرحام . وقال بعضهم : (والأرحام) جر ، والأول أحسن))<sup>(5)</sup> ، ويفهم من كلام الأخفش والأزهري أن وجه الخفض على العطف ضعيف ، لأنه لا يعطف الأسم الظاهري على المضمرة المجرور إلا بإعادة الخافض<sup>(6)</sup> .

## 2. بين النصب على العطف والخفض بحرف جر مقدر :

﴿وَقَوْمٌ نُّوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ الذاريات:46

قرأ ابو عمرو وحمة والكسائي : ((وقوم)) بالخفض ، وقرأ الباقر : ((وقوم)) بالنصب<sup>(7)</sup> . أما القراءة بالخفض فقد حملها الأزهري على الخفض بحرف جر مقدر<sup>(8)</sup> دل عليه ما تقدم<sup>(9)</sup> من قوله : ﴿وَفِي نَمُودٍ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ﴾<sup>(10)</sup> ، وقد يكون محمولاً على قوله تعالى : ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾<sup>(11)</sup> أو على قوله تعالى : ﴿وَفِي مُوسَىٰ إِذْ

(1) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 252/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 6/2 ، والتبيان ، للطوسي 98/1 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 431/1 ، والبحر المحيط 497/3 .

(3) معاني القراءات 119 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 252/1 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 224/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس

431/1 ، والحجة ، لابن خالويه 118 .

(5) معاني القرآن ، للأخفش 224/1 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 6/2 ، والتبيان ، للطوسي 98/1 .

(7) ينظر : السبعة 609 ، والتيسير 203 ، والنشر 377/2 ، واتحاف فضلاء البشر 493/2 .

(8) ينظر : معاني القراءات 463 .

(9) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 248/4 ، والحجة ، لابن خالويه 332 .

(10) سورة الذاريات : 43 .

(11) سورة الذاريات:41 . وينظر : التبيان للطوسي 394/9 .

أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴿١﴾ . وقوله : (وفي موسى) معطوف ((على أحد شيئين : إما أن يكون معطوفاً على ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً﴾ (2) ، وفي موسى ، أو على قوله : ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (3) وفي موسى ، أي : وفي إرسال موسى آيات واضحة وفي قوم نوح آية (4) ، المعنى : وفي قوم نوح آية وعبرة (5)

أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على العطف ، فقال : ((من نصب فهو معطوف على معنى قوله : ﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّاعِقَةَ﴾ (6) ومعناه : فأهلكناهم وأهلكنا قوم نوح من قبل . ويجوز أن يكون محمولاً على قوله : ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ (7) ، أي : فأغرقناه وجنوده وأغرقنا قوم نوح من قبل)) (8) ، أي : إن (قوم) منصوب لأمرين ((كلاهما حمل على المعنى)) (9)

وهناك وجهان آخران للنصب لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون قوله : (قوم) منصوباً بالعطف على الضمير المتصل في قوله (فأخذتهم) ، فيكون معنى الكلام : فأخذتهم الصاعقة وأخذت قوم نوح من قبل ، إذ العرب تسمي كل عذاب مهلك صاعقة (10) .  
(والآخر) : أنه منصوب بفعل مضمر ، فيكون التقدير : واذكروا قوم نوح (11) ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ (12) . وقد يكون منصوباً بفعل مقدر دل عليه ما قبله ،

(1) سورة الذاريات: 38 . وينظر : تفسير الطبري 11/27 ، والكشف 289/2 ، ومجمع البيان 17/27 .

(2) سورة الذاريات: 37 .

(3) سورة الذاريات: 20 .

(4) ينظر : مجمع البيان 17/27 .

(5) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 248/4 ، والتبيان ، للطوسي 394/9 .

(6) سورة الذاريات: 44 .

(7) سورة الذاريات: 40 .

(8) معاني القراءات 463 ، وينظر : تفسير الطبري 11/27 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 57/5 ، والكشف 289/2

، ومشكل إعراب القرآن 689/2 .

(9) مجمع البيان 18/27 .

(10) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 248/4 ، والتبيان ، للطوسي 394/9 .

(11) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 88/3 ، وتفسير الطبري 11/27 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 248/4 .

(12) سورة النجم: 37 .

المعنى : وأخذت قومَ نوح<sup>(1)</sup> .

ولم يرجح الأزهري إحدى القراءتين ، لأنهما متواترتان ، وهذا الطبري يستحسنهما<sup>(2)</sup> .  
ويبدو أن القراءة بالنصب هي البينة عند النحويين ، لأن ((المعطوف الى ما هو أقرب  
اليه أولى ... فكذا (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَخَذَتْ قَوْمَ نوحٍ) أقرب من أن ترده الى (ثمود))<sup>(3)</sup> ،  
وكذلك فإن العرب ((إذا تباعد ما بين المخفوض وما بعده لم يعطفوه عليه ، ونصبوه))<sup>(4)</sup>، ودليلهم  
قوله : ﴿وَأْتَبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(5)</sup> .

### • النعت

- بين النصب على النعت والرفع على الاستئناف :

﴿أَتَذْعُرُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ \* اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ  
الْأُولَى﴾ الصافات: 125، 126

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب : ((الله ربكم)) بالنصب ، وقرأها الباقر بالرفع<sup>(6)</sup> .  
أما القراءة بالرفع فقد حملها الأزهري على الاستئناف ، كأنه قال : هو الله ربكم<sup>(7)</sup> ، ف(الله)  
مرفوع على أنه مبتدأ<sup>(8)</sup> ، لأن الكلام الذي قبله قد تم عند قوله (أحسن الخالقين) أي: إنه مبتدأ  
خبره (ربكم) ، وحسن ذلك ((لتمام الكلام الأول))<sup>(9)</sup> .  
وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (الله) مرفوعاً على أنه خبر  
لمبتدأ محذوف تقديره : هو الله ربكم<sup>(10)</sup> ، دليله قوله تعالى : ﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(11)</sup> .  
والرفع أولى الوجهين نحويًا لأنه ((مبتدأ وخبر بغير إضمار ولا حذف))<sup>(12)</sup>،

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 248/4 ، والتبيان ، للطوسي 394/9 .

(2) ينظر : تفسير الطبري 11/27 .

(3) إعراب القرآن ، للنحاس 248/4 .

(4) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(5) سورة هود: 60 .

(6) ينظر : السبعة 549 ، وإرشاد المبتدي 523 ، والنشر 360/2 ، واتحاف فضلاء البشر 415/2 .

(7) ينظر : معاني القراءات 411 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 312/4 ، وتفسير الطبري 111/23 ، والحجة ، لابن خالويه 304 ، والكشاف

. 85/4

(9) الحجة ، لأبي زرعة 610 .

(10) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 436/3 ، والحجة ، لابن خالويه 304 ، والبحر المحيط 122/9 .

(11) سورة التوبة: 1 .

(12) إعراب القرآن ، للنحاس 436/3 .

ومما يزيد ذلك الوجه استحساناً ، ان الكلام قد تم قبله ، فالاستئناف أولى<sup>(1)</sup> ، وهو الأقرب إلى معنى الآية ، اذ المعنى : أتدعون بالآلهية صنماً ، عادلين عن أحسن الخالقين؟! ، ثم يعود ليبين لهم (أحسن الخالقين) فيقول : الله ربكم الذي خلقكم ورب آبائكم<sup>(2)</sup> .

أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على الصفة ، فقال : ((ومن نصب رده على قوله : ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ \* اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ على صفة (أحسن) ))<sup>(3)</sup> ، فد(الله) منصوب على أنه صفة لـ(احسن الخالقين)<sup>(4)</sup> ، وهذا غلط عند النحاس ، اذ قال : ((وهذا غلط ، وإنما هو البدل ، ولا يجوز النعت ههنا لأنه ليس بتحلية))<sup>(5)</sup> ، أي : إن قوله (الله) منصوب على أنه بدل<sup>(6)</sup> من قوله (احسن الخالقين) ، لأن (أحسن) منصوب بـ(تذرون) ، و(ربكم) منصوب على أنه صفة لـ(الله) ، و(رب آبائكم) معطوف عليه<sup>(7)</sup> ، وكأن (ذلك كله كلام واحد))<sup>(8)</sup> ، والمعنى: تذرون احسن الخالقين الله الموصوف بهذه الصفات<sup>(9)</sup> .

### • التوكيد

- بين النصب على التوكيد والرفع على الابتداء :

﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ آل عمران : 154

قرأ أبو عمرو ويعقوب : ((كله)) بالرفع ، وقرأ الباقون : ((كله)) بالنصب<sup>(10)</sup> .

أما القراءة بالرفع فعلى الابتداء عند الأزهري ، اذ قال : ((ومن رفع فعلى الابتداء ، و(الله) الخبر ، المعنى : الأمر كله لله ، أي : النصر وما يلقي في القلوب من الرعب لله ، أي: كل ذلك لله))<sup>(11)</sup> ، وهو قول الزجاج<sup>(12)</sup> ، فقوله (كله) : مبتدأ ، خبره : (الله) ، والجملة من المبتدأ

(1) ينظر : الوقف والابتداء 363 ، وتفسير القرطبي 78/15 .

(2) ينظر : التبيان ، للطوسي 253/8 .

(3) معاني القراءات 411 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 312/4 .

(5) إعراب القرآن ، للنحاس 436/3 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 436/3 ، والحجة ، لابن خالويه 304 ، والبيان 307/2 .

(7) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 610 ، والكشف 228/2 ، ومشكل إعراب القرآن 619/2 .

(8) تفسير الطبري 111/23 .

(9) ينظر : الموضح ، للشيرازي 1093/3 .

(10) ينظر : السبعة 217 ، وإرشاد المبتدي 270 ، والنشر 242/2 .

(11) معاني القراءات 111 .

(12) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 480/1 .

والخبر في محل خبر (إن) (1) ، دليله قوله تعالى ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾ (2) . فمن رفع لم يجعل (كل) بمنزلة (أجمعين) ، و(إن كان في أكثر الأمر بمنزلة (أجمعين) لعمومها)) (3) ، إلا أنه حسن الابتداء به ، مع كونه مما يؤكد به ، لأنه في الأسماء أدخل منه في التأكيد ، فهو كسائر الأسماء ، إذ يقع فاعلاً ومفعولاً ومجروراً ، ولا يكون شيء من ذلك في (أجمعين) (4) ، لذلك ((ابتدئ بها كما يبتدى بسائر الأسماء ، نحو قولهم : ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ (5) فابتدأ به في الآية)) (6) .

أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على التوكيد ، إذ قال : ((من نصب (كله) فعلى التأكيد لـ(الأمر) )) (7) ، فهو هنا ((بمنزلة (أجمعين) في أنه للاحاطة والعموم ، فكما أنه لو قال : (إن الأمر أجمع) لم يكن إلا نصباً ، كذلك إذا قال : (كله) لأنه بمنزلة (أجمعين) )) (8) . وهناك وجهان آخران للنصب لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون قوله : (كله) منصوباً على أنه بدل ، ومن جعله كذلك حملة على (بعض) ، لأنك لو قلت : (إن الأمر بعضه لزيد) لجاز على البديل (9) .

(والآخر) : أن يكون منصوباً على أنه صفة للأمر (10) .

ولم يرجح الأزهري قراءة على أخرى ، لأنهما قراءتان متواترتان (11) ، ثم أن ((حق (كل) متصلة بالضمير ان لا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ)) (12) .

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 413/1 ، والحجة ، لابن خالويه 115 ، ومشكل إعراب القرآن 177/1 ،

والتبيان ، للطوسي 23/3 .

(2) سورة النمل : 87 .

(3) الحجة ، لأبي علي 392/2 .

(4) ينظر : الكشف 361/1 ، ومغني اللبيب 386/1 .

(5) سورة مريم : 95 .

(6) مجمع البيان 232/4 .

(7) معاني القراءات 111 ، وينظر : معاني القرآن ، للزجاج 480/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 413/1 ،

والحجة ، لابن خالويه 115 ، والتبيان ، للعكبري 303/1 .

(8) الحجة ، لأبي علي 392/2 ، وينظر : تفسير القرطبي 156/4 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 218/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 413/1 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 243/1 ، معاني القرآن ، للأخفش 218/1 .

(11) ينظر : البحر المحيط 88/3 .

(12) مغني اللبيب 201/2 .



• **النصب على أكثر من وجه**

- بين النصب على المفعولية أو على النداء أو على المعية والرفع على النداء :  
 (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ) سبأ:10  
 اتفق القراء على نصب ((والطير)) ، إلا ما روى زيد عن يعقوب : ((والطير)) بالرفع ،  
 ورويت أيضاً عن عاصم وأبي عمرو<sup>(1)</sup> .
- أما النصب فقد حمله الأزهري على ثلاثة أوجه ، (أحدها) : أن يكون منصوباً على  
 معنى : ((ولقد آتينا داود منا فضلاً ..... وسخرنا له الطير))<sup>(2)</sup> ، أي : إنه منصوب بفعل  
 مضمّر تقديره (سخرنا)<sup>(3)</sup> ، دل عليه قوله : (ولقد آتينا داود منا فضلاً) ، وهو كقولك :  
 ((أطعمته طعاماً وماءً) تريد : وسقيته ماءً ، فيجوز ذلك))<sup>(4)</sup> .
- (والثاني) : أنه منصوب ((على النداء ، المعنى : يا جبال أوبي معه والطير ، كأنه قال :  
 أنادي الجبال والطير))<sup>(5)</sup> ، أي : إن قوله (والطير) منصوب بالعطف على موضع النداء في  
 قوله (يا جبال)<sup>(6)</sup> ، فنصب لأنه ((من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله))<sup>(7)</sup> ، المعنى :  
 دعونا الجبال والطير ، وهو كقولك : ((يا عمرو والصلت اقبلا) ، نصبت (الصلت) لأنه إنما  
 يدعى بـ (يا أيها) ، فاذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته ، فنصب))<sup>(8)</sup> .
- (والثالث) : أنه ((منصوب بمعنى : (مع) ، كما تقول : (قمت وزيداً) أي : قمت مع  
 زيد ، فالمعنى : أوبي معه ومع الطير))<sup>(9)</sup> ، أي : نصب لأنه مفعول معه<sup>(10)</sup> .
- أما الرفع فقد حمله الأزهري على معنى : ((يا جبال أوبي معه ويا أيها الطير))<sup>(11)</sup> ،  
 أي : إنه مرفوع على نداء آخر مقدر<sup>(12)</sup> ، المعنى : يا جبال ويا أيها الطير أوبي معه .

(1) ينظر : معاني القراءات 390 ، والنشر 249/2 ، وتفسير القرطبي 171/14 .

(2) معاني القراءات 390 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 243/4 ، ومشكل إعراب القرآن 583/2 ، والكشاف 554/3 ، والتبيان ،  
 للعكبري 1064/2 .

(4) معاني القرآن ، للفراء 355/2 .

(5) معاني القراءات 390 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 243/4 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 333/3 ، والتبيان 275/2 .

(7) الكتاب 188/2 .

(8) معاني القرآن ، للفراء 355/2 .

(9) معاني القراءات 390 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 243/4 ، ومشكل إعراب القرآن 583/2 ، والكشاف 554/3 ، وتفسير  
 القرطبي 171/14 .

(11) معاني القراءات 390 .

(12) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 243/4 ، والتبيان 275/2 .

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (والطير) مرفوعاً بالعطف على المضمرة في (أوبي) ، المعنى : يا جبال رجعي التسبيح أنت والطير<sup>(1)</sup> ، وقد حسن تقدير ذلك المضمرة (أنت) لأنَّ بعده (معه)<sup>(2)</sup> .

وفي معرض الموازنة بين تلك القراءات ، نجد أن النصب هو المختار نحويّاً ، فالرفع إنما يكون حملاً على اللفظ ، أي : رفع (الطير) حملاً على لفظ (الجبال) في العطف ، والقياس لا ((يجوز الحمل على اللفظ المبني في العطف والوصف))<sup>(3)</sup> .

أما سيبويه فيرى ان قراءة الرفع قد جاءت على الأكثر في استعمال العرب ، اذ قال : ((فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : (يا زيد والنضير) ))<sup>(4)</sup> .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للفرء 355/2 ، وتفسير الطبري 79/22 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 243/4 ، والبحر المحيط 525/8 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 243/4 .

(3) البيان 275/2 .

(4) الكتاب 188/2 .

# المبحث الثالث المجروبات

# المبحث الثالث المجروبات

## المبحث الثالث المجرورات

### • الإضافة

- بين الخفض على الإضافة والنصب على المفعولية :

﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ الزمر: 38

قرأ ابو عمرو ويعقوب : ((كاشفات ضره)) بالتنوين والنصب ، وقرأ الباقون : ((كاشفات ضره)) بترك التنوين والإضافة<sup>(1)</sup> .

اما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على المفعولية ، فقال : ((فمن نصب (ضره) نصبه بالكشف))<sup>(2)</sup> ، أي : إن (ضره) منصوب على أنه مفعول به لـ(كاشفات) ، والوجه فيه أن (كاشفات) اسم فاعل عمل فعله ، فنصب (ضره) على المفعولية ، لأنه بمعنى الحال والاستقبال<sup>(3)</sup> . فـ(كاشفات) اسم أشبه الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه<sup>(4)</sup> ، ومتى أردت بالاسم معنى الفعل كان نكرة منوناً<sup>(5)</sup> ، فنون (كاشفات) ، وذلك كقولنا : (هذا ضارب زيداً غداً) . أما القراءة بالخفض فقد حملها الأزهري على الإضافة<sup>(6)</sup> ، أي : إن قوله (ضره) خفض على أنه مضاف اليه ، فسقط التنوين من (كاشفات) لتلك الإضافة<sup>(7)</sup> ، والإضافة هنا لفظية ، أي : إنها مجازية وليست حقيقية ، اذ لم تفد تخصيصاً ولا تعريفاً ، فهي على نية التنوين<sup>(8)</sup> - الانفصال - ، أي : إن التنوين أسقط لفظاً لإضافة الوصف الى معموله ، ويقوي ذلك قوله تعالى : ﴿هُدًى بَالِغِ الْكُفْبَةِ﴾<sup>(9)</sup> .

(1) ينظر : السبعة 562 ، والمبسوط 384 ، والتيسير 90 ، والنشر 363/2 .

(2) معاني القراءات 423 .

(3) ينظر : الكشف 239/2 .

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي 550/1 ، وشرح ابن عقيل 168/3 ، وشرح قطر الندى 270 .

(5) ينظر : الكتاب 218/1 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 284/1 .

(6) ينظر : معاني القراءات 423 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 355/4 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 13/4 ، والكشف 239/2 .

(8) ينظر : شرح المفصل 122/2 ، وأوضح المسالك 89/3 .

(9) سورة المائدة: 95 .

وحذف التنوين للخفض على الإضافة ((كثير في كلام العرب موجود حسن))<sup>(1)</sup>، وقد قال سيبويه : ((وليس يغير كف التنوين ، اذا حذفته مستخفاً ، شيئاً من المعنى ، ولا يجعله معرفةً، فمن ذلك قوله عز وجل : ...﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾<sup>(2)</sup> ، لأن معناه كمعنى : ﴿وَلَا آمِينَ أَلْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾<sup>(3)</sup>))<sup>(4)</sup>، ومثله قول النابغة<sup>(5)</sup> :

احكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت  
الى حمام شرعٍ واردِ الثمدِ  
أي : وارد الثمد ، فحذف التنوين .

فاذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي من الفعل فآثر الإضافة فيه ، لأن للإضافة معنى المضي ، فنقول في (أخوك أخذ حقه) : (أخوك أخذ حقه) ، ويقبح أن نقول : (أخذ حقه) ، لأن معناه ماضٍ فقبح التنوين ، ومثله قولنا : (هذا ضاربٌ زيدٌ أمس) ، اذ لا يجوز أن نقول : (هذا ضاربٌ زيداً أمس) ، لأنه ماضٍ ، فآثرنا الإضافة لما فيها من معنى المضي ، أي : إنَّ النصب غير جائز مع المضي ، وبذلك قال البصريون والكوفيون<sup>(6)</sup> .

قال الأزهري : ((والمعنى واحد في القراءتين))<sup>(7)</sup> ، وهو بذلك متفق والطبري الذي يقول : ((إنهما قراءتان مشهورتان ، متقاربتا المعنى ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب))<sup>(8)</sup> .

## • العطف

### - بين الخفض والرفع

﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ التوبة: 100

قرأ يعقوب : ((والأنصار)) بالرفع ، وقرأ الباقون : ((والأنصار)) بالخفض<sup>(9)</sup> .

قال الأزهري في قراءة الرفع : ((من قرأ : (والأنصار) عطفه على قوله (والسابقون) ))<sup>(10)</sup> ، و(السابقون) مرفوع بالابتداء ، كأنه قال : والسابقون

(1) إعراب القرآن ، للنحاس 13/4 .

(2) سورة المائدة: 1 .

(3) سورة المائدة: 2 .

(4) الكتاب 221/1 .

(5) ديوانه 34 ، وينظر : شرح أبيات سيبويه 102 .

(6) ينظر : الجمل 95 ، والمقتضب 30/4 .

(7) معاني القراءات 423 .

(8) تفسير الطبري 7/24 .

(9) ينظر : النشر 280/2 .

(10) معاني القراءات 214 .

والأنصار<sup>(1)</sup> .

أما القراءة بالخفض فقد حملها الأزهري على العطف أيضاً ، اذ قال : ((ومن قرأ بالخفض عطفه على (المهاجرين) ، وهو أجود الوجهين))<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله (والأنصار) مخفوض لأنه معطوف على (المهاجرين) ، كأنه قال : من المهاجرين والأنصار<sup>(3)</sup> .  
والقراءة بالخفض هي المختارة عند الأزهري وإن كانت ((الأولى صحيحة في العربية))<sup>(4)</sup> ، وهو بهذا يتفق والأخفش الذي يقول : ((والوجه هو الجر ، لأن السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعاً))<sup>(5)</sup> .

### • النعت

#### 1- بين الخفض والرفع :

﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً﴾ الكهف:44

قرأ أبو عمرو والكسائي : ((الحق)) بالرفع ، وخفضها الباقون<sup>(6)</sup> .

حمل الأزهري القراءة بالرفع على النعت ، اذ قال : ((ومن قرأ : (الحق) جعله نعتاً لـ(الولاية)، كأنه قال : هنالك الولاية الحق لله))<sup>(7)</sup> ، أي : إن قوله (الحق) مرفوع على أنه صفة لـ(الولاية)<sup>(8)</sup> ، المعنى : ((يومئذ يتولون الله ويؤمنون به ويتبرءون مما كانوا يعبدون))<sup>(9)</sup> ، أي : إنها ولاية خالصة من الشرك لا يشوبها غير الحق<sup>(10)</sup> .

وهنالك وجهان آخران للرفع لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون قوله (الحق) مرفوعاً على أنه خبر ثانٍ ، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي الحق ، أو : هو الحق .

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للفراء 450/1 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 336/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 232/2 ، والمحتسب 301/1 .

(2) معاني القراءات 214 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 466/2 ، والتبيان ، للطوسي 331/5 ، ومجمع البيان 126/10 .

(4) معاني القراءات 214 .

(5) معاني القرآن ، للأخفش 336/2 .

(6) ينظر : المبسوط 235 ، والتيسير 143 ، والتبصرة 249 ، والنشر 311/2 .

(7) معاني القراءات 268 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 99/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 459/2 ، والحجة ، لابن خالويه 224 ، والتبيان ، للطوسي 49/7 .

(9) تفسير غريب القرآن 268 .

(10) ينظر : الكشف 63/2 ، والموضح ، للشيرازي 784/2 .

(والآخر) : أن يكون مبتدأ ، خبره (هو خير)<sup>(1)</sup> . ويرى الأنباري ((أن جعله خبراً أولى من جعله صفة ، لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف))<sup>(2)</sup> .

أما القراءة بالخفض فقد حملها الأزهري على النعت أيضاً<sup>(3)</sup> ، أي : إنَّ قوله (الحق) مخفوض على أنه نعت لـ(الله)<sup>(4)</sup> ، و(الحق) مصدر وصف به لفظ الجلالة ، فوصفه بالحق وهو مصدر كما وصفه بالعدل والسلام ، والمعنى : أنه ذو الحق وذو السلام<sup>(5)</sup> . ويقوي ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾<sup>(6)</sup> .

2- بين الخفض على النعت والرفع على الخبر  
﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ \* عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ المؤمنون: 91،92

قرأ نافع وحمة والكسائي : ((عالم)) بالخفض ، وقرأ الباقون : ((عالم)) بالرفع<sup>(7)</sup> .  
أما القراءة بالخفض فقد حملها الأزهري على الصفة رداً على قوله ((سبحان الله .... عالم الغيب))<sup>(8)</sup> ، أي : إن قوله (عالم) صفة لله عز وجل<sup>(9)</sup> في قوله ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ ، وتكون ((إضافة (عالم) حقيقية))<sup>(10)</sup> ، وهي القراءة المختارة عند الأخفش<sup>(11)</sup> ، والقيسي<sup>(12)</sup> ، لأن الكلام متصل ببعضه ببعض ، فيكون من وجه واحد<sup>(13)</sup> .

وهناك وجه آخر للخفض لم يلتفت إليه الأزهري ، وهو أن يكون قوله : (عالم) مخفوضاً على أنه بدل<sup>(14)</sup> ، وتكون ((الإضافة غير حقيقية ، و(الغيب) في

(1) ينظر : التبيان ، للعكبري 849/2 .

(2) البيان 110/2 .

(3) ينظر : معاني القراءات 268 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 289/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 459/2 ، والتبيان ، لطوسي 49/7 ، وتفسير القرطبي 267/10 .

(5) ينظر : الكشف 63/2 .

(6) سورة الأنعام: 62 .

(7) ينظر : السبعة 447 ، والتيسير 160 ، وإرشاد المبتدي 456 ، والنشر 329/2 .

(8) ينظر : معاني القراءات 327 .

(9) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 120/3 ، والحجة ، لابن خالويه 258 ، والتبيان ، للعكبري 960/2 .

(10) مجمع البيان 171/18 .

(11) ينظر : البحر المحيط 581/7 .

(12) ينظر : الكشف 131/2 .

(13) ينظر : الكشف 131/2 ، وزاد المسير 488/5 ، والبحر المحيط 581/7 .

(14) ينظر : مجمع البيان 171/18 ، والبيان 188/2 ، والتبيان ، للعكبري 960/2 .



تقدير النصب))<sup>(1)</sup> .

أما القراءة بالرفع فهي عند الأزهري ، على الاستئناف<sup>(2)</sup> ، أي : إن (عالم) مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف<sup>(3)</sup> ، التقدير : هو عالم الغيب والشهادة<sup>(4)</sup> ، إذ الكلام مستأنف مقطوع عما قبله<sup>(5)</sup> ، وقد اختار الفراء الرفع فقال : ((وجه الكلام الرفع على الاستئناف ، الدليل على ذلك دخول الفاء في قوله (فتعالى) ، ولو خفضت لكان وجه الكلام أن يكون (وتعالى) بالواو ، لأنه إذا خفض فانما أراد : سبحان الله عالم الغيب والشهادة وتعالى . فدل دخول الفاء انه أراد : هو عالم الغيب والشهادة فتعالى))<sup>(6)</sup> ، وهو ما اختاره ابن عطية ، إذا قال : ((والابتداء عندي ابرع))<sup>(7)</sup> .

### • البديل

- بين الخفض على البديل والرفع على وجهين :

﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ \* لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ الدخان: 6-8  
قرأ عاصم وحمزة والكسائي : ((رب السماوات)) بخفض الباء ، وقرأ الباقيون : ((رب السماوات)) برفعها<sup>(8)</sup> .

أما القراءة بالخفض فقد حملها الأزهري على البديل من قوله : ((رحمة من ربك .... رب السماوات))<sup>(9)</sup> ، أي : إن (رب السماوات) خفض على البديل من (ربك)<sup>(10)</sup> ، والمعنى : رحمة من ربك رب السماوات<sup>(11)</sup> .

(1) مجمع البيان 171/18 .

(2) ينظر : معاني القراءات 327 .

(3) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 120/3 ، والحجة ، لأبي زرة 491 ، والكشف 131/2 ، والكشاف 195/3 .

(4) ينظر : الحجة ، لأبي زرة 491 ، والتبيان ، للطوسي 390/7 ، وتفسير القرطبي 88/12 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 241/2 ، والموضح ، للشيرازي 900/2 ، والبحر المحيط 581/7 .

(6) معاني القرآن ، للفراء 241/2 .

(7) المحرر الوجيز 395/10 .

(8) ينظر : السبعة 592 ، والتيسير 198 ، والنشر 371/2 ، واتحاف فضلاء البشر 463/2 .

(9) معاني القراءات 443 .

(10) ينظر معاني القرآن ، للزجاج 424/4 ، والكشف 264/2 ، ومجمع البيان 106/25 ، والبحر المحيط

398/9 .

(11) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 126/4 .

وهناك وجهان آخران للخفض لم يذكرهما الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون (رب السماوات) خفض على أنه صفة لـ(ربك)<sup>(1)</sup> من قوله (رحمة من ربك) ، (والآخر) : أن يكون عطف بيان<sup>(2)</sup> .  
أما القراءة بالرفع فقد حملها الأزهري على وجهين ، فقال : ((ومن رفعه رده على قوله : ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ ، وإن شئت على المدح ، بمعنى : هو رب السماوات))<sup>(3)</sup> ، أي : إن الرفع في (رب) على وجهين ، (أحدهما) : أن يكون مرفوعاً على الاتباع لقوله : (انه هو السميع العليم)<sup>(4)</sup> ، أي : إنه بدل من (هو) ، أو صفة لـ(السميع العليم)<sup>(5)</sup> .

(والآخر): ان يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ مضمرة ، تقديره : هو رب السماوات<sup>(6)</sup> .  
وهناك ثلاثة أوجه أخرى للقراءة بالرفع لم يذكرها الأزهري ، (أولها) : أن يكون قوله : (رب) ((مرفوعاً على الاستئناف))<sup>(7)</sup> ، أي : إنه مبتدأ ، خبره قوله : (لا إله إلا هو) ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾<sup>(8)</sup> ، ويقويه قوله : ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(9)</sup> .  
(والثاني) : أن يكون (رب) مرفوعاً على العطف على قوله (السميع العليم)<sup>(10)</sup> .  
(والثالث) : أن يكون مرفوعاً على أنه خبر ثانٍ لـ(إن)<sup>(11)</sup> من قوله : ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ .

وقد ترك الأزهري اختيار إحدى القراءتين على الأخرى ، وهو بذلك يتفق والفراء في توجيه القراءتين وعدم اختياره ، وكأنه استحسن القراءتين وقبلهما ، فهذا الطبري يقول : ((إنهما قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى ، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب))<sup>(12)</sup> .

(1) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 656 ، وفتح القدير 571/4 .

(2) ينظر : تفسير الرازي 240/27 ، وفتح القدير 571/4 .

(3) معاني القراءات 443 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 39/3 ، وتفسير الطبري 130/25 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 424/4 ، والحجة ، لابن خالويه 324 ، والحجة ، لأبي زرعة 656 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 126/4 ، والكشف 264/2 ، ومجمع البيان 106/25 ، وتفسير النسفي 127/4 .

(7) معاني القرآن ، للفراء 39/3 ، وينظر : معاني القرآن ، للزجاج 224/4 ، والتبيان ، للطوسي 225/9 .

(8) سورة النبأ : 37 .

(9) سورة المزمل : 9 .

(10) ينظر : تفسير الرازي 241/27 ، وروح المعاني 107/25 .

(11) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 424/4 ، وروح المعاني 107/25 .

(12) تفسير الطبري 130/25 .

● الخفض على أكثر من وجه

- بين الخفض والنصب على أكثر من وجه :

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة:7

قرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب : ((غير)) بـخفض الراء ،  
واختلفوا عن ابن كثير بفتح الراء في ((غير)) وخفضها<sup>(1)</sup> .

أما القراءة بـخفض (غير) فقد حملها الأزهري على وجهين ، (أحدهما) : على قول الفراء : ((بـخفض (غير) لأنها نعت للذين ، لا للهاء والميم من (عليهم))<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله: (غير) صفة لـ(الذين)<sup>(3)</sup> ، وفي ذلك تأويلان ، (أحدهما) : أن يجعل (الذين) نكرة ، لأن أصل (غير) أن تكون صفة للنكرة ، وإن اضيفت الى معرفة<sup>(4)</sup> ، قال أبو بكر السراج : ((وإنما تنكرت (غير) و(مثل) مع إضافتهما الى المعارف من أجل معنهما ، وذلك أنك اذا قلت : (رأيت غيرك) ، فكل شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره))<sup>(5)</sup> ، فـ(الذين) وإن كانت معرفة إلا أنها بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي أمارات بين الناس ، بل هي أشبه بذلك ، فتكون كالنكرات المجهولات ، مثل (رجل) و(بعير)<sup>(6)</sup> ، أي : إنها هنا ((لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة ، فجرى مجرى النكرة فجاز أن يقع وصفاً له))<sup>(7)</sup> ، ولما كان (غير) نظير (الذين) في أنه معرفة غير مؤقتة جاز أن يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً لـ(الذين أنعمت عليهم) ، كما يقال : (( لا أجلس إلا الى العالم غير الجاهل) ، يراد : لا أجلس إلا الى من يعلم ، لا الى من يجهل))<sup>(8)</sup> .

(والآخر) : أن يكون (الذين) معرفة<sup>(9)</sup> ، وصفت بـ(غير) ، على أن (غير) ((في هذا الموضوع مع ما اضيفت اليه معرفة، لأن حكم كل مضاف الى معرفة أن يكون معرفة))<sup>(10)</sup> و(غير) هنا مضافة الى ضد شيء له ضد واحد ، ((وأردت إثباته ، ونفي ضده ، فلم ذلك السامع ، فوصفته بـ(غير) وأضفت (غير) الى ضده فهو معرفة))<sup>(11)</sup> ، و(المغضوب عليهم) خلاف(المنعم

(1) ينظر : السبعة 111 ، والقراءات الشاذة 1 .

(2) معاني القرآن ، للفراء 7/1 ، وينظر : معاني القراءات 31 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 17/1 ، والتبيان ، للعكبري 9/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 17/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 53/1 ، ومشكل إعراب القرآن 72/1 .

(5) مجمع البيان 62/1 .

(6) ينظر : تفسير الطبري 89/1 ، ومجمع البيان 62/1 .

(7) البيان 40/1 .

(8) تفسير الطبري 89/1 .

(9) ينظر : تفسير الطبري 89/1 .

(10) مجمع البيان 62/1 .

(11) مجمع البيان 62/1 ، وينظر : الموضح ، للشرازي 235/1 .

عليهم)<sup>(1)</sup>، ((لأن من انعم عليه بالإيمان فإنه لم يغضب عليه، ومن لم يغضب عليه فإنه أنعم عليه))<sup>(2)</sup>، ومتى وجه (غير) إلى ذلك خفض على تكرير (الصراط) الذي خفض (الذين) ، كأنك قلت : صراط الذين أنعمت عليهم صراط غير المغضوب عليهم<sup>(3)</sup>.

(والآخر) : على قول الأخفش : ((ألا ترى أنك إذا قلت : (إني لأمر برجل مثلك) ، فانما تريد (برجل مثلك) ، لأنك لا تحد له رجلاً بعينه ، ولا يجوز إذا حددت له ذلك ، إلا أن تجعله بدلاً ، ولا يكون على الصفة ، ألا ترى أنه لا يجوز (مررت بزيد مثلك) إلا على البديل))<sup>(4)</sup> ، أي : إن (غير) بدل من (الذين أنعمت عليهم) على معنى : إن المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال<sup>(5)</sup>.

وإنما جاز ذلك لأن بدل النكرة من المعرفة جائز ، و(غير) نكرة ، وإن اضيفت الى معرفة، فهي لا تتعرف بالإضافة<sup>(6)</sup> .

وهناك تأويل آخر للخفض على البديل ، وهو أن يكون (غير) مخفوضاً على البديل من (الهاء والميم) في (عليهم)<sup>(7)</sup> ، كقول الشاعر<sup>(8)</sup> :

على حالة لو أن في القوم حاتماً  
على جوده لضمن بالماء حاتم  
فخفض (حاتم) على البديل من (الهاء) في (جوده) . إلا أن الأزهري لم يذكر هذا التأويل.

أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على قول الزجاج : ((ويجوز نصب (غير) المغضوب) على ضربين : على الحال ، وعلى الاستثناء))<sup>(9)</sup> ، أي : إن النصب في (غير) على وجهين ، (أحدهما) : انه منصوب على الحال من (الهاء والميم) في (عليهم) ، كأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم<sup>(10)</sup> ، أي : إن العامل في الحال قوله : (أنعمت)<sup>(11)</sup>.

(1) الكشاف 26/1 .

(2) الموضح ، للشيرازي 235/1 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 7/1 ، وتفسير الطبري 89/1 ، ومعاني القراءات 31 .

(4) معاني القرآن ، للأخفش 17/1 ، وينظر : معاني القراءات 31 .

(5) الكشاف 26/1 .

(6) ينظر : الموضح ، للشيرازي 235/1 .

(7) ينظر : مجمع البيان 61/1 ، والبيان 40/1 ، والتبيان ، للعكبري 9/1 .

(8) ينظر : الكامل 194/1 ، ومجمع البيان 61/1 .

(9) معاني القراءات 31 ، وينظر : معاني القرآن ، للزجاج 53/1 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 18/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 53/1 ، ومشكل إعراب القرآن 72/1 .

(11) ينظر : الكشاف 26/1 ، ومجمع البيان 61/1 .

(والآخر) : أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع<sup>(1)</sup> ، وهو قول بعض نحويي البصرة ، كأن المعنى: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم الذين لم تنعم عليهم في أديانهم ولم تهدم للحق<sup>(2)</sup> ، ف(غير) هنا بمعنى (إلا) ، لأن ما بعدها خلاف ما قبلها<sup>(3)</sup> ، فاستثنى (غير المغضوب عليهم) من (الذين أنعمت عليهم) ، وهذا لا يجوز عند نحويي الكوفة ، إذ يقولون : ((لا يكون استثناءً ، لأن بعده (ولا)<sup>(4)</sup> ، ولا تزداد (لا) في الاستثناء))<sup>(5)</sup> ، فأنكروا هذا التأويل ، لأن (لا) نفي وجد ، ولا يعطف بجدد إلا على مجدد<sup>(6)</sup> .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 18/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 53/1 ، والبيان 41/1 .

(2) ينظر : تفسير الطبري 89/1 ، ومشكل إعراب القرآن 72/1 .

(3) ينتظر : معاني القرآن ، للزجاج 53/1 ، وشرح المفصل 83/1 .

(4) يقصد قوله تعالى : ﴿وَالصَّالِينَ﴾ .

(5) معاني القرآن ، للنحاس 175/1 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن 72/1 .

(6) ينظر : تفسير الطبري 89/1 .



# الفصل الثاني الأفعال

- المبحث الأول : الأفعال المرفوعة
- المبحث الثاني : الأفعال المنصوبة
- المبحث الثالث : الأفعال المجزومة
- المبحث الرابع : مسائل متفرقة

# المبحث الأول الأفعال المرفوعة

## الفصل الثاني الأفعال



# المبحث الأول الأفعال المرفوعة

## المبحث الأول الأفعال المرفوعة

### . بين الرفع والنصب

#### 1. بين الرفع على الاستئناف والنصب على العطف

﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ \* وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴿المائدة: 52 ، 53

قرأ أبو عمرو ويعقوب : ((يقول)) بالنصب ، وقرأ الباقون : ((يقول)) بالرفع<sup>(1)</sup> .

أما القراءة بالنصب فقد حملها الأزهري على العطف ، فقال : ((ومن نصب (يقول) عطفه على قوله (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ... وَأَنْ يَقُولُ) ))<sup>(2)</sup> ، فقوله : (ويقول) منصوب لأنه معطوف على قوله (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)<sup>(3)</sup> ، أي : إنه منصوب بالعطف حملاً على المعنى ، لا على اللفظ ، فكأنه قال : عسى أن يأتي الله بالفتح ، وأن يقول الذين آمنوا<sup>(4)</sup> . وهناك وجه آخر للنصب لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (ويقول) في معنى المصدر ، فكأنه قال : وبأن يقول الذين آمنوا ، فعطف مصدر على مصدر ، المعنى : عسى الله أن يأتي بالفتح ويقول الذين آمنوا<sup>(5)</sup> .

وأما القراءة بالرفع فقد حملها الأزهري على الاستئناف ، أي : إن قوله : (ويقول) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، فقد ابتدأ به<sup>(6)</sup> ، أي إن (الواو) جعلت لعطف جملة على جملة<sup>(7)</sup> .

(1) ينظر : السبعة 245 ، والتيسير 99 ، والنشر 354/2 .

(2) معاني القراءات 142 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 313/1 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 260/1 ، والحجة ، لابن خالويه 106 ، والوقف والابتداء 187 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 62/2 ، ومشكل إعراب القرآن 288/1 .

(5) ينظر : الموضح ، للشيرازي 444/1 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 313/1 ، ومعاني القراءات 142 ، والحجة ، لابن خالويه 106 ، والحجة ، لأبي زرعة 229 ، وفتح القدير 51/2 .

(7) ينظر : الموضح ، للشيرازي 444/1 ، وتفسير الرازي 20/12 .

وبعد فقد قال القيسي في هاتين القراءتين : ((والقراءتان حسنتان ، والأجود قراءة الرفع، إذ عليه الجماعة ، ولظهور وجهه ، ولترك التكلف فيه ، كما احتيج إلى التكلف في النصب من تقديم لفظ مؤخر))<sup>(1)</sup> .

## 2. بين الرفع على العطف والنصب على العطف :

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ \* وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾ الشعراء: 12، 13

قرأ يعقوب : ((ويضيق)) بالنصب ، وقرأ الباقون : ((ويضيق)) بالرفع<sup>(2)</sup> .  
قال الأزهري : ((قال الفراء : من رفع رده على (أخاف ... ويضيق) ، ومن فتح الحرفين عطفهما على قوله : (أن يكذبون ... وأن يضيق ... وأن لا ينطلق لسانني))<sup>(3)</sup> .  
فنصب الفعل (ويضيق) محمول على العطف ، أي : إنه منصوب لأنه معطوف على قوله : (يكذبون) ، المنصوب بـ(أن) المصدرية ، والتقدير: أخاف أن يكذبون وأن يضيق صدري<sup>(4)</sup>، والنصب يقتضي أن يكون الضيق داخلاً ((تحت خوفه، وهو عطف على (يكذبون))<sup>(5)</sup> .  
أما رفع الفعل (ويضيق) فمعطوف على خبر إن (أخاف) ، فكأنه قال : إني أخاف ويضيق صدري ولا ينطلق لسانني<sup>(6)</sup> ، المعنى : إني أخاف وإني يضيق صدري ولا ينطلق لسانني<sup>(7)</sup> ، وهذا وجه الكلام عند الفراء ، فقال : ((والوجه الرفع ، لأنه أخبر أن صدره يضيق))<sup>(8)</sup> ، فالرفع يدل على الخوف من التكذيب ، لأن ((التكذيب الذي سيقع يوجب ضيق القلب ، وضيق القلب يوجب زيادة الاحتباس))<sup>(9)</sup> ، والكثير من الفصحاء ((إذا اشتد غمهم وضائق صدورهم فإن ألسنتهم تتلجلج حتى لا تكاد تبين عن مقصود))<sup>(10)</sup> .

(1) الكشف 412/1 .

(2) ينظر : إرشاد المبتدي 469 ، والنشر 335/2 ، وفتح القلوب 314/2 .

(3) معاني القراءات 346 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 278/2 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 278/2 ، وتفسير القرطبي 63/13 ، وفتح التقدير 95/4 .

(5) المحرر الوجيز 94/11 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 278/2 ، وتفسير الطبري 64/19 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 84/4 ، ومجمع

البيان 185/7 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 84/4 ، والكشاف 92/3 ، وتفسير الرازي 122/24 .

(8) معاني القرآن ، للفراء 278/2 .

(9) تفسير الرازي 123/24 .

(10) روح المعاني 97/19 .

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (و يضيق) مرفوعاً على الاستئناف ، التقدير : وأنا يضيق صدري ولا ينطق لساني<sup>(1)</sup> .

وفي معرض الموازنة بين القراءتين ، رجح العلماء قراءة الرفع ، لأن النصب عطفاً على (أن يكذبون) بعيد<sup>(2)</sup> ، إذ ان الرفع يدل على ثلاثة أخبار ، أو على ثلاث علل هي : الخوف من التكذيب ، وضيق الصدر ، وامتناع انطلاق اللسان . أما النصب فيدل على تعلق الخوف بالأمور الثلاثة<sup>(3)</sup> .

### 3. بين الرفع على وجهين والنصب على جواب الأمر :

﴿بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ البقرة: 117

قرأ ابن عامر : ((فيكون)) بالنصب ، وقرأ الباقر : ((فيكون)) بالرفع<sup>(4)</sup> .  
قال الأزهري في قراءة الرفع : ((من قرأ : (فيكون) بالرفع فمعناه : فهو يكون ، أو: فإنه يكون .

وقال الزجاج : من قرأ : (فيكون) فإن شئت عطفته على (يقول) وإن شئت فعلى الإيناف ، والمعنى : (فهو يكون))<sup>(5)</sup> ، أي : إن الرفع في قوله : (فيكون) على وجهين عند الزجاج ، (أحدهما) : أن يكون مرفوعاً على الابتداء ، أي : إنه مستأنف ، مقطوع عما قبله ، والتقدير: فهو يكون<sup>(6)</sup> .

(والآخر) : أن يكون مرفوعاً بالعطف على قوله : (يقول)<sup>(7)</sup> .

أما النصب فقد حمله الأزهري على جواب الأمر ، فقال : ((ومن قرأ : (فيكون) بالنصب فهو على جواب الأمر بالفاء ، كما تقول : (زني فأزورك))<sup>(8)</sup> ، أي : إن قوله (فيكون) منصوب على جواب الأمر ، فانتصب بـ(أن) مضمرة ، فقد تضرر (أن) بعد (الفاء) الواقعة بعد

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 175/3 ، والتبيان ، للعكبري 994/2 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 175/3 .

(3) ينظر : تفسير الرازي 123/24 .

(4) ينظر : السبعة 168 ، والتيسير 76 ، والنشر 220/2 .

(5) معاني القراءات 61 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 144/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 199/1 ، والكشف 261/1 ، والتبيان 119/1 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 74/1 ، ومعاني القرآن ، للأخفش 144/1 ، والحجة ، لأبي زرعة 111 .

(8) معاني القراءات 62 .

حصرٍ بـ(إنما)<sup>(1)</sup> ، فأجري قوله : (فيكون) مجرى جواب الأمر ، كما تقول : (أكرم زيداً فيكرمك)<sup>(2)</sup>

والنصب في الآية ، على جواب الأمر بالفاء ، ضعيف عند القراء<sup>(3)</sup> ، لأمرين ، (أحدهما) : أن قوله (كن) وإن كان بلفظ الأمر ، إلا أن معناه الخبر ، لأن الأمر (كن) إما أن يكون أمراً لموجود أو معدوم ، فإن كان موجوداً فلا يؤمر بـ(كن) ، وإن كان معدوماً فلا يخاطب ، فليس ثم مأمور يكون (كن) أمراً له ، والمعنى : فإنما يقول له كن فيكون ، أو : فإنما يكونه فيكون<sup>(4)</sup> ، فليس هناك قول (كن) حقيقة ، ((وإنما المعنى على سرعة التكون))<sup>(5)</sup> . فضلاً عن أن ((الفاء)) لا تنصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل ، كقوله : ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتْكُمْ﴾<sup>(6)</sup> ، ومعناه : فإن تفتروا يسحتكم<sup>(7)</sup> .

(والآخر) : أن جواب الأمر يجب أن يخالف الأمر، إما في الفعل ، أو الفاعل ، أو فيهما ، كقولك : (إذهب ينفعك) ، فالفعل والفاعل في الأمر غيرهما في الجواب ، وتقول : (إذهب يذهب زيد) ، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان ، وتقول أيضاً : (إذهب تنتفع) فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان ، ولا تقول : (إذهب تذهب) لإتفاق الفعلين والفاعلين ، وهذا غير جائز<sup>(8)</sup> . و((الجواب بالفاء مضارع به الشرط ، وإلى معناه يؤول في التقدير ، فاذا قلت : (إذهب فأكرمك) فمعناه : إن تذهب فأكرمك))<sup>(9)</sup> ، ولا يستقيم ذلك في قوله (كن فيكون) ، لأن المعنى يصير : إن يكن فيكون ، وهذا لا معنى له ، لأن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه ، فبطل أن يكون جواباً ، إلا أنه شبه بالجواب لفظاً فنصب<sup>(10)</sup> .

وقد اختار الفراء الرفع ، فقال : ((والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: (إذا أردناه أن نقول له : كن) ، فقد تم الكلام ، ثم قال : (فسيكون ما أراد الله) ،

(1) ينظر : حاشية الصبان 305/3 .

(2) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 111 .

(3) ينظر : معاني القراءات 62 .

(4) ينظر : الكشف 261/1 ، والموضح ، للمهدي 283 ، والبيان 120/1 .

(5) التبيان ، للعكبري 109/1 ، وينظر البيان 120/1 .

(6) سورة طه: 61 .

(7) الحجة ، لابن خالويه 88 .

(8) ينظر : التبيان ، للعكبري 109/1 .

(9) الكشف 261/1 .

(10) ينظر : الكشف 261/1 ، والموضح ، للشيرازي 297/1 ، والتبيان ، للعكبري 109/1 .

وإنه لأحب الوجهين إلي))<sup>(1)</sup> .

فالرفع أرجح نحويًا من النصب ، لأن الله تعالى أراد أن يقول للشيء : (كن) فحسب ، ثم أخبر عنه بأنه (يكون) بعد ذلك ، فد(كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون))<sup>(2)</sup> ، وعلى هذا يصير الفعل (يكون) كلاماً مستأنفاً ، ولا يجوز فيه النصب إلا على وجه ضعيف لأنه ((ليس عطفًا على الأول ، ولا فيه شريطة فيجازي ، إنما يخبر أن الله تبارك وتعالى إذا قال : كن ، فكان))<sup>(3)</sup>

## • بين الرفع والجزم

### 1. بين الرفع على الاستئناف والجزم على العطف :

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُو لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: 284

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب : ((فيغفر ... ويعذب)) بالرفع فيهما ، وقرأ الباقون : ((فيغفر ... ويعذب)) بالجزم فيهما<sup>(4)</sup> .

أورد الأزهري قول أحمد بن يحيى في قراءة الرفع : ((من رفع فهو على الاستئناف))<sup>(5)</sup> ، أي : إن قوله (فيغفر) مرفوع لأنه مستأنف ، مقطوع عما قبله ، والتقدير : فهو يغفر ، أو : فيغفر الله<sup>(6)</sup> ، فتكون الجملة بعد الفاء (يغفر) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، فتكون جملة من مبتدأ وخبر ، معطوفة على جملة من فعل وفاعل ، أو تكون جملة من فعل وفاعل (يغفر الله) ، معطوفة على مثلها<sup>(7)</sup> ، أي : إنها جملة استئنافية ، والجملة الاستئنافية ((جملة متكاملة في ذاتها))<sup>(8)</sup> . وهذا وجه الكلام عند سيبويه ، إذ قال : ((الرفع هاهنا وجه الكلام ، وهو الجيد ، لأن الكلام الذي بعد (الفاء) جرى مجراه في غير الجزاء ،

(1) معاني القرآن ، للفراء 75/1 .

(2) الكتاب 39/3 ، وينظر : مجاز القرآن 52/1 .

(3) مجاز القرآن 52/1 ، وينظر : سيبويه والقراءات 64 .

(4) ينظر : السبعة 195 ، والتيسير 85 ، والنشر 237/2 .

(5) معاني القراءات 93 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 350/1 ، والحجة ، لأبي زرعة 152 ، والوقف والابتداء 150 ، وتفسير

الرازي 126/7 ، وتفسير القرطبي 284/3 .

(7) ينظر : الكشف 323/1 ، والبحر المحيط 752/2 .

(8) الشرط في القرآن الكريم 174 .

فجرى الفعل هنا كما يجري في غير الجزاء))<sup>(1)</sup> .

أما الجزم فحملة أحمد بن يحيى على العطف ، إذ أورد الأزهري قوله : ((من جزم رده على الجزم في قوله (يحاسبكم)<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله (فيغفر) جزم ((عطفاً على (يحاسبكم) ، وهو جواب الشرط))<sup>(3)</sup> ، فاتبع الثاني الأول في إعرابه ، بوساطة الحرف الذي يشاكل بين أول الكلام وآخره<sup>(4)</sup> ، ولما كانت (الفاء) تدل ((على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به))<sup>(5)</sup> ، كان الغفران والتعذيب متصلين بالحساب ، إلا أنهما يأتيان بعد الحساب ، والتقدير : يكون محاسبة فمغفرة وتعذيب<sup>(6)</sup> .

وبعد ، فإن الرفع والجزم كليهما جائزان ، وذلك ((إذا انقضت الجملتان : جملة الشرط وجملة الجواب ، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب إن كان مضارعاً مجزوماً ، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة ، ورفع على الاستئناف ونصبه بـ(أن) مضمرة وجوباً))<sup>(7)</sup> .

2. بين الرفع على الصفة والجزم على جواب الأمر :

﴿وَأَنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا\* يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا﴾ مريم: 5 ، 6

قرأ أبو عمرو والكسائي : ((يرثني ويرث)) بالجزم فيهما ، وقرأ الباقون : ((يرثني ويرث)) بالرفع فيهما<sup>(8)</sup> .

أما الجزم فقد حملة الأزهري على جواب الأمر ، فقال : ((من قرأهما بالجزم فإنهما جواب الأمر))<sup>(9)</sup> ، فقوله (يرثني ويرث) مجزوم لأنه جواب لفعل الأمر (ههب)<sup>(10)</sup> ، فصار بمعنى

(1) الكتاب 105/3 .

(2) معاني القراءات 93 .

(3) التبيان ، للطوسي 381/2 ، وينظر : الكشاف 325/1 ، والبيان 186/1 .

(4) ينظر : الكشف 323/1 ، وشرح الحدود النحوية 131 .

(5) شرح ابن عقيل 257/3 .

(6) ينظر : البحر المحيط 752/2 .

(7) شرح التصريح 251/2 .

(8) ينظر : السبعة 407 ، والتيسير 148 ، والنشر 317/2 ، واتحاف فضلاء البشر 233/2 .

(9) معاني القراءات 281 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 320/3 ، والحجة ، لأبي زرعة 438 ، والكشاف 4/3 ، والبحر المحيط

الجزاء ، ((لأن معنى الشرط موجود فيه))<sup>(1)</sup> ، تقديره : هب لي ولياً فإنك إن تهبه لي يرثني ويرث<sup>(2)</sup> ، فهو جواب لشرط مقدر من أداة وفعل<sup>(3)</sup> ، فجزم الفعل بسبب الشرط المقدر ، لا بسبب الطلب ، وذلك لسقوط الفاء بعد الطلب ، ولتضمن الفعل معنى الشرط<sup>(4)</sup> .

أما الرفع فهو عند الأزهري ((صفة للولي ، كأنه في الكلام : هب لي من لذك وليا وارثاً))<sup>(5)</sup> ، وهكذا هو عند الآخرين ، لأن الجمل بعد النكرات صفات<sup>(6)</sup> .

وفي معرض الموازنة بين القراءتين ، فإن العلماء رجحوا الرفع من جهتين ، (إحداهما) : من جهة المعنى ، إذ إن نبي الله زكريا "عليه السلام" سأل وليا وارثاً ، ولم يجعل المعنى على الجواب ، أي : ليس على تقدير : إن وهبته ورث ، لأنه لا يستقيم ، فليس كل ولي يرث ، فلا يصح الجزاء من حيث لا يصح أن تقول : (إن وهبته ورث) ، لأنه قد يهب ولياً ولا يرث ، فهذا المعنى لا يحصل بالجزاء ولا يستقيم معه<sup>(7)</sup> ، وهذا ما جعل النحاس يختار الرفع ، فقال : ((القراءة الأولى بالرفع أولى في العربية وأحسن ، والحجة في ذلك ما قاله أبو عبيد ، فإن حجته حسنة ، قال : المعنى : هب لي من لذك الولي الذي هذه حاله ، وصفته ، لأن الأولياء منهم من لا يرث ، فقال : هب الذي يكون وارثاً))<sup>(8)</sup> .

(والأخرى) : من جهة اللفظ ، لأن قوله : (وليا) نكرة ، فرفع قوله (يرثني) ليعود عليه بالذكر ، ودليله قوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(9)</sup> ، ((ولو كان الاسم معرفة كان الاختيار الجزم))<sup>(10)</sup> ، وذلك ما جعل الطبري يختار الرفع ، فقال : ((وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب قراءة من قرأه برفع الحرفين على الصلة للولي<sup>(11)</sup> ، لأن الولي

(1) الحجة ، لابن خالويه 234 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 6/3 ، والحجة ، لأبي زرعة 438 ، وروح المعاني 92/16 .

(3) ينظر : مجاز القرآن 1/2 ، والبيان 120/2 ، والتبيان ، للعكبري 166/2 .

(4) ينظر : شرح شذور الذهب 344 .

(5) معاني القراءات 281 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 320/3 ، والحجة ، لابن خالويه 234 ، والكشف 84/2 .

(7) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 438 ، والكشف 84/2 ، ومجمع البيان 61/6 ، والتبيان ، للعكبري 166/2 .

(8) إعراب القرآن ، للنحاس 6/3 ، وينظر مجاز القرآن 1/2 .

(9) سورة التوبة: 103 .

(10) الحجة ، لأبي زرعة 438 .

(11) يعني : على الصفة للولي .



نكرة<sup>(1)</sup> . فضلاً عن أن الفعل المضارع اذا حل محل اسم الفاعل ، لم يكن في الفعل إلا حالة الرفع<sup>(2)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْبِرُ﴾<sup>(3)</sup> ، أي : مستكثراً .

(1) تفسير الطبري 49/8 .

(2) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 234 ، والحجة ، لأبي زرعة 438 .

(3) سورة المدثر: 6 .

# المبحث الثاني الأفعال المنصوبة

# المبحث الثاني الأنفال المنصوبة

## المبحث الثاني الأفعال المنصوبة

### • بين النصب والرفع

#### 1. بين النصب على إضمار (أن) والرفع على العطف :

﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ \* أَوْ يُوقِفَهُنَّ بِمَا كَسَبْنَ وَأَيْعَفُ عَنْ كَثِيرٍ \* وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ الشورى: 33-35

قرأ نافع وابن عامر : ((ويعلم)) بالرفع ، وقرأ الباقر : ((ويعلم)) بالنصب<sup>(1)</sup> .

أما الرفع فقد حملة الأزهري على العطف على قوله (ويعف عن كثير)<sup>(2)</sup> .

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله : (ويعلم) مرفوعاً على الاستئناف ، لتمام الكلام قبله ، حيث تم الشرط والجزاء ، فجاز الابتداء به ، لأنه مقطوع مما قبله<sup>(3)</sup> ، وتكون (الواو) استئنافية ، وسميت كذلك ((لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها))<sup>(4)</sup> .

وأما النصب فقد قال الأزهري فيه : ((ومن قرأ : (ويعلم الذين) ، بالنصب ، فهو عند الكوفيين منصوب على الصرف ، وعند البصريين على إضمار (أن) ، لأن قبلها جزء))<sup>(5)</sup> ، فقوله (ويعلم) منصوب إما على الصرف من الجزم الى النصب ، والناصب له الواو ، وهذا قول الكوفيين أو على إضمار (أن) الناصبة للفعل ، وهذا قول البصريين<sup>(1)</sup> .

(1) ينظر : السبعة 581 ، والتيسير 195 ، والنشر 367/2 ، واتحاف فضلاء البشر 450/2 .

(2) ينظر : معاني القراءات 434 ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة: 284 ف(يخاسبكم) جواب الشرط و (فيغفر) بالجزم على قراءة أبي عمرو والكسائي وابن كثير ونافع ، بالعطف على جواب الشرط ، وبالرفع (فيغفر) على قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب ، وذلك لأن الفاء أو الواو إذا أدخلته على الفعل بين المجزومين لم يكن إلا جزءاً ، فإذا انقضى الكلام فإن شئت جزمت أو رفعت . ينظر: الكتاب 105/3 ، والسبعة 195 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 84/4 ، والنشر 237/2 ، والموضح ، للشيرازي 355/1 .

(3) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 84/4 ، والحجة ، لابن خالويه 319 ، والتبيان ، للطوسي 164/9 ، وتفسير النسفي 109/4 .

(4) الجنى الداني 191 .

(5) معاني القراءات 434 .

فالنحويون قد اختلفوا في ناصبه ، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الصرف ، والصرف هو : ((أن يجتمع فعلا بعبعض حروف النسق ، وفي أوله ما لا يحسن إعادته مع حروف النسق ، فنصب الذي بعد حرف العطف على الصرف ، لأنه مصروف عن معنى الأول، ولكن مع جدد ، أو استفهام ، أو نهى في أول الكلام))<sup>(2)</sup> ، كقولنا : (لا تظلمني فتندم) ، فدخل النهي على الظلم ، ولم يدخل على الندم ، فعطف حرف النسق فعلاً على فعل لا يشاكلة في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله ، فاستحق النصب على الخلاف<sup>(3)</sup>، فيكون (الواو) هو الناصب للفعل عند الكوفيين<sup>(4)</sup> ، إلا الفراء ، فالناصب عنده الصرف ، لا الواو ، فقال : (( ويعلم الذين) مردودة على الجزم ، إلا أنه صرف ، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب))<sup>(5)</sup> .

وذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو<sup>(6)</sup> .  
وذهب الزمخشري إلى أنه نصب عطفاً على فعل منصوب بلام التعليل ، فهو منصوب ((للعطف على تعليل محذوف ، تقديره : لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون))<sup>(7)</sup> .  
والحق أن النصب في (ويعلم) يكون على الصرف وعلى إضمار (أن) معاً ، فصرف من الجزم إلى النصب<sup>(8)</sup> ، ((لأن قبله شرطاً وجزاء ، وكل واحد منهما غير واجب))<sup>(9)</sup> ، أي : صرف الفعل عن العطف على اللفظ ، إلى العطف على المعنى ، وذلك أن ((علم الله واجب ، وما قبله غير واجب ، فلم يحسن الجزم في (يعلم) على العطف على الشرط

(1) ينظر : التبيان ، للطوسي 164/9 ، والإنصاف ، المسألة (76) 557/2 ، والبحر المحيط 342/9 .

(2) تفسير الطبري 108/4 ، وينظر : مدرسة الكوفة 306 .

(3) أن (الخلاف) عند بعض الكوفيين يعني : أن الفعل منصوب لأنه خالف ما قبله ، وقال بعضهم الآخر : أنه منصوب لأنه صرف من الفعلية إلى الاسمية ، فالصرف مصطلح كوفي معناه : أن يجتمع فعلا بالواو أو الفاء و ثم و أو ، وفي أوله استفهام أو جدد ، ويترك ذلك الجدد أو الاستفهام فلا يتكرر بالعطف فينصب الفعل إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيه ما حدث في أوله . ينظر : معاني القرآن ، للفراء 24/3 ، والوقف والابتداء 387 ، هامش (2) ، وشرح المفصل 27/7-28 ، وسيبويه والقراءات 175-176 .

(4) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 319 ، والإنصاف ، المسألة (76) 557/2 .

(5) معاني القرآن ، للفراء 24/3 .

(6) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 319 ، وسيبويه والقراءات 174 .

(7) الكشاف 221/4 .

(8) ينظر : التبيان ، للطوسي 164/9 ، وأمالي ابن الحاجب 452/1 ، ومغني اللبيب 472/5 .

(9) التبيان ، للطوسي 164/9 ، وينظر : الموضح ، للشيرازي 1142/3 ، هامش (4) .

وجوابه ، لأنه يصير المعنى : إن يشأ يعلم ، وهو عالم بكل شيء))<sup>(1)</sup> ، ولما منع العطف على اللفظ ، عطف على مصدر الفعل الذي قبله ، فنصب بإضمار (أن)<sup>(2)</sup> ، كما تنصب الأشياء غير الواجبة ، ولكي يعطف اسم على اسم ، إذ لا يعطف فعل على اسم ، أضمر (أن) لتكون مع الفعل اسماً ، والمصدر هو الاسم، كما تقول : (ما تصنع اصنع مثله وأكرمك) ، على إضمار : أن أكرمك<sup>(3)</sup> ، ومثله قول الشاعر<sup>(4)</sup> :

ولبس عباءة وتقر عيني  
أحب إلي من لبس الشفوف  
وكذلك قول النابغة<sup>(5)</sup> :

فإن يهلك ابو قابوس يهلك  
ربيع الناس والبلد الحرام  
ونمسك بعده بذناب عيش  
أجب الظهر ليس له سنام

وقال الطبري في هاتين القراءتين : ((والصواب من القول في ذلك : إنهما قراءتان مشهورتان ، ولغتان معروفتان ، متقاربتا المعنى ، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب))<sup>(6)</sup> ، وقال الفراء فيهما : ((والرفع جائز في المنصوب على الصرف))<sup>(7)</sup> .

ويفهم من كلام الطبري والفراء ، أن النصب والرفع جائزان ، إلا أن النصب أرجح نحوياً ، لأن الشرط والجزاء غير واجبين فلا يعطف واجب على غير واجب ، فنصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد الفاء ، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه<sup>(8)</sup> ، فنصب ((كما تنصب الأفعال بعد الأشياء غير الواجبة ، كالأمر والنهي والاستفهام))<sup>(9)</sup> ، فضلاً عن أن العرب حين تنصب المضارع لا تنصبه من أجل عامل ، بل من أجل معنى لا يتأتى مع الرفع<sup>(10)</sup> .

(1) الكشف 252/2 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 399/4 ، والحجة ، لأبي زرة 643 ، والتبيان ، للعكبري 1134/2 ، والبحر المحيط 341/9 .

(3) ينظر : الحجة ، لأبي زرة 643 ، والكشف 251/2 .

(4) البيت لميسون بنت بحدل ، ورد كذلك في : سر صناعة الإعراب 273/1 ، والخزانة 503/8 .

(5) ديوانه 110 ، وينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 84/4 .

(6) تفسير الطبري 22/25 .

(7) معاني القرآن ، للفراء 24/3 .

(8) ينظر : شرح التصريح 251/2 ، وحاشية الصبان 24/4 .

(9) الموضح ، للشيرازي 1142/3 .

(10) ينظر : مدخل (الرد على النحاة) 31 .

2. بين النصب على جواب (لعل) والرفع على العطف :

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِّحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً﴾ غافر: 36 ، 37

قرأ عاصم برواية حفص : ((فاطلع)) بالنصب ، وقرأ الباقر : ((فاطلع)) بالرفع<sup>(1)</sup> .  
حمل الأزهري الرفع على العطف ، فقال : ((ومن قرأ : (فاطلع) بالرفع ، عطفه على قوله (لعل) أبلغ الأسباب ... فاطلع) ، وهو وجه القراءة<sup>(2)</sup>)) ، فكأنه توقع أمرين على ظنه ، وكلاهما داخل في الترجي<sup>(3)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى \* أَوْ يَذَّكَّرُ﴾<sup>(4)</sup> .  
ولا يستجيز الطبري إلا هذه القراءة ، إذ قال : ((والقراءة التي لا أستجيز غيرها ، الرفع في ذلك ، لإجماع الحجة من القراءة عليه))<sup>(5)</sup> .

أما النصب فقد حمّله الأزهري على الجواب ، فقال ((ومن نصب (فاطلع) جعله جواباً لـ(لعل) ))<sup>(6)</sup> ، فقوله (فاطلع) منصوب على أنه جواب الترجي ، أو التمني عند من جعل (لعل) في هذا الموضع مستعملة في معنى التمني<sup>(7)</sup> ، أي : على جواب الطلب نفسه الذي أفادته (لعل) ، أو على جواب شرط مقدر ، فنصب الفعل (أطلع) بعد (الفاء) بإضمار (أن) ، المعنى : إن ابلغ أطلع<sup>(8)</sup> .

ولما كانت (لعل) تفيد الترجي ، والترجي لا يكون إلا في الممكن<sup>(9)</sup> ، وبلوغ أسباب السماوات غير ممكن ، ولكن فرعون قاله جهلاً وخرقاً ، ليبرز ما لا يمكن في صورة الممكن<sup>(10)</sup> ، نصب (فاطلع) على جواب الترجي ، تشبيهاً للترجي بالتمني<sup>(11)</sup> .

(1) ينظر : السبعة 570 ، والتيسير 191 ، والنشر 365/2 ، واتحاف فضلاء البشر 437/2 .

(2) معاني القراءات 427 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 9/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 33/4 ، والحجة ، لابن خالويه 631 ، وتفسير الرازي 68/27 .

(3) ينظر : الكشف 444/2 .

(4) سورة عبس: 3 ، 4 .

(5) تفسير الطبري 76/24 .

(6) معاني القراءات 427 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 9/3 ، وتفسير الطبري 76/24 ، والحجة ، لأبي زرعة 631 ، والبحر المحيط 258/9 .

(8) ينظر : الموضح ، للشيرازي 1126/3 ، وشرح ابن عقيل 107/4 .

(9) ينظر : شرح الكافية 346/2 ، وشرح ابن عقيل 6/2 .

(10) ينظر : البحر المحيط 258/9 ، ومغني اللبيب 287/1 .

(11) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 33/4 ، والكشاف 163/4 ، وروح المعاني 105/24 .

3. بين النصب على جواب الطلب (الاستفهام) والرفع على العطف :  
 ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ  
 وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: 245

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب : ((فيضاعفه)) بالنصب ، وقرأها الباقون بالرفع<sup>(1)</sup> .  
 قال الأزهري : ((من قرأ بالرفع : (فيضاعفه) ، فإن أبا العباس قال : من رفعه جعل (الذي)  
 جزء ، وجعل (الفاء) منسوقة على صلة (الذي) ))<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله (فيضاعفه) مرفوع لأنه  
 معطوف على جملة الصلة (يقرض) ، فيكون (يضاعف) داخلاً في صلة (الذي) ، التقدير : من  
 ذا الذي يقرض الله فيضاعفه ؟ وكأنه قال : من ذا الذي يضاعف قرضه؟<sup>(3)</sup>.

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (فيضاعفه) مرفوعاً على  
 الاستئناف ، ولا يكون داخلاً في صلة (الذي) ، التقدير : فالله يضاعفه ، أو فهو يضاعفه<sup>(4)</sup> .  
 أما النصب فقد حمله الأزهري على جواب الاستفهام بالفاء<sup>(5)</sup> ، أي : إن قوله (فيضاعفه)  
 منصوب حملاً على المعنى ، لا على اللفظ ، لأن القرض ليس بمستفهم عنه ، وإنما الاستفهام  
 عن صاحب القرض (المقرض) في قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ﴾ ، فالاستفهام هنا ((عن  
 فاعل الاقراض ، وليس عن الاقراض))<sup>(6)</sup> ، ف((لا يحسن أن يجعل منصوباً على ظاهر اللفظ في  
 جواب الاستفهام))<sup>(7)</sup> .

ثم إن الاستفهام عن القرض يتقرر فيه معنى المصدر ، فيحمل الجواب عليه ، أما  
 الاستفهام عن المقرض ، فيحتاج لا محالة الى حمل الكلام على المعنى ، ولما حمل الكلام  
 على المعنى ، صار السؤال عن المقرض كالسؤال عن الاقراض ، فنصب الفعل بعد  
 الفاء (فيضاعفه) ، بالحمل على جواب الاستفهام ، وذلك بإضمار (أن) بعد (الفاء) ،

(1) ينظر : السبعة 184 ، والمبسوط 147 ، والتيسير 81 ، والنشر 228/2 .

(2) معاني القراءات 80 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 157/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 164/2 ، والحجة ، لأبي زرعة 138 ،  
 والكشف 300/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للنحاس 276/1 ، والحجة ، لابن خالويه 98 ، والتبيان ، للعكبري 194/1 .

(5) ينظر : معاني القراءات 80 .

(6) الحجة ، لأبي علي 259/2 .

(7) البيان 164/1 .



فيكون المعنى : أيكون قرص فأن يضاعفه ؟ وكأنك قلت : أيكون قرصٌ فتضعيفٌ؟<sup>(1)</sup> .  
وبعد ، فإن الرفع وجه القراءة<sup>(2)</sup> ، وأرجح نحوياً ، لأن فيه ((معنى الجزاء ، والجزاء اذا دخل في جوابه (الفاء) لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعا))<sup>(3)</sup> ، ثم إن النصب بالفاء في جواب الاستفهام ((إنما يترتب اذا كان الاستفهام من نفس الفعل الأول ، ثم يجيء الثاني مخالفاً له ، تقول : (أقرضني فأشكرك؟) ، وهاهنا : إنما الاستفهام عن الذي يقرض ، لا عن الاقراض))<sup>(4)</sup> ، فالرفع أقوى في المعنى من النصب<sup>(5)</sup> .

#### 4. بين النصب بر(أن) والرفع علي وجهين : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ المائدة: 71

قرأ ابو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب : ((تكون)) بالرفع ، وقرأ الباقر : ((تكون)) بالنصب<sup>(6)</sup> .

أما الرفع فقد حمله الأزهري على وجهين ، (أحدهما) : ((أن يجعل (لا) بمعنى (ليس) ، المعنى : أن ليس تكون فتنة))<sup>(7)</sup> ، أي : أن لا تكون فتنة ، فجعلت (لا) بمعنى (ليس) ، لأنهم يجحدون بها كما يجحدون بـ(لا)<sup>(8)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾<sup>(9)</sup> ، فحالت (لا) بين الفعل و(أن) فرفع .

(والآخر) : ((بإضمار (الهاء) ، المعنى : أنه لا تكون فتنة))<sup>(10)</sup> ، فرفع (تكون) لأنهم أجرؤا الظن في قوله (حسبوا) مجرى اليقين ، وجعلت (أن) مخففة بتأويل (أن) المشددة ، لتفيد التوكيد أو الإيجاب<sup>(11)</sup> ، فدخل فعل الظن (حسب) على (أن) التي تفيد التحقيق ، لنزول حسابانهم في صدورهم منزلة اليقين لقوته ، والمعنى : وحسب بنوا اسرائيل أنه لا يصيبهم من

(1) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 164/2 ، ومشكل إعراب القرآن 133/1 ، والمحرم الوجيز 350/2 ، والموضح ، للشيرازي 333/1 .

(2) ينظر : معاني القراءات 80 .

(3) تفسير الطبري 594/2 .

(4) المحرم الوجيز 350/2 .

(5) ينظر : الكشف 300/1 .

(6) ينظر : السبعة 247 ، وإرشاد المبتدي 299 ، والنشر 227/2 ، واتحاف فضلاء البشر 541/1 .

(7) معاني القراءات 144 .

(8) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 133 .

(9) سورة الحديد : 29 .

(10) معاني القراءات 144 ، وينظر : الحجة ، لأبي زرعة 232 .

(11) ينظر : الكتاب 190/3 ، والكشف 416/1 .

الله فتنة<sup>(1)</sup> ، فأضمر (الهاء) ليكون اسم (أن) ، و((ارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، وصارت (لا) عوضاً من المحذوف مع (أن) ، والتقدير : وحسبوا أنه لا تكون فتنة))<sup>(2)</sup> .  
 أما النصب فقد حمله الأزهري على (أن) الناصبة ، فقال : ((وأما من نصب فهو وجه الكلام، لأن (أن) و(أن لا) تنصبان المستقبل))<sup>(3)</sup> ، أي : إن قوله (يكون) منصوب بـ(أن) الناصبة للفعل، وأجري (حسبوا) مجرى الظن والشك ، فلم تفد اليقين<sup>(4)</sup> .  
 وقد رجح النحاس الرفع ، فقال : ((وإنما صار الرفع أجود ، لأن (حسب) وأخواتها بمنزلة العلم) في أنه شيء ثابت))<sup>(5)</sup> .

ويرى غيره أن النصب أرجح نحوياً ، إذ أن (( حسب) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير اليقين))<sup>(6)</sup> ، فنصب الفعل بـ(أن) الناصبة ، لأنه بابها ، ولأن معنى الآية الكريمة يفيد الشك ، لأنهم كانوا يعتقدون بأنهم أبناء الله ، واعتقادهم هذا بغير دليل ولا برهان ، لذلك جاءت (أن) الناصبة التي تدخل على ما كان غير مستقر لتلائم ما قبلها<sup>(7)</sup> .

#### 5. بين النصب على جواب التمني والرفع على وجهين :

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام: 27

قرأ ابن عامر : ((ولا نكذب)) بالرفع ، و((نكون)) بالنصب ، وقرأ حمزة ويعقوب : ((ولا نكذب ... ونكون)) بالنصب فيهما ، وقرأ الباقون : ((ولا نكذب ... ونكون)) بالرفع فيهما<sup>(8)</sup> .  
 أما الرفع في قوله ((ولا نكذب ... ونكون)) ، فله وجهان عند الأزهري ، (أحدهما) : أن يكون مرفوعاً على القطع والاستئناف ، أي : إن الفعلين ((ولا نكذب ... ونكون)) غير داخلين في التمني<sup>(9)</sup> ، فيكون المعنى : ((يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا أبداً ، ردنا أم لم نرد ،

(1) ينظر : الكشف 649/1 .

(2) الكشف 416/1 ، وينظر : الموضح ، للمهدوي 379 .

(3) معاني القراءات 144 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 32/2 ، ومجمع البيان 157/6 .

(5) إعراب القرآن ، للنحاس 32/2 .

(6) البحر المحيط 327/4 .

(7) ينظر : الكشف 416/1 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 795/2 .

(8) ينظر : السبعة 255 ، والتيسير 102 ، وإرشاد المبتدي 307 ، والنشر 257/2 .

(9) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 138 ، والحجة ، لأبي زرعة 245 ، ومشكل إعراب القرآن 349/1 .

ونكون من المؤمنين ، قد عاينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً<sup>(1)</sup>، وقد دل قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(2)</sup> ، على انقطاع التمني ، إذ أخبر عنهم بالكذب ، ولو كان تمنياً لم يخبر عنهم بذلك، وإنما يكون الكذب في الخبر الذي يدخله الصدق والكذب<sup>(3)</sup> .

وقد حكى سيبويه عن العرب قولهم : (( دعني ولا أعود ) أي : فإني ممن لا يعود ، فإنما يسأل الترك ، وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ، ترك أو لم يترك ، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود<sup>(4)</sup>)) ، أي : لا أعود تركتني أو لم تتركني .

(والآخر) : أن يكون مرفوعاً على العطف ، فيكون الفعلان (نكذب ... ونكون) داخلين في التمني ، والمعنى : ((يا ليتنا نرد ويا ليتنا لا نكذب بآيات ربنا ، كأنما تمنوا الرد والتوفيق للتصديق ، و(نكون) معطوف عليه<sup>(5)</sup>)) ، فدخل الفعلان فيما يتمناه الكفار يوم لقيامة ، وهو أن يردوا وأن لا يكذبوا بآيات الله ، وأن يكونوا مؤمنين<sup>(6)</sup> .

أما النصب ، فقد حمل ((على الجواب ب(الواو) في التمني ، كما تقول : (ليتك تصير إلينا ونكرمك) ، وهذا قول أبي اسحاق<sup>(7)</sup>)) ، أي : إن قوله : (ولا نكذب ... ونكون) منصوب لأنه جواب التمني ، فهو كالأستفهام والأمر والنهي إذا دخلت الواو والفاء على الفعل بعده ، فينصب ب(أن) ، لتكون مع الفعل مصدرأ ، فيعطف مصدر على مصدر<sup>(8)</sup> ، والمعنى : يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاء من التكذيب وكون من المؤمنين<sup>(9)</sup> . ((فالتمني اجتماع الأمرين : الرد وانتفاء التكذيب<sup>(10)</sup>)).

أما الأخفش فيرى أن النصب يكون بالواو كما يكون بالفاء ، فلا يحتاج الى

(1) معاني القراءات 151 ، وينظر : تفسير الرازي 202/12 ، وتفسير القرطبي 263/3 .

(2) سورة الانعام : 28 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن 349/1 ، والبيان 318/1 .

(4) الكتاب 47/3 .

(5) معاني القراءات 151 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 239/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 62/2 ، والكشف 428/1 ، وتفسير

النسفي 8/2 .

(7) معاني القراءات 151 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 239/2 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 62/2 ، والكشف 428/1 ، وتفسير

النسفي 8/2 .

(9) ينظر : الموضح ، للشيرازي 462/1 ، وزاد المسير 24/3 ، وتفسير القرطبي 263/6 .

(10) جواهر الأدب 93 .

إضمار (أن) لينصب الفعل<sup>(1)</sup> ، وأما الزمخشري ، فالنصب عنده في جواب الشرط ، والتقدير: إن رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين<sup>(2)</sup> .  
وقد رجح الطبري الرفع ، فقال : ((والقراءة التي لا أختار غيرها في ذلك (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بالرفع في كليهما))<sup>(3)</sup> .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 2/273 .

(2) ينظر : الكشاف 2/15 .

(3) تفسير الطبري 7/176 .

# المبحث الثالث الأفعال المجزومة

# المبحث الثالث الأفعال المجزومة

## المبحث الثالث الأفعال المجزومة

### • بين الجزم والرفع

#### 1. بين الجزم على النهي والرفع على العطف :

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةً بَوْلِدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدَهُ﴾ البقرة: 233

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : ((لا تضار)) بضم الراء ، وقرأ الباقر : ((لا تضار)) بفتح الراء<sup>(1)</sup> .

أما الضم فقد حمله الأزهري على العطف ، فقال : ((ومن قرأ : (لا تضار) برفع الراء ، فإن المنذري أخبرني عن أحمد بن يحيى أنه قال : كان ابن كثير وأبو عمرو يقران : (لا تضار) ، قال : وأحسبهما أثرا الرفع عطفاً على قوله : (لا تكلف نفس) فأتبعوا الرفع الرفع، وجعلاه خبراً ، والمعنى نهى))<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله (لا تضار) رفع لأن ما قبله مرفوع ، وهو قوله : (لا تكلف نفس) ، فتبعه ليكون بدلاً منه ، وأخباراً مثله ، وهذا حسن لتشابه اللفظ ، إلا أنهم حملوا الثاني ، (لا تضار) ، على النفي لا النهي ، وذلك لأن النفي خبر ، والخبر قد يأتي في موضع الأمر<sup>(3)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(4)</sup> ، أي : ليتربصن ، وهذا من المجاز<sup>(5)</sup> ، أي : إن الرفع لا يكون على نية الجزم ، بل على نية الخبر ، ((فليس يأتيها الرفع إلا أن تكون في معنى الرفع))<sup>(6)</sup> ، والنهي ليس فيه معنى الرفع ، أما النفي فخير ، لذا كان فيه معنى الرفع .

أما الجزم ، فحمله الأزهري على الموضع ، ((والموضع موضع جزم على النهي))<sup>(7)</sup> ، فقوله : (لا تضار) مجزوم على النهي حملاً على الظاهر ، وفتحت الراء لإلتقاء الساكنين ، إذ إن الراء مشددة ، أي : إن الأولى ساكنة ، والثانية متحركة ، فأسكنت الثانية على النهي ، لكنها فتحت

(1) ينظر : السبعة 183 ، والتيسير 81 ، والنشر 2/227 ، واتحاف فضلاء البشر 1/440 .

(2) معاني القراءات 77 .

(3) ينظر : الحجة ، لأبي علي 2/252 ، والموضع ، للمهدوي 304 ، وتفسير القرطبي 3/110 .

(4) سورة البقرة : 228 .

(5) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 1/317 ، والموضع ، للمهدوي 304 .

(6) معاني القرآن ، للفراء 1/149 .

(7) معاني القراءات 77 .

للتخلص من الساكنين ، واختيرت الفتحة لتوافق الألف التي قبل الراء (1) ، ويقوي النهي ما بعده ، وهو الأمر (2) في قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (3) .

ويرى الفراء أن قوله (لا تضار) يجوز فيه الكسر (4) ، إلا أن الطبري رد ذلك فقال : ((غير جائز في هذا الموضع ، لأنه إذا كسر تغير معناه عن معنى (لا تضار) )) (5) .

## 2. بين الجزم على العطف والرفع على وجهين :

﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ الفرقان:10

قرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم : ((ويجعل)) بالرفع ، وقرأ الباقيون : ((ويجعل)) بالجزم (6) .

أما الرفع فقد حمله الأزهري على وجهين ، (أحدهما) : قول الزجاج : ((ومن رفع (ويجعل لك) فعلى الاستئناف ، المعنى : وسيجعل لك قصوراً)) (7) ، أي : إن قوله (ويجعل) مرفوع على الاستئناف ، والمعنى : لا بد أن يجعل لك يا محمد قصوراً ، وفيه معنى الحتم والقطع بوعد ما يكون في الآخرة ، وهذا غير بعيد عن مثيثة الله تعالى ، أي : سيعطيك في الآخرة أكثر مما قالوا (8) .

(والآخر) : أن يكون مرفوعاً بالعطف على جواب الشرط (جعل) ، وجاز العطف عليه بالرفع ، لأن الشرط ماضٍ ، وإذا كان ماضياً جاز في جزائه الرفع والجزم (9) ، كقول زهير (10) :

وإن أتاه خليل يوم مسألة  
يقول : لا غائب مالي ولا حرم

أما الجزم فقد حمله الأزهري على قول الفراء : ((من جزم (ويجعل لك قصوراً) رده على قوله : (إن شاء جعل) ، و(جعل) في معنى جزم ، لأن المعنى : إن شاء يجعل)) (1) ، أي : إن قوله (يجعل) مجزوم لأنه معطوف على موضع (جعل) ، وهو جواب شرط جازم ، موضعه الجزم ،

(1) ينظر : الموضح ، للشيرازي 328/1 .

(2) ينظر : الحجة ، لأبي علي 252/2 ، وتفسير القرطبي 110/3 .

(3) سورة البقرة : 233 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 149/1 .

(5) تفسير الطبري 499/2 .

(6) ينظر : السبعة 462 ، والنشر 333/2 ، واتحاف فضلاء البشر 305/2 .

(7) معاني القراءات 339 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 59/4 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 153/3 ، والكشف 144/2 ، والوقف والابتداء 305 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 263/2 ، ومعاني القراءات 339 ، والكشف 144/2 ، والبيان 202/2 .

(10) ديوانه 153 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ 353 ، والمقاصد النحوية 429/4 .



فجزم المعطوف حملاً على موضع المعطوف عليه ، التقدير : إن شاء يجعل خيراً من ذلك ويجعل لك قصوراً<sup>(2)</sup> ، وفيه معنى الحتم أيضاً ، لأن قوله : (ويجعل لك قصوراً) تجده ((داخلاً في المشيئة ، أي : إن شاء الله فعل ذلك بك يا محمد ، وهو فاعله بلا شك))<sup>(3)</sup> .

وبعد ، فالقراءتان جائزتان ، لأنهما بمعنى واحد ، وهو الحتم ، أي : إن الله تعالى فاعل لمحمد على كل حال<sup>(4)</sup> .

#### • بين الجزم والنصب

##### بين الجزم على العطف والنصب على العطف :

﴿فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون:10

قرا أبو عمرو : ((وأكون)) بالواو نصباً ، وقرأ الباقون : ((وأكن)) بغير واو جزماً<sup>(5)</sup> .

قال الأزهري : ((من قرأ : (وأكون) عطفه على قوله : (فأصدق وأكون) .

ومن قرأ : (وأكن) عطفه على موضع (أصدق) لو<sup>(6)</sup> لم يكن فيه الفاء ))<sup>(7)</sup> .

أما القراءة بالنصب (وأكون) فعلى العطف على لفظ ما قبله ، أي : إن قوله (وأكون) منصوب لأنه معطوف (فأصدق) ، المنصوب بـ(أن) مضمرة بعد (الفاء) ، على الجواب<sup>(8)</sup> لقوله (لولا أخرتني) ومعناه : هلا أخرتني ، و(هلا) للاستفهام والتحضيض الذي يؤدي في هذا الموضع معنى التمني ، فينصب ما بعد (الفاء) على الجواب بـ(أن) مضمرة ، فينصب قوله : (وأكون) عطفاً على الجواب المنصوب<sup>(9)</sup> .

فالنصب يكون حملاً على لفظ (فأصدق) دون موضعه ، ((فكان الحمل على اللفظ

أولى ، لظهوره في اللفظ ، وقربه مما لا لفظ له في الحال))<sup>(10)</sup> ، فيكون ((الكلام فيه من

(1) معاني القراءات 339 .

(2) ينظر : المحرر الوجيز 9/11 ، والموضح ، للشيرازي 926/2 ، والبحر المحيط 484/6 .

(3) الكشف 144/2 ، وينظر : تفسير النسفي 160/3 .

(4) ينظر : تفسير النسفي 160/3 .

(5) ينظر : السبعة 637 ، والتيسير 99 ، والنشر 388/2 .

(6) ما أثبتته يقتضيه السياق ، وفي المطبوع : ((ولو لم يكن فيه الفاء)) .

(7) معاني القراءات 491 - 492 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل 109/4 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 178/5 ، والحجة ، لابن خالويه 346 ، والحجة ، لأبي زرعة 710 .

(10) الحجة ، لأبي زرعة 710 .

وجه واحد))<sup>(1)</sup> .

أما الجزم فهو على العطف أيضاً ، ولكنه عطف على الموضع ، لا على اللفظ ، فقوله :  
 (وأكن) مجزوم لأنه عطف على موضع (فأصدق) وموضعه الجزم ، لأن أصله جواب التمني ،  
 ((جواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم ، لأنه غير واجب ، إذ يجوز أن يقع وأن لا  
 يقع))<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله : (فأصدق) موضعه الجزم ، لو لم يكن فيه الفاء ، على جواب الشرط ،  
 لأنه على معنى : إن أخرتني أصدق وأكن من الصالحين<sup>(3)</sup> ، فالجزم يكون عطفاً على موضع  
 (فأصدق) لا على لفظه<sup>(4)</sup> ، وهذا ما يسميه النحاة (العطف على التوهم)<sup>(5)</sup> ، وقد ذكره سيبويه فقال  
 : ((ولما كان الفعل الذي قبله يكون جزماً ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى  
 هذا توهموا هذا))<sup>(6)</sup> ، وهو كقول أبي دؤاد الإيادي<sup>(7)</sup> :

فأبـلـونـي بـليـتـكـم لـعـلـي  
 أصـالـحـكـم وأسـتـدرج نـويـا  
 فـجـزـم (وأسـتـدرج) حـمـلاً عـلى مـوضـع (أصـالـحـكـم) لو لم يـكـن قـبـلـها (لـعـلـي) ، فـكـأنـه قـال : فأبـلـونـي  
 بـليـتـكـم أصـالـحـكـم وأسـتـدرج<sup>(8)</sup> .

(1) الحجة ، لابن خالويه 347 .

(2) الكشف 322/2 .

(3) ينظر : تفسير الطبري 133/28 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 178/5 ، ومجمع البيان 84/28 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 178/5 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 437/4 .

(5) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 710 ، والبحر المحيط 184/10 ، 185 .

(6) الكتاب 117/3 .

(7) ديوانه 350 ، وينظر : الخصائص 176/1 ، وشرح شواهد المغني 839/2 .

(8) ينظر : تأويل مشكل القرآن 56 ، والحجة لابن خالويه 346 .

# المبحث الرابع

## مسائل متفرقة

## المبحث الرابع

### مسائل متفرقة

• بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول :  
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ النساء : 24

قرأ حمزة والكسائي : ((وأحل لكم)) بضم الألف وكسر الحاء ، وقرأ الباقر : ((وأحل)) بفتح الألف والحاء (1) .

قال الأزهري : ((من قرأ : (وأحل لكم) فمعناه : وأحل الله لكم ، ومن قرأ : (وأحل لكم) فهو على ما لم يسم فاعله ، والله المحل لعباده وحده ، وهو المحرم الحرام)) (2) .

فبناء الفعل (أحل لكم) للفاعل ، جاء حملاً على ما قبله من قوله تعالى : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ ، فعطف الفعل (أحل) على الفعل المضمر ، والمعنى : كتب الله عليكم تحريم ذلك وأحل لكم ما وراء ذلكم (3) .

أما القراءة بضم الألف وكسر الحاء ، فعلى بناء الفعل للمفعول حملاً على قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ (4) ، فيكون المعنى : حرم عليكم كذا وأحل لكم كذا (5) . وفي ذلك مشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه ، إذ جاءت الآية الأولى بالتحريم وترك تسمية الفاعل ، ثم عطف بالآية الثانية عليها بالتحليل مع ترك تسمية الفاعل أيضاً ، أي : إن التحريم والتحليل على لفظ واحد ، فطابق بذلك بين أول الكلام وآخره ، وربط بعضه ببعض (6) .

وبعد ، فقد ساوى الطبري بين القراءتين ، فقال : ((إنهما قراءتان معروفتان ، غير مختلفتي المعنى ، فبأي ذلك قرأ القارئ فمصيب)) (7) ، أما القيسي فرجح قراءة البناء للفاعل ، لقرب اسم (الله) تعالى منه ، ولأن أكثر القراء عليه (8) .

(1) ينظر : السبعة 230 ، والتيسير 95 ، والنشر 249/2 ، واتحاف فضلاء البشر 508/1 .

(2) معاني القراءات 124 .

(3) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 122 ، والحجة ، لأبي زرعة 198 ، والموضح ، للشيرازي 412/1 .

(4) سورة النساء 22 .

(5) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 122 ، والحجة ، لأبي زرعة 198 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 446/1 ، والحجة ، لأبي زرعة 198 ، والموضح ، للشيرازي 412/1 .

(7) تفسير الطبري 11/5 .

(8) ينظر : الكشف 385/1 .

• بين التعدي واللزوم :

﴿وَأَلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ البقرة: 210

قرا ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم : ((ترجع الأمور)) بضم التاء وفتح الجيم ، وقرا ابن عامر وحمة والكسائي ويعقوب : ((ترجع)) بفتح التاء وكسر الجيم<sup>(1)</sup> .  
قال الأزهري : ((من قرأ : (ترجع) فالفعل للأمر ، ويكون (ترجع) لازماً .  
ومن قرأ : (ترجع الامور) فهو على ما لم يسم فاعله ، وجعله متعدياً . والعرب تقول : (رجعته فرجع) ، لفظ اللازم والمتعدي سواء ، كقولك : (نقصته فنقص) ، و(هبطته فهبط) ))<sup>(2)</sup> .  
فالقراءة بالبناء للفاعل (ترجع الامور) ، هي على بناء الفعل للفاعل المقصود ، ويقوي ذلك إجماعهم على قراءة قوله تعالى : ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾<sup>(3)</sup> ، ببناء الفعل (تصير) للفاعل ، فحمل هذا على ذلك ، لأن الأمور كلها تصير الى الله تعالى ، لا إلى غيره ، فضلاً عن أنه أراد من قوله (ترجع) : (تصير)<sup>(4)</sup> . فالأمور الآن وفي كل وقت راجعة كلها الى الله عز وجل ، فيعذب من يشاء ويرحم من يشاء<sup>(5)</sup> .

وقد يكون المراد : أنه لا أحد ممن يملك الدنيا إلا يزول ملكه ذلك اليوم ، فإله تعالى يرجعها الى نفسه بإفناء الدنيا وإقامة القيامة<sup>(6)</sup> .

أما القراءة بالبناء للمفعول ، فيقويها إجماعهم على قراءة قوله تعالى : ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(7)</sup> ، وكذلك قوله تعالى ﴿وَلَيُنزَّلُنَّ إِلَى رَبِّهِ﴾<sup>(8)</sup> بالبناء للمفعول<sup>(9)</sup> .

وبعد ، فقد ساوى القيسي بين القراءتين ، فقال : ((القراءتان حسنتان بمعنى ، والأصل أن يبني الفعل للفاعل ، لأنه محدث بقدره الله جل ذكره ، وبنائه للمفعول توسع وفرع))<sup>(10)</sup> .  
فضلاً عن أن (رجع) ((جاء لازماً ومتعدياً معاً))<sup>(11)</sup> ، فالقراءتان متقاربتان ، لأن الأمر اذا

(1) ينظر : السبعة 181 ، والتيسير 80 ، والنشر 208/2 ، واتحاف فضلاء البشر 435/1 .

(2) معاني القراءات 74،75 .

(3) سورة الشورى : 53 .

(4) ينظر : الحجة ، لأبي علي 231/2 ، والحجة ، لابن خالويه 95 ، والكشف 89/1 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 281/1 ، والتبيان ، للطوسي 189/2 .

(6) ينظر : التبيان ، للطوسي 189/2 ، والبحر المحيط 346/2 .

(7) سورة الانعام : 62 .

(8) سورة الكهف : 36 .

(9) ينظر : الكشف 289/1 ، والموضح ، للشيرازي 323/1 .

(10) الكشف 289/1 .

(11) الموضح ، للشيرازي 323/1 .

رجع اليه فهو يرجع<sup>(1)</sup>.

• بين التمام والنقصان :

﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُ وَنَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ البقرة : 282

قرأ عاصم : ((تجارة حاضرة)) بالنصب ، قرأ الباقون : ((تجارة حاضرة)) بالرفع<sup>(2)</sup> .

قال الأزهري : (( من نصب (تجارة حاضرة) ، فالمعنى : إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة))<sup>(3)</sup> ، فنصب قوله : (تجارة) ، لأنه جعل قوله : (تكون) فعلاً ناقصاً فأضمر الأسم ، وهو (التداين) أو (التجارة) أو (التبايع) ، والمعنى : إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة<sup>(4)</sup> ، أو : إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة<sup>(5)</sup> أو : إلا أن تكون المبيعة تجارة حاضرة<sup>(6)</sup> ، فنصب (التجارة) على الخبر ، و(حاضرة) صفة لـ(تجارة) .

أما الرفع فقد حمله الأزهري على ((جعل (كان) مكتفية بالاسم دون الخبر ، وذلك كثير ، و(حاضرة) من نعت (تجارة) ، وذلك جائز في كلام العرب))<sup>(7)</sup> ، فرفع قوله (تجارة) على الفاعلية ، لأنه جعل (كان) فعلاً تاماً ، بمعنى : حدث ووقع ، فلا تحتاج إلى خبر<sup>(8)</sup> ، والمعنى : إلا أن تقع تجارة حاضرة<sup>(9)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(10)</sup> .

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن يكون قوله (تجارة) مرفوعاً لأنه اسم (كان) الناقصة ، وقوله : (تديرونها) الخبر<sup>(11)</sup> .

وبعد ، فقد رجح الطبري قراءة الرفع ، فقال : ((الذي اختار من القراءة ،

(1) ينظر : الموضوع ، للمهدوي 479 ،

(2) ينظر : السبعة 194 ، والتيسر 85 ، والنشر 237/2 ، واتحاف فضلاء البشر 460/1 .

(3) معاني القراءات 92 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 365/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 346/1 ، والحجة ، لأبي زرعة 151 .

(5) ينظر : الكشف 231/1 ، والتبيان ، للطوسي 376/2 ، وتفسير النسفي 141/1 .

(6) ينظر : التبيان ، للطوسي 276/2 ، والموضح ، للشيرازي 354/1 ، وتفسير القرطبي 259/3 .

(7) معاني القراءات 92 .

(8) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 103 ، والتبيان ، للطوسي 376/2 ، والكشاف 322/1 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 189/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 365/1 .

(10) سورة البقرة : 280 .

(11) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 185/1 ، والحجة ، لابن خالويه 79 ، والتبيان ، للعكبري 231/1 ، والبحر المحيط 739/2 .

ثم لا استجيز القراءة بغيره ، الرفع ، لإجماع القراء على ذلك<sup>(1)</sup> ، ولأن في الرفع عموماً ، فهو يعم من عليه دين من قرض أو من شراء<sup>(2)</sup> .

---


(1) تفسير الطبري 132/3 .

(2) ينظر : الكشف 322/1 .



المبحث الأول  
في الإجمالي





# الفصل الثالث

## الحروف

- المبحث الأول : في الإجمالي
- المبحث الثاني : في التثني
- المبحث الثالث : في الثلاثي
- المبحث الرابع : في الرباعي



المبحث الأول  
في الإجمالي

## الفصل الثالث الحروف

المبحث الأول  
في الأحادي

## المبحث الأول في الأحادي

• (اللام) بين الخافضة والمؤكدّة : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ آل عمران: 81

قرأ حمزة : ((لما آتيتكم)) بكسر اللام ، وكذلك روى الهبيري عن حفص عن عاصم . وقرأ الباقون : ((لما)) بفتح اللام<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري في قراءة كسر اللام : (( ومن قرأ : (لما آتيتكم) جعلها لام خفض ، وجعل اليمين مستأنفاً ))<sup>(2)</sup> ، أي : إن اللام خافضة معلقة بالاخذ<sup>(3)</sup> ، المعنى : أخذ الله الميثاق لهذا<sup>(4)</sup> ، ((وهو ما أعطاكم من كتاب وحكمة ، لأن من أوتي الكتاب والحكمة أخذ عليه الميثاق))<sup>(5)</sup> . وتكون (ما) هنا موصولة بمعنى الذي<sup>(6)</sup> ، والعائد محذوف ، والتقدير : أخذت الميثاق للذي آتيتكموه من كتاب وحكمة<sup>(7)</sup> .

أما ابن هشام فيرى أن تلك اللام هي لام التعليل ، و(ما) مصدرية ، فيكون المعنى : لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ، ثم لمجيء محمد "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" مصداقاً لما معكم لتؤمنن به<sup>(8)</sup> .

و(اللام) الخافضة أو الجارة ، هي لام مفردة ، عاملة للجبر ، مكسورة مع كل ظاهر نحو: (الزيد) و(العمر) ، ومفتوحة مع كل مضمّر ، نحو : (لنا) و(لكم) ، ومن معانيها: الإستحقاق ، وهو معناها العام ، لأنه لا يفارقها<sup>(9)</sup> ، وكذلك

(1) ينظر : السبعة 213 ، ومعاني القراءات 106 ، والتيسير 89 ، والنشر 241/2 .

(2) معاني القراءات 106 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 437/1 ، ومجمع البيان 128/2 ، والبيان 209/1 .

(4) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 111 ، والكشف 352/1 ، والموضح ، للشيرازي 378/1 .

(5) الموضح ، للشيرازي 378/1 .

(6) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 111 ، والتبيان ، للطوسي 514/2 ، والكشاف 371/1 ، والبيان 209/1 ، وتفسير النسفي 167/1 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 225/1 ، والتبيان ، للطوسي 514/2 ، والموضح ، للشيرازي 378/1 .

(8) ينظر : مغني اللبيب 412/1 .

(9) ينظر : شرح الأشموني 273/3 ، والجنى الداني 143 ، ومغني اللبيب 409/1 .

الاختصاص<sup>(1)</sup> ، اذ قال ابن سيدة عنه : ((وهذا كله راجع الى معنى واحد هو الاختصاص ، كقولك : (الحمد لله) و(القدرة له))<sup>(2)</sup> .

أما القراءة بفتح اللام فقد حملها الأزهري على أن (ما) للشرط والجزاء ، ((ودخلت اللام على (ما) كما تدخل في (إن) الجزاء اذا كان في جوابها القسم ، كما قال الله جل وعز : ﴿لَئِن شِئْنَا لَنذُهِبَنَّ بِالَّذِي﴾<sup>(3)</sup> أو كقوله تعالى : ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾<sup>(4)</sup> ، فاللام في (إن) دخلت مؤكدة للام القسم<sup>(5)</sup> ، أي : إن (ما) شرطية ، كقولنا : (ما تفعل افعل) وموضعها نصب بـ(آيتكم) ، و(آيتكم) في موضع جزم بالشرط ، و(جاءكم) معطوف عليه في موضع جزم أيضاً<sup>(6)</sup> ، فتكون (اللام) في (لما) موطنة للقسم ، تدخل في الشرط فيأتي الجواب للقسم<sup>(7)</sup> ، كما في قوله تعالى : ﴿لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُؤَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(8)</sup> ، فـ(( لئن) انذار للقسم في قوله : (لتغرينك))<sup>(9)</sup> .

وقد سماها الكسائي (لام التحقيق) ، فقال : (( (ما) للشرط دخلت عليها لام التحقيق ، كما تدخل على (إن))<sup>(10)</sup> .

و(اللام الموطئة) هي : ((اللام الداخلة على أداة شرط ، للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها ، لا على الشرط))<sup>(11)</sup> ، كقولنا : (والله لئن أكرمتني لأكرمك) ، وسميت هذه اللام (موطنة) لأنها وطأت الجواب للقسم ، أي : مهدته له . وتسمى أيضاً (المؤذنة) ، ((وقولهم : إنها موطنة للقسم فيه تجوز ، وإنما هي موطنة لجواب القسم ، وأكثر ما تكون

(1) ينظر : المفصل 326 .

(2) المخصص 50/14 .

(3) سورة الاسراء 86 .

(4) سورة الاسراء 88 .

(5) معاني القراءات 106-107 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 391/1 ، ومشكل إعراب القرآن 165/1 ، ومجمع البيان 128/2 ، والموضح ، للشيرازي 378/1 .

(7) ينظر : مشكل إعراب القرآن 165/1 ، والكشاف 371/1 ، والموضح ، للشيرازي 378/1 ، وتفسير النسفي 166/1 .

(8) سورة الأحزاب 60 .

(9) مشكل إعراب القرآن 165/1 .

(10) معاني القرآن ، للكسائي 102 .

(11) مغني اللبيب 456/1 .

مع (إن الشرطية))<sup>(1)</sup> ، وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط ، كقول الشاعر<sup>(2)</sup> :  
 لمتى صلحت ليقضين لك صالح  
 ولتجزين اذا جزيت جميلاً  
 فدخلت اللام على (متى) الشرطية . وأنشد ابن جني<sup>(3)</sup> :  
 غضبت علي لأن شربت بجزّة  
 فلاذ غضبت لأشربن بخروف  
 فدخلت اللام على (اذ) ، لأنها شبهت ب(إن) ، وذلك من أغرب ما دخلت عليه اللام<sup>(4)</sup> .  
 وهناك وجه آخر لفتح (اللام) لم يذكره الأزهري ، وهو أن تكون لام الابتداء ، وهي جواب  
 لما دل عليه الكلام من معنى القسم في قوله «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ» ، فأجري مجرى القسم  
 ، لأن (أخذ الميثاق) قسم في المعنى<sup>(5)</sup> ، وتكون (ما) بمعنى (الذي) ، وموضعها رفع  
 بالابتداء<sup>(6)</sup> ، وخبره (من كتاب وحكمة) ، التقدير : للذي آتيتكموه من كتاب وحكمة ، فحذف  
 (الهاء) لطول الاسم ، و(من) لبيان الجنس ، وهذا قول الخليل<sup>(7)</sup> . ويجوز أن يكون الخبر  
 (لتؤمنن به) ، و(من) زائدة ، وهو قول الأخفش<sup>(8)</sup> ، ((والخبر (لتؤمنن) متعلق بقسم محذوف،  
 المعنى : والله لتؤمنن به))<sup>(9)</sup> .

ولام الابتداء : ((لام مؤكدة غير عاملة ، لها حق الصدارة في الكلام))<sup>(10)</sup> .  
 وأجود القراءتين فتح اللام عند علماء القراءات<sup>(11)</sup> . ويبدو أن القراءة بفتح اللام وجعل  
 (ما) شرطية هي البينة عند النحويين ، لأن ((الشرط غير متعلق بما قبله ، ولا يعمل فيه ما

(1) الجني الداني 170 .

(2) لم أعثر على قائله في : الجني الداني 170 ، وهمع الهوامع 44/2 ، والدرر اللوامع 440/4 .

(3) البيت لذى الرمة ، ملحق ديوانه 1891 ، وينظر: سر صناعة الأعراب 397/1 ، وشرح شواهد  
 المغني 607/2 .

(4) ينظر : مغني اللبيب 457/1 .

(4) ينظر : مغني اللبيب 457/1 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 209/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 437/1 ، والتبيان ، للطوسي 515/2 ،  
 ومجمع البيان 128/2 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 437/1 ، والحجة ، لأبي علي 376/2 ، والتبيان 209/1 .

(7) ينظر : الكتاب 123/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 391/1 ، والتبيان 209/1 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 209/1 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 437/1 ، والتبيان 209/1 .

(9) مجمع البيان 128/2 ، وينظر : الموضح ، للشيرازي 378/1 .

(10) القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية 431 .

(11) ينظر : معاني القراءات 107 .

قبله))<sup>(1)</sup> ، فلا تحتاج الجملة المعطوفة إلى عائد . أما اذا جعلت (ما) موصولة ، كان الكلام متصلاً بما قبله ، وكانت الجملة المعطوفة محتاجة الى عائد ، لذلك اختاره الخليل وسيبويه<sup>(2)</sup> . أما ابن هشام فيرى أن الأحسن أن تكون (اللام) للابتداء ، و (ما) موصولة ، ((لأنه حمل على الأكثر))<sup>(3)</sup> .

(1) مشكل إعراب القرآن 165/1 .

(2) ينظر : الكتاب 123/3 .

(3) مغني اللبيب 457/1 .



قبله))<sup>(1)</sup> ، فلا تحتاج الجملة المعطوفة إلى عائد . أما اذا جعلت (ما) موصولة ، كان الكلام متصلاً بما قبله ، وكانت الجملة المعطوفة محتاجة الى عائد ، لذلك اختاره الخليل وسيبويه<sup>(2)</sup> . أما ابن هشام فيرى أن الأحسن أن تكون (اللام) للابتداء ، و (ما) موصولة ، ((لأنه حمل على الأكثر))<sup>(3)</sup> .

(1) مشكل إعراب القرآن 165/1 .

(2) ينظر : الكتاب 123/3 .

(3) مغني اللبيب 457/1 .



المبحث الثاني  
في التناهي

# المبحث الثاني في الشائ

## المبحث الثاني في الثنائي

### • (إن) بين التخفيف والتشديد :

﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا نَ لَسَاحِرًا يُرِيدَان أَن يُخْرَجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ طه: 63

قرأ أبو عمرو وحده : ((إن)) بتشديد النون و((هذين)) بالياء ، وقرأ الباقون : ((إن)) بالتشديد و((هذان)) بالألف وتخفيف النون ، وكذلك روى حفص عن عاصم ، إلا ابن كثير فقد قرأ : ((إن)) بتخفيف النون ، و((هذان)) بالألف وتشديد النون<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري في قراءة أبي عمرو (إن هذين) إنها ((اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب ، إلا أنها مخالفة للمصحف))<sup>(2)</sup> ، أي : إنه جعل (إن) على أصلها ، فهي حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر<sup>(3)</sup> ، وقد اختلف في عملها في الخبر ، فذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل فيه شيئاً ، بل هو مرفوع قبل دخولها ، وذلك فاسد ، لأن الخبر مرفوع بالابتداء ، كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان على قولهم ، فلا خلاف في أن الترافع قد زال بدخول (إن) على المبتدأ ، أي : إن رافع الخبر (المبتدأ) قد زال بدخول الحرف عليه ، فلا يمكن أن يكون الخبر مرتفعاً من غير عامل ، فذلك محال ، لذلك كانت (إن) من رفع الخبر<sup>(4)</sup> .

وعلى الرغم من أن قراءة أبي عمرو صحيحة في اللغة ، إلا أنها غير جائزة ، لأنها مخالفة للمصحف ، فيرى الفراء أن في تلك القراءة جرأة ومخالفة ، وهو لا يشتهي ذلك ، إذ يقول : ((ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب))<sup>(5)</sup> .

أما القراءة بتخفيف (إن) ورفع (هذان) ، فلأن ((إن)) إذا خففت رفع ما بعدها ، ولم ينصب بها))<sup>(6)</sup> ، فجعل (إن) مخففة من الثقيلة ، فأزال عملها ، ورد المنصوب بعدها إلى أصله

(1) ينظر : السبعة 319 ، والتيسير 151 ، والنشر 320/2 .

(2) معاني القراءات 295 .

(3) ينظر : الكشف 99/2 ، والجنى الداني 379 ، ومغني اللبيب 83/1 .

(4) ينظر : الأصول 155/1 ، والإنصاف ، المسألة (22) 176/1 ، والأغراب في جدل الاعراب 67 .

(5) معاني القرآن ، للفراء 183/2 .

(6) معاني القراءات 295

وهو المبتدأ ، وأما (اللام) الداخلة على خبرها ، فهي للفرق بينها وبين التي تكون نافية بمعنى (ما)<sup>(1)</sup> ، وهذا على مذهب البصريين .  
 أما الكوفيون فيرون أن (إن) نافية ، و(اللام) بمعنى (إلا) ، المعنى : إن هذان إلا ساحران<sup>(2)</sup> .  
 وأما القراءة بتشديد نون (إن) ورفع (هذان) ، فللنحويين فيها أقوال مختلفة ، كلها تبحث عن سبب رفع الاسم بعد (إن) المشددة ، إذ إن الأصل أن تنصب ما بعدها ، إلا أن القراءة بنصب (هذين) لا تجوز ، لأنها مخالفة للمصحف ، فهذا الزجاج يقول فيها : (( لا أجزها لأنها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته ، لأن اتباعه سنة ))<sup>(3)</sup> ، لذلك جاءت آراء النحويين في تخريجها على ثلاثة أقوال : قال الأزهري في (الأول) : (( إن الأخفش الكبير وغيره من قدماء النحويين قالوا : هي لغة كنانة ، يجعلون ألف الأثنين في الرفع والخفض على لفظ واحد ، كقولك : (أتاني الزيدان) و (رأيت الزيدان) و(مررت بالزيدان) ))<sup>(4)</sup> ، أي : إن التثنية عندهم تلازم حالة واحدة مطلقاً ، أي : رفعاً ونصباً وجرأً ، وهي لغة من لغات القبائل العربية الفصيحة ، فهي لغة لبني الحارث بن كعب ، وبني كنانة ، وخنعم ، وزبيد ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومراد ، وعذرة<sup>(5)</sup> ، ومنها قول الشاعر<sup>(6)</sup> :

وذلك قول هليل وأماري<sup>(7)</sup> أباهما  
 قد بلغا في المجد غايتها  
 تزود منا بين أذناه ضربة  
 دعته الى هابي التراب عقيم  
 فقال : (بين أذناه) ، ولم يقل : (بين أذنيه) .

(1) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 408/2 ، والحجة ، لابن خالويه 242 ، والكشاف 70/3 .  
 (2) ينظر : الحجة ، لابن خالويه 242 ، والتبيان ، للعكبري 894/2 ، وتفسير النسفي 57/3 ، والبحر المحيط 349/7 .  
 (3) معاني القرآن ، للزجاج 364/3 .  
 (4) معاني القراءات 295 .  
 (5) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش 408/2 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 364/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 46/3 ، والحجة ، لابن خالويه 242 ، والكشاف 70/3 ، والبحر المحيط 349/7 .  
 (6) البيتان من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، ملحق ديوانه 168 ، وينظر : اسرار العربية 46 ، والمقاصد النحوية 133/1 .  
 (7) ينظر : معاني القراءات 294 ، والحجة ، لأبي زرعة 454 ، والموضح ، للشيرازي 466/2 ، وشرح شذور الذهب 47 .

وقال الأزهري في (الثاني) : ((وقال بعض النحويين في قوله (إن هذان لساحران) : هاهنا (هاء) مضمرة ، المعنى : إنه هذان لساحران))<sup>(1)</sup> ، أي : إنه أضمر الأمر والشأن ، كما تقول : (إنه زيد منطلق) ، ثم تقول : (إن زيد منطلق)<sup>(2)</sup> .

وقال الأزهري في (الثالث) : ((وقال آخرون : (إن) بمعنى : نعم هذان لساحران))<sup>(3)</sup> ، أي : إنها حرف جواب بمعنى : نعم<sup>(4)</sup> ، ومثله قول الشاعر<sup>(5)</sup> :

ويقلن : شيب قد علاك      وقد كبرت ، فقلت : إنه

وبعد ، فإن القراءة بتخفيف نون (إن) ورفع (هذان) هي الأرجح نحويًا ، إذ إن الاسم الواقع بعد (إن) يجوز فيه أمران ، (أحدهما) : الرفع على الابتداء ، وتكون (إن) مخففة مهملّة ، (والآخر) : النصب ، وتكون (إن) مخففة عاملة ، وإذا أهملت لزم خبرها اللام ، فرقاً بينها وبين النافية : فـ((ألزمت خبرها اللام إذا رفعت ، لئلا تلتبس بـ(إن) التي للنفي ، لأنك لو قلت : (إن زيد قائم) ، وأنت تريد الإيجاب ، لتوهم السامع أنك تريد : ما زيد قائم ، فأدخلت (اللام) ليعلم أنك تريد الإيجاب لا النفي))<sup>(6)</sup> . ولذلك كان جعل (إن) بمعنى (نعم) بعيداً ، لدخول اللام في الخبر ، حتى ((قيل : إنه لم يثبت))<sup>(7)</sup> ، وكذلك يضعف فيه إضمار (هاء) الشأن ((لأن هذا إنما يجيء في الشعر))<sup>(8)</sup> ، وعلى ذلك تكون القراءة بجعل (إن) مخففة من الثقيلة ، ورفع ما بعدها ، أرجح نحويًا ، لأنها لا تحتاج إلى تأويل كما احتاجه غيرها.

### 1. (لا) بين التوكيد والزيادة :

﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ \* وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ القيامة: 1، 2

قرأ ابن كثير : ((لأقسم)) بغير ألف ، وقرأ الباقون : ((لا أقسم)) بألف بعد (اللام)<sup>(9)</sup> .

(1) معاني القراءات 295 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 364/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 46/3 ، والحجة ، لأبي زرعة 455 ، والتبيان ، للطوسي 184/7 ، ومجمع البيان 112/16 ، والبيان 144/2 .

(3) معاني القراءات 296 .

(4) ينظر : الكتاب 172/3 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 363/3 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 44/3 ، والحجة ، لأبي زرعة 456 ، ومجمع البيان 110/16 .

(5) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه 66 ، وينظر : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس 253 ، والخزانة 213/11 .

(6) الأزهية 33-34 ، وينظر : مغني اللبيب 56/1 .

(7) مغني اللبيب 86/1 .

(8) البيان 146/2 .

(9) ينظر : السبعة 66 ، والتيسير 216 ، والنشر 282/2 .

قال الأزهري: ((من قرأ (لأقسم) فهي لام التوكيد للقسم ، كقولك : (لأحلف بالله))<sup>(1)</sup>، أي : إن (اللام) لام توكيد للقسم<sup>(2)</sup> ، دخلت على الفعل المضارع (اقسم) ، ولما كانت لام القسم لا تدخل ((على المضارع إلا مع النون))<sup>(3)</sup> ، كان القياس أن يقال : (لأقسمن) بالنون ، إلا أنه جاز أن تحذف النون التي تصحب اللام في القسم على قلته<sup>(4)</sup> ، وذلك على إرادة الحال ، فجعل الفعل (أقسم) حالاً ، ((وإذا كان حالاً لم تلزمه النون ، لأن النون المشددة إنما تدخل لتأكيد القسم ، ولتؤذن بالاستقبال ، فإذا لم يكن الفعل للاستقبال جاز ترك دخول النون فيه))<sup>(5)</sup> ، ف((فعل الحال اذا اقسام عليه دخلت اللام وحدها))<sup>(6)</sup> ، اذ المعنى : أقسم بيوم القيامة ، ثم دخلت عليه لام القسم .  
أما ابن جني فيرى أن تلك (اللام) هي ((لام الابتداء))<sup>(7)</sup> ، وكذلك يرى الزمخشري<sup>(8)</sup> ، والمعنى : لأننا أقسم بيوم القيامة .

وذلك مردود عليهما من جهتي القياس والمعنى ، أما من حيث القياس ، فلأن (اللام) مع الابتداء ك(قد) مع الفعل ، و(إن) مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل وتبقى (قد) ، أو يحذف الاسم وتبقى (إن) ، كذلك لا يحذف الاسم وتبقى (اللام) ، ثم إن تقدير المبتدأ فيه من الضعف ما فيه .  
ومن حيث المعنى : فإن قوله (لأقسم) يكون فيه إضمار لا يحتاج إليه الكلام ، ويكون ذلك الإضمار لأجل الصناعة ، لا لأجل المعنى<sup>(9)</sup> .

أما القراءة بألف بعد (اللام) : (لا أقسم) ، فقد اختلف في (لا) على وجهين ، (أحدهما) : أن (( (لا) لغو ، وإن كانت في أول السورة ، لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، لاتصال بعضه ببعض ، فجعلت (لا) هاهنا بمنزلة (لا) في قوله تعالى : ﴿لئلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(10)</sup> ، المعنى : لأن يعلم ،

(1) معاني القراءات 515 .

(2) ينظر : تفسير الطبري 205/29 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 77/5 ، والحجة ، لابن خالويه 356 ، والكشف 349/2 ، وجواهر الأدب 148 .

(3) الكشف 659/4 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 77/5 ، والحجة ، لابن خالويه 356 .

(5) الكشف 349/2 ، وينظر : الموضع ، للشيرازي 1316/3 ، والبحر المحيط 343/10 .

(6) الجنى الداني 164 .

(7) المحتسب 341/2 .

(8) ينظر : الكشف 645/4 .

(9) ينظر : مغني اللبيب 446/1 .

(10) سورة الحديد : 29 .

وهو قول الكسائي<sup>(1)</sup> ، أي : إن (لا) في قوله (لا أقسم) : زائدة للتأكيد ، المعنى : أقسم<sup>(2)</sup> ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾<sup>(3)</sup> ، أي : وما منعك أن تسجد ، ومثله قول العجاج<sup>(4)</sup> :

في بئر لا حورٍ سرى وما شعر

أي : في بئر حور . وكذلك قول الشماخ<sup>(5)</sup> :

يضيعون الهجان مع المضيع

أعائش ما لأهلك لا أراهم

وقول الآخر<sup>(6)</sup> :

وللهو داع دائب غير غافل

ويلحينني في اللهو أن لا أحبه

فلما كان العرب يدخلون (لا) توكيداً في كلامهم ، جاءت زائدة في شعرهم بكثرة<sup>(7)</sup> .

و(لا) الزائدة : ((هي التي لو سقطت لما اختل المعنى بحذفها))<sup>(8)</sup> ، أي : إن دخولها في

الكلام كخروجها<sup>(9)</sup> .

ويرى الفراء أن القول بزيادة (لا) في (لا أقسم) خطأ من جهتين ، (إحداهما) : أن (لا)

الزائدة لا يبتدأ بها ، (والأخرى) : أن (لا) لا تزداد إلا في النفي<sup>(10)</sup> .

وقد رد عليه النحاس بقوله : (( وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يرد هذا القول ،

-أي: جعلها زائدة- ، لأن القرآن كله بمنزلة سورة واحدة ، وعلى هذا نظمه ووصفه وتأليفه...

وأما قول الفراء : إن (لا) لا تزداد إلا في النفي ، فمخالف فيه ، حكى ذلك من يوثق بعلمه من

البصريين ، منهم أبو عبيدة ، وأنشد :

في بئر لا حورٍ سرى وما شعر

(1) معاني القراءات 515 .

(2) ينظر : العين 86/5 ، ومجاز القرآن 277/2 ، ومعاني القرآن ، للكسائي 247 ، ومعاني القرآن ، للزجاج

251/5 ، والأزهية 163 .

(3) سورة الأعراف : 12 .

(4) ديوانه 14 ، وينظر : الوساطة ، للجرجاني 475 ، ومجمع الأمثال ، للميداني 195/1 .

(5) ديوانه 219 ، وينظر : الأزهية 166 .

(6) البيت للأحوص ، شعره 173 ، وينظر : مجاز القرآن 211/1 ، وتذكرة النحاة 570 ، والصاحبي 122 .

(7) ينظر : الصاحبي 121 ، والأزهية 166 .

(8) جواهر الأدب 147 .

(9) ينظر : الجنى الداني 307 .

(10) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 207/3 .



قال : يريد : في بئر حور ، أي : هلكة ، فزاد (لا) في الإيجاب . وخالفه الفراء في هذا ، فجعل (لا) نفيًا هاهنا ، أي : في بئر لا ترد شيئاً<sup>(1)</sup> .

أما الأربلي فيرى أن مجيء (لا) زائدة قبل الفعل (أقسم) قسم من أقسامها بحد ذاته ، قال : ((ورابعها : قبل لفظة (أقسم) ، كما في قوله تعالى ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أي : أقسم<sup>(2)</sup> .  
(والوجه الآخر) في (لا) ، في قراءة (لا أقسم) ، قول الفراء الذي أورده الأزهري : (( (لا) رد كلام تقدمه ، كأن القوم أنكروا البعث ، فقيل : لا ليس الأمر على ما نكرتم ، ثم أقسم بيوم القيامة تعظيماً لشأنه ، كأنه قال : أقسم بيوم القيامة إنكم مبعوثون ، ودل على هذا قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ \* بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾<sup>(3)</sup> ، المعنى : بلى لنجمعها قادرين على تسوية بنانه<sup>(4)</sup> .

وجعل الطبري قول الفراء أولى الأقوال بالصواب ، فقال : ((وإنما قلنا : ذلك أولى الأقوال بالصواب ، لأن المعروف من كلام الناس في محاورتهم ، إذا قال أحدهم : (لا والله لأفعلن كذا) ، أنه يقصد بـ(لا) رد الكلام<sup>(5)</sup> .

والحق ان كون (لا) زائدة ، أو كونها رداً لكلام سابق ، كلاهما واحد ، إذ لا تزداد (لا) ((إلا في وسط الكلام<sup>(6)</sup>)) ، ولما كانت كذلك وجب أن تكون مسبوقه بكلام ، أي : أن تكون رداً لكلام متقدم ، وإن كانت في أول السورة ، لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ((ألا ترى أن الشيء يذكر في سورة ويأتي الجواب عنه في سورة أخرى<sup>(7)</sup>)) ، كقوله تعالى في (سورة الحجر) : ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾<sup>(8)</sup> فجاء الجواب في (سورة القلم) ، وهو قوله تعالى : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾<sup>(9)</sup>

(1) إعراب القرآن ، للنحاس 77/5 .

(2) جواهر الأدب 147 ، وينظر : شرح المفصل 32/8 ، وشرح الكافية 385/2 .

(3) سورة القيامة 3،4 .

(4) معاني القراءات 515 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 207/3 ، معاني القرآن ، للزجاج 251/5 ، والحجة ، لابن خالويه 356 ، والموضح ، للشيرازي 1317/3 ، والتبيان ، للعكبري 253/2 .

(5) تفسير الطبري 205/29 .

(6) جواهر الأدب 147 .

(7) الكشف 349/2 .

(8) سورة الحجر 6 .

(9) سورة القلم : 2 .

وذهب الزمخشري إلى جعل (لا) للنفي ، فقال : (( هي للنفي ، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له ، يدلك عليه قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ \* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>)).<sup>(2)</sup>

ويرى ابن هشام ((أنها زيدة توطئة وتمهيداً لنفي الجواب ، والتقدير : لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى))<sup>(3)</sup> ، وذهب الزمخشري وابن هشام إلى ما ذهب إليه حملاً منهما على قول امرئ القيس<sup>(4)</sup> :

فلا واييك ، ابنة العامري  
لا يدعي القوم أني أفر  
اذ زيدت (لا) قبل فعل القسم المحذوف تمهيداً لنفي الجواب .

## 2. (لا) النافية ، نصب الاسم بعدها أو رفعه :

﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ البقرة : 197

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : ((فلا رفث ولا فسوق)) بالرفع والتنوين ، وقرأ الباقون : ((فلا رفث ولا فسوق)) بالنصب غير منون<sup>(5)</sup> .

قال الأزهري : (( من قرأ : (فلا رفث ولا فسوق) فرفعهما بقوله : (في الحج) ، وإنما يحسن الرفع إذا نسق عليه بـ(لا) ، وإن لم ينسق عليه بـ(لا) فالاختيار النصب بلا تنوين ، كقوله جل وعز : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(6)</sup> على التبرئة . ومعنى (ولا جدال في الحج) : ولا شك أن الحج في ذي الحجة))<sup>(7)</sup> ، أي : إن (لا) في قوله (فلا رفث ولا فسوق) نافية مهمة ، لتكررها ، فـ((بجوز إلغاؤها إذا تكررت))<sup>(8)</sup> ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : في الحج<sup>(9)</sup> ، وهذا قول الأخفش<sup>(10)</sup> .

(1) سورة الواقعة 76، 75 .

(2) الكشاف 4/645 .

(3) مغني اللبيب 1/483 .

(4) ديوانه 154 ، وينظر : مغني اللبيب 1/483 ، والمقاصد النحوية 1/96 .

(5) ينظر : السبعة 180 ، والمبسوط 145 ، والتيسير 80 ، والنشر 2/211 .

(6) سورة البقرة 2 .

(7) معاني القراءات 73 .

(8) مغني اللبيب 1/463 ، وينظر : الكتاب 2/295 ، والموجز في النحو 54 .

(9) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 1/294 ، والحجة ، لأبي علي 2/221 ، والكشاف 1/285 ، والموضح ،

للشيرازي 1/320 ، والبيان 1/147 .

(10) ينظر : شرح المفصل 1/109 .

وهناك وجه آخر للرفع لم يذكره الأزهري ، وهو أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس) ، ترفع ما بعدها اسماً لها ، وهما (رفث وفسوق) ، والخبر محذوف ، دل عليه قوله (ولا جدال في الحج) ، التقدير : فليس رفث ولا فسوق في الحج<sup>(1)</sup> ، ومثله قول سعد بن مالك<sup>(2)</sup> :

من صد عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح

وقد اختلف في إعمالها ، فذهب قوم إلى إعمالها ، مستندين إلى لغة الحجازيين ، وذهب آخرون إلى إهمالها ، مستندين إلى لغة تميم ، وحجتهم في ذلك أن إعمالها في العربية قليل ، حتى يكاد يكون معدوماً لقلته<sup>(3)</sup> .

وهناك توجيه آخر للقراءة بالرفع ، حكاه القرطبي عن أبي عمرو ، هو أن يكون على معنى : لا يكون رفث ولا فسوق ، أي : على إضمار (كان) تامة ، فلا تحتاج الجملة إلى خبر ، أو على إضمار (كان) ناقصة ، والخبر محذوف ، يدلك عليه قوله تعالى : ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(4)</sup> .

أما القراءة بالفتح فقد حملها الأزهري على التبرئة ، فقال : ((وقرأ الباقون : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) بالنصب في جميعها على التبرئة ، ولو قرئ : (ولا جدال) بالرفع والتنوين كان ذلك جائزاً في كلام العرب ، فأما في القرآن فلا يجوز ، لأن القراءة سنة ، ولم يقرأ بها أحد من القراء))<sup>(5)</sup> ، أي : إن النصب في (فلا رفث ولا فسوق) على جعل (لا) عاملة عمل (إن) ، فد(تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها))<sup>(6)</sup> ، وتسمى حينئذ ب(لا) التبرئة<sup>(7)</sup> ، ((لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر))<sup>(8)</sup> .

(1) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 294/1 ، والحجة ، لابن خالويه 94 ، والكشف 285/1 ، والموضح ، للمهدوي 299 ، وشرح اللع 92 ، والبحر المحيط 281/2 .

(2) ينظر : المؤلف والمختلف 135 ، وشرح ديوان الحماسة 509 ، والأشباه والنظائر 9/8 .

(3) ينظر : الكتاب 308/2 ، ومغني اللبيب 464/1 ، وشرح التصريح 199/1 ، واللهجات العربية الغربية القديمة 319-322 ، ومعاني النحو 278/1 .

(4) ينظر : تفسير القرطبي 271/2 .

(5) معاني القراءات 73 .

(6) الكتاب 286/2 ، وينظر : شرح اللع 90 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 120/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 294/1 ، ومشكل إعراب القرآن 123/1 ، ومغني اللبيب 464/1 .

(8) القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية 427 ، الهامش (2) .

وقد اختلف في حركة اسمها : أهي حركة بناء أم حركة إعراب ؟ فذهب قوم إلى أنها حركة بناء ، مثل (خمسة عشر) ، وبنائه على ما ينصب به إذا لم يكن الاسم عاملاً ، أي : ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وذهب آخرون إلى أنها حركة إعراب ، وإن كان اسم (لا) غير عامل ، وقد ترك تنوينه للتخفيف<sup>(1)</sup> . وقد رد عليهم ذلك كل من المرادي وابن هشام ، إذ إن الاسم ينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، ((ولم بين لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين ، نحو : ( لا طالب علم محروم) ، و(لا خيراً من زيد حاضر) ))<sup>(2)</sup> ، ثم إنها ((الحركة التي يستحقها المركب))<sup>(3)</sup> .

ولما كان الاسم يبني على الفتح مع (لا) ، فيمكن أن يكون المجموع من (لا) والمبني معها في موضع رفع على الابتداء ، أو أن تكون (لا) عاملة في الاسم النصب على الموضع ، وعلى هذين القولين يكون إعراب (في الحج) مختلفاً ، فيكون في موضع رفع خبراً للابتداء ، وهذا مذهب سيبويه ، أو يكون في موضع رفع خبراً لـ(لا) ، وهذا مذهب الأخفش<sup>(4)</sup> .

أما قوله تعالى : (لا جدال) فقد اتفق القراء على فتحه بلا تنوين<sup>(5)</sup> ، ومعناه : لا شك في الحج أنه في ذي الحجة<sup>(6)</sup> .

وهناك تأويل آخر ذكره الزجاج ، فقال : ((لا ينبغي للرجل ان يجادل أخاه فيخرجه الجدل إلى ما لا ينبغي ، تعظيماً لأمر الحج))<sup>(7)</sup> ، فهو إخبار عن زمن الحج ، والنفي عام لا محالة ، ((فكان النصب أحق ، لعموم النفي))<sup>(8)</sup> .

ويبدو أن الفتح أرجح نحويًا ، لأنه يجعل الكلام جارياً على نظام واحد<sup>(9)</sup> ، ثم إن الفتح اشد مطابقة للمعنى المقصود - (النفي) - ، فأتى بـ(لا) النافية للجنس على سبيل التنصيص<sup>(1)</sup> ،

(1) ينظر : تسهيل الفوائد 67،68 ، وشرح المفصل 106/1 ، والجنى الداني 300 ، ومغني اللبيب 463/1 ، وشرح الكافية 275/1 .

(2) الجنى الداني 300 .

(3) مغني اللبيب 463/1 ، وينظر : شرح قطر الندى 155 .

(4) ينظر : شرح المفصل 106/1 ، والجنى الداني 300 ، والبحر المحيط 283/2 ، وشرح التصريح 199/1 .

(5) ينظر : النشر 211/2 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 269/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 295/1 ، والتبيان ، للطوسي 165/2 ، والكشاف 241/1 ، والموضح ، للشيرازي 320/1 .

(7) معاني القرآن ، للزجاج 269/1 .

(8) التبيان ، للطوسي 165/2 .

(9) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 120/1 ، وتفسير القرطبي 271/2 .

لتدل على نفي جميع أنواع الرّفث والفسوق ، كما تقول : (لا رجل في الدار) ، فتنفي الوجود عن جميع الرجال ، ولا يكون ذلك اذا رفع ما بعد (لا) ، فلا تنفي الوجود إلا عن الواحد<sup>(2)</sup> ، أي: إن الرفع يكون ((مع عدم التنصيص على نفيه عموماً))<sup>(3)</sup> ، وليس هذا معنى الآية، لذلك كان ((الفتح أولى به ، لتضمنه لعموم الرّفث كله والفسوق كله ، لأنه لم يرخص في ضرب من الرّفث ولا ضرب من الفسوق ، كما لم يرخص في ضرب من الجدال))<sup>(4)</sup> .

نخلص من الكلام السابق إلى أن أعمال (لا) عمل (إن) ، أقوى في المعنى من أعمالها عمل (ليس) ، فلو قال قائل : لماذا كان ذلك ؟ ، قيل : لخصوصية المشابهة بين (إن) و(لا) التبرئة من وجوه ، (أحدها) : أن (لا) لتحقيق النفي وتوكيده ، و(إن) لتحقيق الإثبات وتوكيده ، فهو حمل للنظير على النظير .

(والثاني) : أن (لا) لنفي النسبة ، و(إن) لتوكيدها ، فهو حمل للنقيض على النقيض .  
(والثالث) : أن كلاً من (لا) و(إن) مستحق للتصدر والدخول على الجمل الاسمية<sup>(5)</sup> .  
وفضلاً عن ذلك ، فإن المعنى يقتضي النصب ، ليكون الكلام على نظام واحد ، فلو رفع بعض ما بعد (لا) ، ونصب البعض الآخر ، لاختلف المعنى<sup>(6)</sup> ، لذلك كان النصب أحق من الرفع ، ليفهم من الكلام النفي مع التنصيص على العموم ، وهو المعنى المقصود من الآية الكريمة .

• (ما بين الحرفية والاسمية :

﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ يس:35

قرأ حمزة والكسائي : ((وما عملت)) بغير هاء ، وكذلك روى أبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون : ((وما عملته)) بالهاء<sup>(7)</sup> .

قال الأزهري في قراءة (وما عملته) بالهاء : ((قال الفراء : (ما) في موضع خفض ها هنا ، أراد : ليأكلوا من ثمر هو مما عملته أيديهم .

قال : وإن شئت جعلت (ما) ها هنا جحداً ، فلم تجعل لها موضعاً ، ويكون المعنى :

(1) ينظر : جواهر الأدب 136 ، والجنى الداني 300 ، ومغني اللبيب 461/1 ، والقراءات القرآنية في المعجمات اللغوية 429 .

(2) ينظر : الكشف 285/1 ، وشرح الكافية 279/1 ، وشرح التصريح 199/1 .

(3) القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية 429 .

(4) الكشف 285/1 .

(5) ينظر : جواهر الأدب 135 .

(6) ينظر : التبيان ، للطوسي 165/2 ، والكشاف 241/1 ، والموضح ، للشيرازي 320/1 .

(7) ينظر : السبعة 540 ، والمبسوط 370 ، والنشر 353/2 .

ولم تعمله أيديهم ، نحن جعلنا لهم الجنات ، والنخيل والأعناب))<sup>(1)</sup> .  
 فمن قرأ (وما عملته) بالهاء جعل (ما) في أحد وجهيها نافية ، ولا موضع لها ، المعنى :  
 لياكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم<sup>(2)</sup> ، أي : إن ((الثمر خلق الله ، ولم تعمله أيدي الناس ، ولا  
 يقدرن عليه))<sup>(3)</sup> . فتكون (ما) حرفية ، لا موضع لها ، لأنها حرف جحد ، كقولك : (ما خرج  
 زيد)<sup>(4)</sup> .

وأما من قرأ : (وما عملت) بغير هاء ، فقد جعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) ،  
 وموضعها خفض عطفاً على (من ثمره) ، والمعنى : لياكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم ، أي :  
 من الذي عملت<sup>(5)</sup> ، وقد حذف الضمير (الهاء) العائد على الصلة تخفيفاً لطول الاسم<sup>(6)</sup> ، إذ  
 ذهب بعضهم إلى أن حذف العائد من الصلة حسن<sup>(7)</sup> ، ودليلهم قوله تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا  
 تَحْرُثُونَ \* أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾<sup>(8)</sup> ، ويقوي ذلك إجماعهم على حذف (الهاء) في  
 قوله تعالى : ﴿مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيديِنَا أَنْعَامًا﴾<sup>(9)</sup> . ودليل كون (ما) هنا موصولاً اسماً ، أنه يصلح  
 (الذي) في موضعها<sup>(10)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(11)</sup> .  
 وهناك وجه آخر لـ(ما) ، في قراءة (وما عملته) بالهاء ، لم يذكره الأزهري ، وهو أن  
 تكون (ما) مصدرية ، فتكون وما بعدها بتقدير مصدر ، المعنى : لياكلوا من ثمره ومن عمل  
 أيديهم من أنواع الطعوم<sup>(12)</sup> .

والأرجح نحويّاً أن تكون (ما) ، في قراءة (وما عملت) بغير هاء ، موصولة بمعنى

- (1) معاني القراءات 400 ، وينظر : معاني القرآن ، للفراء 377/2 .  
 (2) ينظر : تفسير الطبري 9/23 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 286/4 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 394/3 ،  
 والتبيان ، للطوسي 455/8 .  
 (3) الكشاف 15/4 .  
 (4) ينظر : الأزهية 75 ، والجنى الداني 325 ، والمخصص 55/14 .  
 (5) ينظر : تفسير الطبري 9/23 ، ومعاني القرآن ، للزجاج 286/4 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 394/3 ، ومشكل  
 إعراب القرآن 603/2 .  
 (6) ينظر : الموضح ، للشيرازي 1072/3 ، والبيان 295/2 .  
 (7) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 86/4 ، والحجة ، لأبي زرعة 598 .  
 (8) سورة الواقعة 63-64 .  
 (9) سورة يس : 71 .  
 (10) ينظر : الجنى الداني 335 ، والمخصص 55/14 .  
 (11) سورة النحل : 49 .  
 (12) ينظر : تفسير الطبري 9/23 ، والتبيان ، للطوسي 455/8 ، والبحر المحيط 65/9 .

(الذي) ، اذ ((يبعد أن تكون نافية ، لأنك تحتاج إلى إضمار مفعول لـ(عملت) ))<sup>(1)</sup> ، ثم إنها لما كانت موصولة فإنها تحتاج إلى صلة ، لذلك كان إثبات (الهاء) هو الأصل<sup>(2)</sup> ، ويقوي ذلك قوله تعالى : ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾<sup>(3)</sup> ، ولم يقل : (يتخبط) ، ثم إن العرب تظهر (الهاء) (في صلوات (من) و(ما) و(الذي) ))<sup>(4)</sup> .

(1) مشكل إعراب القرآن 603/2 .

(2) ينظر : الموضح ، للشيرازي 1073/3 .

(3) سورة البقرة : 275 .

(4) تفسير الطبري 9/23 .



المبحث الثالث  
في الثلاثي



## المبحث الثالث في الثلاثي

## المبحث الثالث في الثلاثي

(ان) بين الفتح والكسر :

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام:109

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : ((إنها)) بكسر الهمزة ، وكذلك روى أبو بكر عن عاصم . وقرأ الباقون : ((أنها)) بفتحها<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري في قراءة الكسر : ((من قرأ : (إنها) فهو استئناف ، المعنى : (قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم) ، أي : ما يدريك . ثم استأنف فقال : (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) يعني : (الآيات))<sup>(2)</sup> ، أي : إن قوله (إنها إذا جاءت) كلام مستأنف ، فتكون (إن) ابتدائية ، ويكون قوله (وما يشعركم) كلاماً مكتفياً<sup>(3)</sup> ، يوقف عليه وقوفاً تاماً<sup>(4)</sup> ، فتكون الجملة مع (إن) المكسورة ((على استقلالها بفائدتها ، ولذلك يحسن السكوت عليها ، لأن الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه ، فلا فرق بين قولك : (إن زيدا قائم) ، وقولك : (زيد قائم) ، إلا في معنى التأكيد))<sup>(5)</sup> . وتكون (( لا) في هذا الموضع صلة))<sup>(6)</sup> أي : زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(7)</sup> ، أي : أنهم يرجعون . أو تكون جحداً (نافية)<sup>(8)</sup>

أما القراءة بالفتح فقد حملها الأزهري على معنى (لعل) ، فقال : ((ومن قرأ : (أنها) بالفتح ، فإن الخليل قال : معناها : لعل ، المعنى : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وقال الخليل : وهذا كقولك : (أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) أي : لعلك . وقال بعضهم : إنما هي (أن) التي على اصل الباب ، وجعل (لا) لغواً ، المعنى : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ؟ . والقول

(1) ينظر : السبعة 265 ، والتيسير 106 ، والنشر 261/2 .

(2) معاني القراءات 165 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 350/1 ، ومشكل إعراب القرآن 265/1 ، وتفسير القرطبي 43/7 .

(4) ينظر : المكتفي في الوقف والابتداء 177 ، وتفسير الرازي 151/13 .

(5) شرح المفصل 59/8 .

(6) معاني القرآن ، للفراء 350/1 .

(7) سورة الأنبياء : 95 .

(8) ينظر : الأزهية 161 ، ومغني اللبيب 485/1 .

هو الأول ، والله أعلم<sup>(1)</sup> . والقول : إن (أن) بمعنى (لعل) ، وهو قول الخليل ، قد استحسنه كثير من النحويين<sup>(2)</sup> ، وهو جيد عند الفراء ، اذ يقول : ((وهو وجه جيد أن تجعل (أن) في موضع (لعل) ))<sup>(3)</sup> .

وهذه احدى لغات العرب ، وهي لغة مشهورة معروفة فهذا الزجاجي يقول : ((وأما مجيء (أن) مفتوحة مشددة بمعنى (لعل) فلغة مشهورة معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء من العرب))<sup>(4)</sup> ، ((وقد تلعبت العرب بهذا الحرف كثيراً ، وذلك لكثرة في كلامهم ، لأن معناه الطمع ولا يخلو انسان من ذلك))<sup>(5)</sup> ، لذا جاءت في (لعل) اثنتا عشرة لغة، هي : (لعل ، وعل ، ولعن ، وعن ، ولأن ، وأن ، ورعل ، ورعن ، ولعلت ، وولغن ، ورغن ، وغن) بالغيث المعجمة<sup>(6)</sup> .

ويجوز ان تكون (أن) على اصل بابها ، وهي المشددة ، والفعل (يشعركم) قد عمل فيها، ففتحت على المفعول به ، وتكون (لا) زائدة ، التقدير : وما يدريك ايها المؤمنون أنها اذا جاءت يؤمنون<sup>(7)</sup> ، أي : إنها ((في معنى المصدر ، وإنها تقع موقع المفردات ، وإنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها ويضم إليها ... فاذا ثبت أنها في مذهب المفرد، فهي تقع فاعلة ، ومفعولة ، ومبتدأة ، ومجرورة))<sup>(8)</sup> .

وقد اختلف في (أن) : فذهب قوم إلى أنها فرع من المكسورة ، وذهب آخرون إلى أنها اصل للمكسورة ، وقيل : هما أصلان ، والأول هو الصحيح عند كثير من النحويين<sup>(9)</sup> .

وبعد ، فإن القراءة بفتح همزة (ان) ، وجعلها بمعنى (لعل) هي الأرجح عند النحويين ، لأنها اللغة المشهورة ، ثم أن الكسر لا يناسب التوقع الذي يدل عليه (لعل) ، ((لأنها تدل على

(1) معاني القراءات 165 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 2/282 ، ومغني اللبيب 1/89 .

(3) معاني القرآن ، للفراء 1/350 .

(4) اللامات 137 .

(5) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 551 .

(6) ينظر : الإنصاف ، المسألة (26) 1/225 ، والجنى الداني 529 ، وحاشية الصبان 1/271 .

(7) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 1/574 ، والكشف 1/444 ، والموضح ، للمهدوي 400 ، والموضح ، للشيرازي 1/493 .

(8) شرح المفصل 8/59 .

(9) ينظر : المقتضب 4/107 ، والأصول 2/266:265 ، والجنى الداني 387 .

حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون<sup>(1)</sup> ، فضلاً عن أن (أن) المفتوحة الهمزة ((تقع بعد أفعال الاستقرار ، نحو : علمت ، وتيقنت ، وأمثالها))<sup>(2)</sup> ، وكذلك (لعل) فإنها كثيراً ما تأتي بعد فعل الدراية<sup>(3)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(4)</sup> .

(1) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 554 .

(2) الموضح ، للشيرازي 493/1 .

(3) ينظر : مغني اللبيب 485/1 .

(4) سورة عبس : 3 .



المبحث الرابع  
في الرباعي

## المبحث الرابع في الرباعي

## المبحث الرابع في الرباعي

• (حتى) رفع الفعل بعدها أو نصبه :  
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّنَّهُمْ الْبَاسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة: 214

قرأ نافع : ((حتى يقول)) بالرفع ، وقرأ الباقون : ((حتى يقول)) بالنصب<sup>(1)</sup> .

قال الأزهري في قراءة الرفع : ((ومن العرب من يرفع الفعل المستقبل بعد (حتى) اذا تضمن معنيين ، (أحدهما) : أن يحسن (فعل) في موضع (يفعل) ، كقوله : (حتى يقول الرسول) معناه : حتى قال الرسول .

(والمعنى الثاني) : تطاول الفعل الذي قبل (حتى) كقولك : (سرت نهاري أجمع حتى أدخلها) بمنزلة : سرت فدخلتها ، فصارت (حتى) غير عاملة في الفعل ، وعلى هذا يؤيد قراءة من قرأ (يقول) ((<sup>(2)</sup>)).

فالفعل (يقول) رفع بعد (حتى) لوجهين ، (أحدهما) : أن الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) يرتفع اذا كان بمعنى الحال ، وذلك لا يخلو إما أن يكون حالاً قد مضت فيحكيها ، أي : إن زمن الفعل هو الماضي ، والماضي لا يكون حالاً إلا على الحكاية ، فالتقدير : وزلزلوا حتى قال الرسول<sup>(3)</sup> ، فحكى حالاً كان عليها الرسول "صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" فيما مضى ، ومثله قوله تعالى ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾<sup>(4)</sup> ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾<sup>(5)</sup> ، فحكى حالاً ليست حالهم الآن ، فارتفع ما بعد (حتى) ((على أنه فعل قد مضى وانقضى ، وأنه يخبر عن الحال التي كان فيها الرسول فيما مضى ، والفعل دال على الحال التي كان عليها فيما مضى))<sup>(6)</sup> ، فكان المعنى : وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول

(1) ينظر : السبعة 181 ، والتيسير 80 ، والتبصرة 439 ، والنشر 227/2 .

(2) معاني القراءات 75 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 86/1 ، والكشف 290/1 ، والبيان 150/1 ، والتبيان ، للعكبري 171 .

(4) سورة القصص : 15 .

(5) سورة الكهف : 18 .

(6) البيان 150/1 .

يقول : متى نصر الله<sup>(1)</sup> .

أو أن تكون حالاً في حين الإخبار ، كقولهم : (مرض حتى لا يرجونه)<sup>(2)</sup> ، أي : مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجى ، فيحكي الحال التي هو عليها الآن ، وليست هذه حال الآية الكريمة ، لأنها لحالٍ قد مضت .

(والآخر) : تطاول الفعل ، ((فاذا كان الفعل الذي قبل (حتى) لا يتطاول وهو ماضٍ ، رفع الفعل بعد (حتى) اذا كان ماضياً))<sup>(3)</sup> ، فلما كان الفعل بعد (حتى) مضارعاً كانت حجتهم أنه بمعنى (قال) ، التقدير : وزلزلوا فقال الرسول ، فيكون الفعل (يقول) على الماضي لا المستقبل ، والقول بسبب الزلزلة ، فكلا الفعلين ماضٍ<sup>(4)</sup> ، أي : إنها حال محكية . ومثله قولنا : (سرت حتى أدخلها) ، فإن السير والدخول قد مضيا ، فكأنه قال : سرت فدخلتها ، و(حتى) هنا مما لا يعمل في الفعل شيئاً ، فيرتفع ما بعدها لأنه جملة ، وهي لا تعمل في الجمل<sup>(5)</sup> ، ((وإنما هي التي تدخل على الجمل فلا تعمل ، وتدخل على الابتداء والخبر))<sup>(6)</sup> فتكون ابتدائية<sup>(7)</sup> ، كقول الفرزدق<sup>(8)</sup>:

فوا عجباً حتى كليب تسبني  
كأن أباهاً نهشل أو مجاشع  
وكذلك قول جرير<sup>(9)</sup> :

فما زالت القتلى تمج دماءها  
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
وتدخل على الجملة الفعلية كما دخلت على الجملة الاسمية ، ومنه قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾<sup>(10)</sup> ، ومثله قول حسان<sup>(11)</sup> :

- (1) ينظر : الكشف 289/1 ، والبحر المحيط 373/2 .  
(2) ينظر : الكتاب 17-19 ، والحجة ، لابن خالويه 96 ، ومشكل إعراب القرآن 126/1 ، والموضح ، للشيرازي 324/1 .  
(3) معاني القرآن ، للفراء 133/1 ، وينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 305/1 .  
(4) ينظر : الحجة ، لأبي زرعة 131 ، ومشكل إعراب القرآن 126/1 ، والتبيان ، للعكبري 171/1 ، وشرح قطر الندى 77 .  
(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 286/1 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 305/1 ، وشرح التصريح 141/2 .  
(6) الكشف 290/1 .  
(7) ينظر : الأزهية 225 ، وجواهر الأدب 237 ، والجنى الداني 504 ، ومغني اللبيب 254/1 .  
(8) ديوانه 72/2 ، وينظر : همع الهوامع 24/2 ، والدرر اللوامع 112/4 .  
(9) ديوانه 457 ، وينظر : الأزهية 223 ، وأسرار العربية 267 .  
(10) سورة الأعراف : 95 .  
(11) ديوانه 183 ، وينظر : شرح أبيات سيبويه 69/1 ، والخزانة 412/2 .



يغشون حتى ما تهمر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل  
 أما القراءة بالنصب ، فلأن ((العرب تنصب بـ(حتى) الفعل المستقبل ، وهو أكثر كلام  
 العرب))<sup>(1)</sup> ، فانتصب الفعل (يقول) بعد (حتى) لأنه بمعنى الاستقبال ، وعلى إضمار (أن)<sup>(2)</sup> ،  
 ((لأن (أن) تخلصه للاستقبال))<sup>(3)</sup> ، فتكون (حتى) هنا للغاية ، بمعنى : إلى أن<sup>(4)</sup> ، التقدير :  
 زلزلوا إلى أن يقول الرسول<sup>(5)</sup> .

والفعل المضارع المنتصب بعد (حتى) إما أن يكون على الغاية ، فتكون (حتى) بمعنى  
 (إلى أن) ، كما في الآية الكريمة ، اذ جعلت (حتى) غاية للزلزلة ، وجعل قول الرسول "صلى الله  
 عليه وآله وصحبه وسلم" غاية لخوف أصحابه ، والمعنى : لم يزالوا خائفين إلى ان قال  
 الرسول<sup>(6)</sup> . ومثله قولنا : (سرت حتى ادخلها) ، فالدخول غاية السير ، والمعنى : سرت إلى  
 دخولها<sup>(7)</sup> . و(الغاية) هي آخر شيء ، أي إن ما قبلها ينقضي وينقطع شيئاً فشيئاً إلى أن يصل  
 إلى المجرور بعدها<sup>(8)</sup> .

أو أن تكون بمعنى (كي) ، كقولنا : (أسلمت حتى أدخل الجنة) المعنى : كي أدخل ،  
 وتكون كذلك عندما يكون ما قبلها علة لما بعدها ، وتكون حينئذٍ تعليلية ، لأنها مرادفة لـ(كي)  
 التعليلية<sup>(9)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَزِدُّوكُمْ﴾<sup>(10)</sup> ، وكذلك قوله تعالى :  
 ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(11)</sup> .

وقد اختلف في ناصب المضارع بعدها ، فذهب البصريون إلى أنه منصوب على

(1) معاني القراءات 75 .

(2) ينظر الحجة ، لابن خالويه 96 ، والتبيان ، للطوسي 199/2 ، والكشاف 254/1 .

(3) البيان 150/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 286/1 ، والأصول 218/1 ، والأزهية 224 ، وجواهر الأدب 237 ، وحاشية  
 الصبان 97/3 .

(5) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 286/1 ، والتبيان ، للعكبري 171/1 ، والموضح ، للشيرازي 324/1 ، والبحر  
 المحيط 373/2 .

(6) ينظر : الكشف 290/1 ، وتفسير القرطبي 346/3 ، وتفسير النسفي 107/1 .

(7) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 286/1 .

(8) ينظر : شرح قطر الندى 284 .

(9) ينظر : الكشف 291/1 ، والموضح ، للشيرازي 324/1 ، وجواهر الأدب 237 ، والجنى الداني 506 ، وشرح  
 قطر الندى 77 .

(10) سورة البقرة : 217 .

(11) سورة الحجرات : 9 .

إضمار (أن) ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بـ(حتى)<sup>(1)</sup> . ورد البصريون رأي الكوفيين ، بقولهم : إن (حتى) حرف جر يختص بالأسماء<sup>(2)</sup> ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، لذلك وجب تقدير (أن) مع الفعل ، ليكون في تأويل مصدر مخفوض بـ(حتى)<sup>(3)</sup> .

### 1. (لما) بين التشديد والتخفيف :

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق:4

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة : ((لما)) بتشديد الميم ، وقرأ الباقر : ((لما)) بتخفيفها<sup>(4)</sup> . قال الأزهري في قراءة التشديد : ((من قرأ (لما) مشدداً فمعناه : (إلا) بلغة هذيل ، و(إن) بمعنى (ما) الجحد ، المعنى : ما من نفس إلا عليها حافظ .

والعرب تجعل (لما) مشددة بمعنى (إلا) في موضعين ، (أحدهما) : مع (إن) التي بمعنى (ما) النفي . (والآخر) : في قولهم : (سألتك لما فعلت كذا) بمعنى : (إلا فعلت)<sup>(5)</sup> ، أي : إن (لما) استعملت في قراءة التشديد ، بمعنى : إلا ، التقدير : إلا عليها حافظ<sup>(6)</sup> ، كقولك : (ما أتاني من القوم لما زيد) تريد : إلا زيد ، وكذلك قول الشماخ<sup>(7)</sup> :

منه ولدت ولم يؤثب به نسبي  
لما كما عصب العلباء بالعود  
أي : إلا كما عصب .

ولا تستعمل (لما) بمعنى (إلا) إلا في موضعين ، (أحدهما) : بعد النفي أو الجحد<sup>(8)</sup> ، ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، إذ (إن) نافية بمعنى (لما)<sup>(9)</sup> ، المعنى : ما

(1) ينظر : الإنصاف ، المسألة (83) 597/2 ، وشرح المفصل 16/8 ، وجواهر الأدب 237 ، ومغني اللبيب 248/1 .

(2) ينظر : شرح المفصل 16/8 .

(3) ينظر : مغني اللبيب 248/1 .

(4) ينظر : السبعة 678 ، والمبسوط 467 ، والنشر 291/2 .

(5) معاني القراءات 539 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 254/3 ، وتفسير الطبري 173/30 ، والحجة ، لابن خالويه 368 ، وتفسير النسفي 347/4 .

(7) ديوانه 120 ، وينظر : الأزهية 207 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 311/8 ، والحجة ، لابن خالويه 368 ، والجنى الداني 537 ، مغني اللبيب 450/1 .

(9) ينظر : الأزهية 207 ، ومشكل إعراب القرآن 811/2 ، ومجمع البيان 81/6 ، والموضح ، للشيرازي 1358/3 .

كل نفسٍ إلا عليها حافظ ، ودليله قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(1)</sup> ، يريد :  
ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا .

(والآخر) : بعد القسم<sup>(2)</sup> ، كقولك : (نشدتك الله لما فعلت) أي : إلا فعلت<sup>(3)</sup> .

وقد حكى سيبويه أنه سأل الخليل عن قوله : (أقسمت عليك إلا فعلت) ، فقال : ((وجه  
الكلام (لتفعلن) ها هنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا ، لأنهم شبهوه ب(نشدتك الله) ، إذ كان فيه معنى  
الطلب))<sup>(4)</sup> ، وكذلك قول ((العرب في اليمين : (بالله لما قمت عنا ، وإلا قمت عنا))<sup>(5)</sup> .

وقد أنكر الكسائي وجه التثقيب في (لما)<sup>(6)</sup> ، وذلك لأن ((العرب لا تكاد تعرف (لما)  
بمعنى (إلا))<sup>(7)</sup> ، إلا أنها لغة مشهورة في هذيل ، فيجعلون (لما) مع (إن) النافية بمعنى  
(إلا)<sup>(8)</sup> .

أما القراءة بالتخفيف فقد حملها الأزهري على (ما) المؤكدة ، فقال : ((من قرأ : (لما)  
خفيفة جعل (ما) مؤكدة ، المعنى : إن كل نفس لعلها حافظ))<sup>(9)</sup> ، أي : إن (لما) هنا متكونة  
من (اللام) الفارقة ، للفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية ، و(ما) الزائدة للتوكيد ، المعنى :  
إن كل نفس لعلها حافظ<sup>(10)</sup> . فإذا خفت (إن) أضمر اسمها ، وتكون الجملة التي بعدها خبراً ،  
وهذا مذهب البصريين<sup>(11)</sup> .

والتخفيف أرجح نحويًا ، لأنه معروف في كلام العرب ، أما التشديد فأنكره جماعة من  
أهل المعرفة بكلام العرب ، فلا يجوز ترك ((الأعراف إلى الأنكر))<sup>(12)</sup> .

(1) سورة الزخرف 35 .

(2) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 311/5 ، والأزهية 207 ، والجنى الداني 538 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن 811/2 ، والموضح ، للشيرازي 358/3 .

(4) الكتاب 122/3 .

(5) الأزهية 207 .

(6) ينظر : مجمع البيان 81/6 .

(7) معاني القرآن ، للأخفش 689/2 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 254/3 ، وتفسير الطبري 173/30 ، والبحر المحيط 450/10 .

(9) معاني القراءات 539 .

(10) ينظر : تفسير الطبري 173/30 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 197/5 ، والحجة ، لابن خالويه 368 ،  
وتفسير النسفي 347/4 .

(11) ينظر : اللامات 114 ، والانصاف ، المسألة (90) 640/2 ، والجنى الداني 168 ، والبحر المحيط 450/10 .

(12) تفسير الطبري 173/30 .

إضمار (أن) ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بـ(حتى)<sup>(1)</sup> . ورد البصريون رأي الكوفيين ، بقولهم : إن (حتى) حرف جر يختص بالأسماء<sup>(2)</sup> ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، لذلك وجب تقدير (أن) مع الفعل ، ليكون في تأويل مصدر مخفوض بـ(حتى)<sup>(3)</sup> .

### 1. (لما) بين التشديد والتخفيف :

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق:4

قرأ ابن عامر وعاصم وحمة : ((لما)) بتشديد الميم ، وقرأ الباكون : ((لما)) بتخفيفها<sup>(4)</sup> . قال الأزهري في قراءة التشديد : ((من قرأ (لما) مشدداً فمعناه : (إلا) بلغة هذيل ، و(إن) بمعنى (ما) الجحد ، المعنى : ما من نفس إلا عليها حافظ .

والعرب تجعل (لما) مشددة بمعنى (إلا) في موضعين ، (أحدهما) : مع (إن) التي بمعنى (ما) النفي . (والآخر) : في قولهم : (سألتك لما فعلت كذا) بمعنى : (إلا فعلت)<sup>(5)</sup> ، أي : إن (لما) استعملت في قراءة التشديد ، بمعنى : إلا ، التقدير : إلا عليها حافظ<sup>(6)</sup> ، كقولك : (ما أتاني من القوم لما زيد) تريد : إلا زيد ، وكذلك قول الشماخ<sup>(7)</sup> :

منه ولدت ولم يؤشب به نسبي  
لما كما عصب بالعود  
أي : إلا كما عصب .

ولا تستعمل (لما) بمعنى (إلا) إلا في موضعين، (أحدهما) : بعد النفي أو الجحد<sup>(8)</sup> ، ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، إذ (إن) نافية بمعنى (ما)<sup>(9)</sup> ، المعنى : ما

(1) ينظر : الإنصاف ، المسألة (83) 597/2 ، وشرح المفصل 16/8 ، وجواهر الأدب 237 ، ومغني اللبيب 248/1 .

(2) ينظر : شرح المفصل 16/8 .

(3) ينظر : مغني اللبيب 248/1 .

(4) ينظر : السبعة 678 ، والمبسوط 467 ، والنشر 291/2 .

(5) معاني القراءات 539 .

(6) ينظر : معاني القرآن ، للفراء 254/3 ، وتفسير الطبري 173/30 ، والحجة ، لابن خالويه 368 ، وتفسير النسفي 347/4 .

(7) ديوانه 120 ، وينظر : الأزهية 207 .

(8) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 311/8 ، والحجة ، لابن خالويه 368 ، والجنى الداني 537 ، مغني اللبيب 450/1 .

(9) ينظر : الأزهية 207 ، ومشكل إعراب القرآن 811/2 ، ومجمع البيان 81/6 ، والموضح ، للشيرازي 1358/3 .

## 2. (لما) بين المصدرية والشرطية :

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة:24

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب : ((لما)) بكسر اللام وتخفيف الميم ، وقرأ الباقون : ((لما)) بفتح اللام وتشديد الميم<sup>(1)</sup> .

أما القراءة بكسر اللام وتخفيف الميم فقد حملها الأزهري على (ما) المصدرية ، فقال : (( من خفف فقال : (لما صبروا) فالمعنى : جعلناهم أئمة لصبرهم ، وهي تسمى (ما) المصدرية))<sup>(2)</sup> ، أي : إن (ما) : مصدرية ، و(اللام) : لام الجر ، والمعنى : جعلناهم أئمة لصبرهم<sup>(3)</sup> .

و(ما) المصدرية ((هي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر))<sup>(4)</sup> ، فتكون ((مع الفعل بتأويل المصدر ، كقولك : (بلغني ما صنع زيد) أي : بلغني صنيع زيد))<sup>(5)</sup> ، وكذلك قول الشاعر<sup>(6)</sup> :

يسر المرء ما ذهب الليالي  
وكان ذهابهن له ذهابا

و(ما) المصدرية قسمان : (وقتيّة) و (غير وقتية) ، ف(الوقتيّة) : هي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان ، كقوله تعالى : ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(7)</sup> أي : مدة دوامي حياً ، فحذف الظرف ، وخلفته (ما) وصلتها ، وتسمى (ظرفية) أيضاً<sup>(8)</sup> .

و(غير الوقتيّة) : ((هي التي تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ، نحو : (يعجبني ما صنعت) أي : صنيعك))<sup>(9)</sup> .

وقد اختلف في (ما) المصدرية ، فذهب قوم إلى أنها حرف بمنزلة (إن) المصدرية ، فلا يعود عليها ضمير من صلتها<sup>(10)</sup> ، ولا تكون صلتها إلا فعلية<sup>(11)</sup> .

(1) ينظر : السبعة 516 ، والتيسير 177 ، والنشر 347/2 .

(2) معاني القراءات 381 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للزجاج 209/4 ، وإعراب القرآن ، للنحاس 297/3 ، والحجة ، لابن خالويه 288 ، والكشف 192/2 ، والبيان 260/2 .

(4) شرح قطر الندى 51 .

(5) الأزهية 81 .

(6) لم أعر على قائله في : الجنى الداني 331 ، وشرح المفصل 142/8 .

(7) سورة مريم 31 .

(8) ينظر : الجنى الداني 330 ، ومغني اللبيب 583/1 .

(9) الجنى الداني 331 .

(10) ينظر الكتاب 178/3 ، والجنى الداني 331 ، وشرح قطر الندى 52 .

(11) ينظر : شرح الكافية 386/2 .

وذهب آخرون إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) ، إلا أنها تفتقر إلى ضمير عائد ، وهذا مذهب جماعة من الكوفيين<sup>(1)</sup> . ف((متى اعتقدت عود الضمير إلى (ما) كانت اسماً لا محالة ، ومتى لم تعتقد ذلك فهي حرف))<sup>(2)</sup> .

أما القراءة بفتح اللام وتشديد الميم ، فقد حملها الأزهري على الشرطية ، فقال : ((ومن قرأ : (لما صبروا) فالمعنى : لما صبروا جعلناهم أئمة ، وهذه كالمجازاة ، واصل الجزاء في هذا: إن صبرتم جعلناكم أئمة ، فلما صبروا صاروا أئمة))<sup>(3)</sup> . أي : إن (لما) هنا رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، فهي حرف وجود لوجود ، نحو قولنا : (لما جاءني أكرمته) ، فربطت وجود الإكرام بوجود المجيء<sup>(4)</sup> ، وقال سيبويه : ((وأما (لما) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة (لو) ))<sup>(5)</sup> . وعلى هذا تكون (لما) حرفاً متضمناً للشرط ، فيلزمه الجواب ، ((تقول : (لما كلمني كلمته) ، فالثاني جواب للأول))<sup>(6)</sup> .

وهناك وجه آخر لقراءة فتح اللام وتشديد الميم لم يذكره الأزهري ، وهو أن تكون (لما) ظرفاً بمعنى (حين) ، التقدير : حين صبروا جعلناهم أئمة<sup>(7)</sup> ، أي : إنها ظرف (في موضع نصب، والعامل فيه (يهدون))<sup>(8)</sup> .

ويبدو أن الأرجح نحويًا ما ذهب إليه سيبويه<sup>(9)</sup> ، وهو أن تكون حرفية ، ((لأنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها))<sup>(10)</sup> ، ولما كان الجواب محذوفاً لم يكن لها عامل ، ثم إن الاسم يكون مضافاً إلى ما يليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ((وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية))<sup>(11)</sup> .

(1) ينظر : الجنى الداني 331 ، ومغني اللبيب 586/1 .

(2) شرح المفصل 143/8 .

(3) معاني القراءات 381 ، وينظر : معاني القرآن ، للزجاج 210/4 ، والحجة ، لأبي زرعة 569 ، والتبيان ، للطوسي 306/8 .

(4) ينظر : الجنى الداني 538 ، وشرح قطر الندى 52 .

(5) الكتاب 178/3 .

(6) الموضح ، للشيرازي 1021/2 .

(7) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس 297/3 ، والحجة ، لابن خالويه 288 ، والأزهية 208 ، والبيان 260/2 .

(8) البيان 260/2 .

(9) ينظر : الكتاب 178/3 .

(10) الجنى الداني 538 .

(11) شرح قطر الندى 52 .



# الختامة

الخاتمة



## الخاتمة

الحمد لله على ما أعانني به لإنجاز هذه الدراسة ، وقد توصلت فيها الى النتائج الآتية :

- (1) إن كتاب الأزهري (معاني القراءات) هو أول كتاب في القراءات يعنى بمعانيها ، فاستقصى آراء النحويين في توجيهها ، وكانت له آراؤه في الكشف عن معانيها ، ف جاء كتابه هذا اسماً على مسمى .
  - (2) استقصيت ثلاثة شيوخ للأزهري لم يقف عليهم الدكتور رشيد العبيدي في كتابه (الأزهري والمعجمية العربية) .
  - (3) في كتابه (معاني القراءات) اعتمد الأزهري على جمهور القراء ، فما جاء عنهم من قراءة متواترة لا يخرج عنها وإن خالفت قواعد النحويين .
  - (4) غني الأزهري ببيان أوجه اختلاف القراءات وبتعليل كل وجه منها .
  - (5) كان يرجح قراءة على أخرى ، ويعلل لترجيحها أو اختيارها ، لكنه لا يرفض القراءة غير المختارة ، وإنما يعد القراءة المختارة (أجود القراءتين) .
  - (6) ذكر الأزهري كثيراً من القراءات على أنها لغات ، من غير الإشارة إلى أجودها وأفصحها ، احتراماً منه للغات العرب كلها ، وهو القائل في قراءة (عسيتم) : ((اتفق أهل اللغة على أن كسر (السين) ليس بجيد ، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب ، وإن كرهها الفصحاء)) .
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



# مصادر البحث ومراجعته

# مصادر البحث ومراجعته

## مصادر البحث ومراجعته

## أولاً / الكتب

1. القرآن الكريم .

(( أ ))

2. الإبانة عن معاني القراءات ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م .
3. اتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر ، المسمى (منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات) ، للشيخ أحمد بن محمد البنا (1117هـ) ، تحقيق : محمد اسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1407هـ - 1987م .
4. الاتقان فى علوم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (911هـ) ، قدم له وعلق عليه الأستاذ محمد شريف سكر ، وراجعته الأستاذ مصطفى القصاص ، الطبعة الأولى ، دار احياء العلوم - بيروت / مكتبة المعارف - الرياض 1407هـ - 1987م .
5. ارشاد المبتدى وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر ، للعز محمد بن الحسين بندانى الواسطى القلانسى (521هـ) ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة 1404هـ - 1984م .
6. الأزهرى والمعجمية العربية ، للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدى ، مطبعة المجمع العلمى العراقى ، بغداد 1422هـ - 2001م .
7. الأزهرية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد الهروى (415هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحى ، دمشق 1391هـ - 1971م .
8. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس اسماعيل الأوسى ، طبع بمطابع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، بيت الحكمة ، بغداد 1988م .
9. أسرار العربية ، لأبى البركات كمال الدين بن محمد الأنبارى (577هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى العربى ، الطبعة الأولى ، دمشق 1957م .
10. الأشباه والنظائر ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (911هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1985م .
11. الأصول فى النحو ، لأبى بكر بن سهل بن السراج النحوى (366هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، بيروت 1407هـ - 1987م .

12. إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (338هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت 1985م .
13. الاغراب في جدل الاعراب ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ) ، قدم له : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية 1957م .
14. الاقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الانصاري (540هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، قدم له الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1419هـ - 1999م .
15. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (646هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة 1973م .
16. الأنساب ، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني (562هـ) ، عني بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى ، الهند 1382هـ - 1962م .
17. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات كمال الدين بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ، مصر 1961م .
18. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن هشام الأنصاري (761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، القاهرة 1974م .
- (( ب ))
19. البحر المحيط في التفسير ، لمحمد بن يوسف ، الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (745هـ) ، بعناية الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر ، بيروت 1992 .  
وطبعة دار الفكر لسنة 1398هـ - 1978م .
20. البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ) ، خرَّج حديثه وقدم له وعلق عليه : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الفكر ، بيروت 1421هـ - 2001م .
21. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت د. ت. .

22. البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري (577هـ) تحقيق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة 1389هـ - 1969م .

(( ت ))

23. تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ) ، شرح السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت 1401هـ - 1981م .

24. تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ، لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الخطاط، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، مصر د. ت. .

25. التبصرة في القراءات ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) ، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت 1405هـ - 1985م .

26. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بيروت 1407هـ - 1987م .

27. التبيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (460هـ) ، صححه وعلق حواشيه أحمد شوقي الأمين ، وأحمد حبيب قصير ، مكتبة الأمين ، النجف الاشرف 1957م

28. تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي (745هـ) ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1406هـ - 1986م .

29. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لأبي عبد الله محمد بن مالك (762هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، مصر 1387هـ - 1967م .

30. تفسير الرازي ((التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)) ، للإمام فخر الدين الرازي (604هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، بيروت 1405هـ - 1985م .

31. تفسير الطبري ((جامع البيان عن تأويل آي القرآن)) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (210هـ) ، ضبطه وعلق عليه محمود شاكر ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت 2001م ، وطبعة دار الفكر ، بيروت 1408هـ - 1988م .

32. تفسير غريب القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1978م .

33. تفسير القرطبي ((الجامع لأحكام القرآن)) ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (671هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1409هـ - 1989م .
34. تفسير النسفي ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (710هـ) ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، القاهرة د . ت . .
35. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (370هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، الدار المصرية ، القاهرة 1964م .
36. التيسير في القراءات السبع ، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ) ، عني بتصحيحه اوتوبرتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول 1930م .

(( ج ))

37. الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (337هـ) ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة الرابعة ، بيروت 1988م .
38. الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (749هـ) ، تحقيق : طه محسن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل 1975م .
39. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، للإمام علاء الدين بن علي الأربلي (741هـ) ، قدم له العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي ، المطبعة الحيدرية ، النجف 1389هـ - 1970م .

(( ح ))

40. حاشية الصبان عل شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان (1206هـ) ، منشورات دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، القاهرة د . ت . .
41. الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (377هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1403هـ - 1983م .
42. الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبد الله الحسن بن خالويه (370هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1397هـ - 1977م .
43. حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (403هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا 1974م .

## (( خ ))

44. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1979م .
45. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، الطبعة الثانية ، بيروت د. ت. .

## (( د ))

46. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (331هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1405هـ - 1985م .
- 47 ديوان أبي دؤاد الإيادي ، نشر جوستاف جرونيام ، ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة احسان عباس ، منشورات مكتبة الحياة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1959م .
48. ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد ابي الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة. القاهرة 1984م .
49. ديوان جرّان العود النميري ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين ، تحقيق : نوري القيسي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الطبعة الأولى، بغداد 1982م .
50. ديوان ذي الرمة ، رواية أبي العباس أحمد بن يحيى . ثعلب (291هـ) ، تحقيق : عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الايمان ، الطبعة الأولى ، بيروت 1402هـ - 1982م .
51. ديوان رؤية بن العجاج ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، بيروت 1980 .
52. ديوان الراعي النميري ، تحقيق وجمع : راينهت فايرت ، نشر فرانس شتايز ، الطبعة الأولى ، بيروت 1980 .
53. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر د. ت.
54. ديوان عبيد بن قيس الرقيات ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار بيروت ، بيروت 1986م .
55. ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي (216هـ) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت 1971م .



56. ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق وجمع : عبد الله الجبوري ، و خليل ابراهيم العطية ، مطبعة دار البصري ، بغداد 1389هـ - 1970م .

57. ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر - دار بيروت ، بيروت 1963م

(( ر ))

58. الرد على النحاة ، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (592هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1366هـ - 1947م .

59. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (1207هـ) صححه : محمد حسين العرب ، دار الفكر ، بيروت 1414هـ - 1994م .

(( ز ))

60. زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي البغدادي (597هـ) ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، دمشق 1385هـ - 1965م .

(( س ))

61. السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى المعروف بـ(ابن مجاهد) (324هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر 1972م .

62. سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، دراسة وتحقيق : حسن هنداي ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، دمشق 1985م .

63. سيبويه والقراءات - دراسة تحليلية معيارية ، للدكتور أحمد مكى الأنصاري ، دار المعارف ، مصر 1392هـ - 1972م .

64. سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1403هـ - 1983م

(( ش ))

65. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للمؤرخ أبي الفرج عبد الحي بن العماد الحنبلي (1089هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت د. ت.
66. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب - جامعة الموصل 1999م .
67. شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (338هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، مطبعة العربي الحديثة ، الطبعة الأولى ، النجف 1974م .
68. شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن أبي سعيد ، المعروف بالسيرافي (385هـ) ، تحقيق : محمد علي الريح هاشم ، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيروت 1979م .
69. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) ، لنور الدين لأبي الحسن علي بن محمد الاشموني (900هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية ، مصر ، ج1 و ج2 1939م ، ج3 1944م ، ج4 1946م .
70. شرح التصريح على التوضيح ، للإمام خالد بن عبد الله الأزهرى (905هـ) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة 1374هـ - 1954م .
71. شرح جمل الزجاجة ، المسمى (الشرح الكبير) ، لعلي بن مؤمن الاشبيلي ، المعروف بـ(ابن عصفور) (669هـ) ، تحقيق : صاحب أبي جناح ، دار الكتب - جامعة الموصل ، الجزء الأول 1980 ، والجزء الثاني 1982 .
72. شرح الحدود النحوية ، لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (972هـ) ، تحقيق : الدكتور زكي فهمي الألوسي ، دار الكتب - جامعة الموصل 1988م .
73. شرح ديوان جرير ، جمع وشرح : محمد اسماعيل عبد الله الصاوي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت د. ت.
74. شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، صححه : محمد عزة نصر الله ، منشورات دار أحياء التراث العربي ، بيروت د. ت.
75. شرح ديوان الحماسة ، لأحمد بن محمد المرزوقي (421هـ) ، نشر : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1967م .
76. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، لأبي العباس أحمد بن يحيى . ثعلب (291هـ) ، نشر : الدار القومية ، القاهرة 1964م .

77. شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1983م .
78. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، قدم له وشرحه ابراهيم جزيني ، مكتبة النهضة بغداد د. ت.
79. شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب ، للإمام ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، القاهرة د. ت. .
80. شرح شواهد المغني ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ) ، تحقيق : أحمد ظافر كوجان ، تذييل الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت 1966م .
81. شرح صحيح مسلم ، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (676هـ) راجعه فضيلة الشيخ خليل الميس ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، بيروت 1407هـ - 1987م .
82. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك (672هـ) : تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، لجنة احياء التراث في وزارة الأوقاف ، الطبعة الأولى ، بغداد 1977م .
83. شرح قطر الندى وبل الصدى ، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (761هـ) ، قدم له : الدكتور اميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت 1420هـ - 2000م .
84. شرح للمع ، صنفه ابن برهان العكبري ، الإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (456هـ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت 1404هـ - 1984م .
85. شرح المفصل ، للإمام يعيش بن علي بن يعيش النحوي (643هـ) ، عالم الكتب ، بيروت 1978م .
86. شعر الأحوص الأنصاري ، تحقيق وجمع عادل سليمان جمال ، هيئة مصر العامة للتأليف والنشر ، القاهرة 1390هـ - 1970م .
87. الشواهد والاستشهاد في النحو ، لعبد الجبار النائلة ، مطبعة الزهراء ، الطبعة الأولى 1396هـ - 1976م .

(( ص ))

88. الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسائلها وسنن العرب فى كلامهم ، للإمام أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ) ، علق عليه : أحمد حسن بسج ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمىة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1418هـ - 1997م .
89. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربىة) ، لاسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى فى حدود عام 400هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1376هـ - 1956م .
90. صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل البخاري (256هـ) ، قدم له فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الجيل ، بيروت د.ت .

(( ط ))

91. طبقات الشافعية ، للإمام جمال الدين عبد الرحمن الأسنوي (772هـ) ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، بغداد 1971م .
92. طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن تقي السبكي (771هـ) ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، بيروت د.ت .

(( ع ))

93. العبر فى خبر من غير ، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (748هـ) ، تحقيق : أبى هاجر بن بسيونى زغلول ، دار الكتب العلمىة ، بيروت د.ت .
94. علوم القرآن ، لغانم قدوري حمد ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد 1990م .

(( غ ))

95. غاية النهاية فى طبقات القراء ، للإمام أبى الخير شمس الدين محمد بن الجزري (833هـ) ، عني بنشره : ج : برجستراسر ، دار الكتب العلمىة ، الطبعة الثانية ، بيروت 1400هـ - 1980م .

(( ف ))

96. فتح القدير ، الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ) ، دار الفكر ، بيروت 1403هـ 1982م .
97. فى علوم القراءات ، مدخل ودراسة وتحقيق ، للدكتور السيد رزق الطويل ، الطبعة الأولى، مكة المكرمة 1405هـ 1985م .

(( ق ))

98. القراءات في بلاد الشام ، للدكتور حسن عطوان ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ، بيروت 1402هـ - 1982م .
99. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ، للدكتورة مي فاضل الجبوري ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2000 .
100. القراءات القرآنية - تاريخ وتعريف ، للدكتور عبد الهادي الفضلي ، دار المجمع العلمي بجدة 1399هـ - 1979م .
101. القراءات واللهجات ، لعبد الوهاب حمودة ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، مصر 1368هـ - 1948م .

(( ك ))

102. الكامل في اللغة والأدب ، للعلامة أبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (285هـ) ، تحقيق : تغايرد بيضون ، ونعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية، بيروت 1989م .
103. الكتاب ، لعمر بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه) (180هـ) ، علق عليه : الدكتور اميل يعقوب / منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، بيروت 1420هـ - 1999م .
104. كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبد الله الحسن بن خالويه (370هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، بتصحيح عبد الرحيم محمود ، القاهرة 1360هـ - 1941م .
105. كتاب أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (646هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل - بيروت ، دار عمان - الأردن 1409هـ - 1989م .
106. كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وابراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام - دار الرشيد ، العراق 1982م .
107. كتاب الكافية في النحو ، للإمام جمال الدين أبي عمرو المعروف بـ(ابن الحاجب النحوي المالكي) (646هـ) ، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (686هـ) ، دار الكتب العلمية ن بيروت 1405هـ - 1985م .
108. كتاب اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (337هـ) ، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر ، الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م .

109. كتاب الوقف والابتداء ، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي (560هـ)، تحقيق : محسن هاشم درويش ، دار المناهج ، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م .
110. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (538هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، بيروت 1995م .
111. الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) ، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، بيروت 1401هـ - 1981م .
112. الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (1094هـ) ، تحقيق : عدنان درويش، ومحمد المصري ، دمشق 1967م .

(( ل ))

113. اللباب في تهذيب الأنساب ، لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (630هـ) مكتبة المثنى ، بغداد د. ت.
114. لطائف الاشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (923هـ) ، تحقيق وتعليق الشيخ عاد السيد عثمان ، وعبد الصبور شاهين ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة 1392هـ \_ 1972م .
115. اللهجات العربية الغربية القديمة ، لـ(CHIMRABIN) ، ترجمة عبد الرحمن أيوب مطبعة ذات السلاسل ، الكويت 1986م .

(( م ))

116. المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم ، وبعض شعرهم ، لحسن بن بشر الأمدي (370هـ) ، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزوباني ، مكتبة القدسي ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1982م .
117. المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني (381هـ) ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق 1407هـ - 1986م .
118. متن اللغة ، لأحمد رضا العاملي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت 1377هـ - 1986م .
119. مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (210هـ) ، علق عليه : محمد فؤاد سزكين ، الناشر : محمد سامي أمين الخانجي ، الطبعة الأولى ، مصر 1381هـ . 1962م .

120. مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم النيسابوري الميداني (518هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر 1393هـ - 1972م .
121. مجمع البيان في تفسير القرآن ، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (548هـ) ، دار الفكر - دار الكتاب اللبناني ، تحقيق الحاج السيد باسم الرسولي المحلاتي ، بيروت 1957م .
122. محاضرات في علوم القرآن ، لغانم قدوري حمد ، الطبعة الأولى ، بغداد 1401هـ - 1981م .
123. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة ج 1 1386هـ . و ج 2 1389هـ .
124. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (541هـ) ، تحقيق : الرحالي الفاروق ، وعبد الله بن ابراهيم الأنصاري ، والسيد عبد العال السيد ابراهيم ، ومحمد الشافعي ، الطبعة الأولى ، قطر 1398هـ - 1977م .
125. المختصر في أخبار البشر ، لأبي الفدا اسماعيل بن نور الدين بن علي (732هـ) ، بيروت د . ت .
126. مختصر في شواذ القراءات ، لأبي عبد الله الحسن بن خالويه (370هـ) ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، دار الهجرة ، مصور عن طبعة المطبعة الرحمانية ، مصر 1934م .
127. المخصص ، لأبي الحسن علي بن اسماعيل المعروف بـ(ابن سيدة) (458هـ) ، تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت د . ت .
128. المدارس النحوية ، للدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد 1406هـ - 1986م .
129. مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، للدكتور عبد الرحمن السيد ، دار المعارف الطبعة الأولى ، مصر 1968م .
130. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1406هـ - 1986م .
131. المسند ، للإمام أحمد بن حنبل (241هـ) ، راجعه : صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1414هـ - 1994م .

132. مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الاعلام ، العراق 1975م .
133. معاني الأبنية في العربية ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى ، بغداد 1401هـ - 1981م .
134. معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (370هـ) ، تحقيق : الشيخ أحمد فريد المزدي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1420هـ - 1999م .
135. معاني القرآن ، لأبي سعيدة بن مسعدة الأخفش (215هـ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ، الكويت 1981م .
136. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ) ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، بيروت 1980م .
137. معاني القرآن ، لعلي بن حمزة الكسائي (189هـ) ، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1998م .
138. معاني القرآن وإعرابه ، لأبي اسحاق ابراهيم الزجاج (311هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبدة الشلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت 1408هـ - 1988م .
139. معاني النحو ، لفاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل 1989-1991م .
140. معجم الأبناء ، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (626هـ) ، دار المشرق ، بيروت د. ت.
141. معجم البلدان ، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي الرومي البغدادي دار صادر - دار بيروت ، بيروت 1376هـ - 1957م .
142. معجم القراءات القرآنية ، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، للدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، بيروت 1997م .
143. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (761هـ) ، راجعه الدكتور أميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1418هـ - 1998م .
144. المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ) ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بيروت د. ت.



145. المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية ، لمحمود بن أحمد العيني (855هـ) ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر ، بيروت د. ت.
146. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة 1386هـ .
147. المكتفى في الوقف والابتداء ، لأبي عمرو عثمان بن سعد الداني (444هـ) ، تحقيق : جايد زيدان مخلف ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد 1403هـ - 1983م .
148. من أعيان الشيعة - أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته بين أئمة العربية ، وأثاره في القراءات والنحو ، لعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة 1377هـ - 1958م .
149. مناهل العرفان في علوم القرآن ، للشيخ محمد عبد العظيم الرزقاني ، دار الفكر د. ت.
150. منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بـ(ابن الجزري) (833هـ) ، صححه : محمد حبيب الله الشنقيطي ، وأحمد محمد شاكر ، المطبعة الوطنية الاسلامية ، مصر 1350هـ - 1930م .
151. الموجز في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج (316هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت 1965م .
152. الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي بن محمد بن عبد الله الشيرازي ، المعروف بـ(ابن أبي مريم) (565هـ) ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة 1414هـ - 1993م .

## (( ن ))

153. نحو القراء الكوفيين ، لخديجة أحمد المفتي ، المطبعة الفيصلية ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة 1406 هـ 1985 م .
154. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري (577هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل ، دار نهضة مصر ، القاهرة د. ت. .
155. النشر في القراءات العشر ، لحافظ أبي الخير محمد بن محمد الشهير بـ(ابن الجزري) (833هـ) ، صححه : علي محمد الصباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت د. ت.
156. النكت في تفسر كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان لمعروف بـ(الأعلم الشنتمري) (476هـ) ، تحقيق : عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت 1407 هـ - 1987 م .

## (( ه ))

157. هدية العارفين - أسماء المؤلفين وأثار المصنفين - ، لإسماعيل باشا البغدادي ، المطبعة البهية ، استانبول 1955 هـ .
158. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر 1327 هـ .

## (( و ))

159. الوافي بالوفيات ، نصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي (764هـ) ، باعتناء هلموت ريتز ، يطلب من دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ، الطبعة الثانية ، 1381 هـ - 1961 م .
160. الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (392هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، الطبعة الثالثة د. ت.
161. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان (681هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، مصر 1367 هـ - 1948 م .

ثانياً : المقالات

162. بين الفراء والزجاج ، للدكتور محمد صالح التكريتي ، مجلة الأستاذ ، العدد الخامس ص 28 ، 1990 .

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

163. القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري ، عبد الرحمن مطك وادي الجبوري ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد 1990.
164. الموضح في تحليل وجوه القراءات السبع ، لأبي العباس المهدي (440هـ) ، دراسة وتحقيق سالم قدوري حمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد 1988 .

## Abstract

This thesis is Astady of aL-aZhari's (d 370 A.H) book ma'ani al-qira'at . This name is Abu mansour mohammad bin Ahmed bin Nooh bin al-aZhari entitled al-aZhari al-Harwi , The linguist follower of al-shafi'I .

He was born in Hart (282 A.H.) which was the first school where al-aZhari got his education's through his Harwian teachers abd al-Rahman . Then he left for Baghdad attending lectures by Abu al-qa'sim al-Baghoui , Abu Baker bin Abi Dawod and others . It was the second school .

After which he became alearned skilful Linguist , the writer of great works whose language was pure since it was learnt from the people of the desrt most of whom were of the tribes of hawazin tamim and al-habir who pressured there traditional bedwin Language habit and skills .

Therefor no deviation or major error could be detected in their spech . For this reason and have chosen one of his works "ma'ani al-qira'at" which abook of reasoning for gira'at in this book al-aZhari followed the origins from which scholass tof reasoning est out through linguistic syllogism , the calligraphy of the qur'an in addition to the rationale for each qur'an .

The book is the first one dealing with qira'at and their meaning . In it the qira'at are linked back to their original eight readers whose reading have been copied . these are Ibn amir , Ibn kathir , 'asim , Ibn 'mro , hamza , nafi , al-kisa'I and ya'qoub . In addition the book mention the meaning of al-qira'at which does justice to its title .

In the book the writer identified a great number of dialects which one of the major characteristics of which al-Zhari was famous .

The writer of "tahthib al-laya" , he takes every word and interprets it skillfully stating it's etymolog , derivation and pluralization and through his care for accuracy of reading high lightes , the differences in vowel pronunciation and inspirit thus , this is a comprchersive book of all readers and aspects of qira'a

involving justification and preference without rejection of other readings because the reading is asunna , which is followed in addition to that the book reports a lot of other scholars statements and opinions in tracing every reading which necessitated the books three chapters , the first dealing with the name , the second with the verb and the third with the prepositional particle .

**The Book**  
**Ma'ani AL-qira'at of AL-azhari**

**“Syntactics Study”**

Athesis submitted by  
**Mayasa Waleed Taha**  
**To the College of Education (Ibn – Rushd),**  
**University of Baghdad In Partial**  
**Fulfillment of the requirement for the**  
**Degree of Master of Arts in Arabic Language**  
**/ Linguistic**

Supervised by  
**Professor .**  
**Qais Ismael AL-AWSI**

**2004 A.D**

**1425 H**

الاسم : مياسة وليد طه

العنوان : بغداد - أبو غريب - الزيتون ، محلة (16) ، زقاق (16) ، دار

(95)

عنوان البحث : كتاب معاني القراءات للأزهري / دراسة نحوية

تاريخ مناقشة البحث : 2004/7/6